الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دراسة تحليلية وقياسية لعلاقة السياسة النقدية مع المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة " 1990 - 2020"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي.

من اعداد الطالبتان:

- سماش مرية
- تيجاني فاطمة الزهراء

تحت اشراف الأستاذ:

*د. جمعة رضوان

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
أ.د. تهتان موراد	رئيسا
أ.د. جمعة رضوان	مشرفا
أ.د. رتيعة محمد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دراسة تحليلية وقياسية لعلاقة السياسة النقدية مع المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة " 1990 - 2020"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي.

من اعداد الطالبتان:

- سماش مرية
- تيجاني فاطمة الزهراء

تحت اشراف الأستاذ:

*د. جمعة رضوان

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
أ.د. تهتان موراد	رئيسا
أ.د. جمعة رضوان	مشرفا
أ.د. رتيعة محمد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022



بسم الله الرحمان الرحيم

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

الآية 11 من سورة المجادلة

الشكر و العرفان

بسم الله الرحمن الرحيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

"ومن أتى إليكم معروفا فكافئوه ، فإن لم تجدوا ما تكافئونه

فأدعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه"

بعد توفيقنا من الله عز وجل في إنجاز هذا البحث نتوجه بأسمى

عبارات الشكر و العرفان إلى أستاذنا المشرف الاستاذ الدكتور :

"جمعة رضوان"

وذلك لما أفادنا به من خبرته الواسعة وثقافته العالية ومعلوماته القيمة ،

إذ لم يبخل علينا بدعمه وإرشاداته في سبيل إنجاز هذا العمل رغم

إنشغالاته ، ونشكره على صبره ورحابة صدره ، ونسأل الله أن يجزيه خير

جزاء ويمنحه الصحة والعافية ويجعله من أفضل الاشخاص بعلمه الذي

لايبخل به أبدا على أحد.

كما نتقدم بخالص الشكر و العرفان إلى السادة أعضاء اللجنة المناقشة

لقبولهم تقييم هذا العمل ، ولما سيقدمونه من ملاحظات لتقويمه وإثرائه .

وختاما نتقدم بالشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة في إنجاز

هذا العمل من قريب أو من بعيد ولم يتسنى لنا ذكر اسمه

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وكفى

والصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى أما بعد:

اهدي ثمرة جهدي هذا الى من قال فيهما رب العزة

"وقضى ربك الا تعبدوا إلا اياه وبالوالدين احسانا"

إلى من ربوني وضحوا من أجل إسعادي الى من أحمل اسمهم بكل فخر و اعتزاز وعلموني معنى الصبر لبلوغ النجاح الى من كان دعائهم ورضاهم عني سر نجاحي الى والديا حفظهما الله ورعاهما وأطال عمرهما وألبسهما لباس الصحة والعافية .

إلى اخوتي سندي في هذه الحياة بعد والديا حفظكم الله.

الى أستاذي جزولي عبد الحق أسأل الله ان يجزيه خير جزاء ويمنحه الصحة والعافية.

الى كافة أساتذتي من التعليم الابتدائي إلى التعليم الجامعي دون استثناء الى الطاقم جامعة يحيى فارس بالمدية وكليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب او من بعيد ولو بكلمه طيبة.

الطالبة سماش مرية

إهـــداء

لم تكن رحلة قصيرة ولم ينبغي لها ان تكون لم يكن حلما قريبا ولا طريقا محفوفا بالتسهيلات ولكن فعلتها.

أهدي تخرجي الى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز الى من حصد الاشواك عن دربي يمهد لي طريق العلم، الى "أبي الغالي " بعد فضل الله ما انا فيه يعود لابي الرجل الذي لم ينل ولو جزءا بسيطا مما حصلنا عليه الرجل الذي سعى ولا حياته لنكون أفضل منه.

الى اليد الخفية التي ازالت عن طريقي الاشواك ومن تحملت كل لحظه الم مررت بها وسندتني عند ضعفي وهزلي "أمي الحبيبة "

لإخوتي ورفاق السنين لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق ممتنة لكم جميعا ما كنت لأصل لولا فضلكم بعد الله.

الطالبة تيجاني فاطمة الزهراء

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين السياسة النقدية وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2020 في الاجلين الطويل و القصير ، وللوصول إلى الهدف المنشود اعتمدنا على منهجية التكامل المشترك ودوال الاستجابة ، وقد دلت النتائج المتوصل إليها على وجود علاقة طويلة الاجل حيث أن الاستثمار ومعدل التضخم لهما تأثير سلبي في حين كل من الإنفاق الحكومي والصادرات والواردات لهم تأثير إيجابي على الكتلة النقدية ، أما في الأجل القصير بالاعتماد على دوال الاستجابة فقد أشارة النتائج إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار ووجود تأثير إيجابي لكل من الإنفاق الحكومي ، الصادرات و الواردات ومعدل التضخم على الكتلة النقدية .

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، المتغيرات الاقتصادية ، منهجية التكامل المشترك

Summary:

This study aims to measure and analyze the relationship between monetary policy and some economic variables in Algeria during the period from 1990 to 2020 in the short and long terms. To achieve the desired objective, the study relies on the methodology of cointegration and response functions. The results indicate a long-term relationship where both investment and inflation have a negative impact, while government expenditure, exports, and imports have a positive impact on the money supply. In the short term, based on the response functions, the results indicate a negative impact of investment and a positive impact of government expenditure, exports, imports, and inflation on the money supply.

Keywords: monetary policy, economic variables, cointegration methodology.

فهرس المحتوى:

العناوين	الصفحات
الشكر و العرفان	
الاهداء	
الفهرس	
قائمة الأشكال و الجداول و الملاحق	
المقدمة	أ – و
الفصل الأول:الاطار النظري للسياسة النقدية	08
تمهيد	08
المبحث الأول:ماهية السياسة النقدية	09
المطلب الأول:مفهوم السياسة النقدية	09
المطلب الثاني:السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي	10
المطلب الثالث:أهداف السياسة النقدية	17
المبحث الثاني:أدوات وميكانيزمات السياسة النقدية و استراتيجية البنك المركزي في تطبيقها	25
المطلب الأول:أدوات السياسة النقدية	25
المطلب الثاني:ميكانيزمات السياسة النقدية	30
المطلب الثالث:استراتيجية البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية	33
المبحث الثالث:فعالية السياسة النقدية	35
المطلب الأول:فعالية السياسة النقدية في ظل اقتصاد مغلق	35
المطلب الثاني:فعالية السياسة النقدية في ظل اقصاد مفتوح	45
المطلب الثالث:فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة و النامية	51
خلاصة الفصل الأول	54
الفصل الثاني:السياسة النقدية في الجزائر و علاقتها بالمؤشرات الاقتصادية	56
تمهيد:	56
المبحث الأول: علاقة السياسة النقدية بالمؤشرات الاقتصادية	57

المطلب الأول:السياسة النقدية والتضخم	57
المطلب الثاني:السياسة النقدية و النمو الاقتصادي	61
المطلب الثالث:السياسة النقدية و ميزان المدفوعات	64
المبحث الثاني:مسارالسياسة النقدية في الجزائرخلال الفترة 1990-2020	69
المطلب الأول:السياسة النقدية في الحزائر 1990-1999	69
المطلب الثاني:السياسة النقدية في الجزائر 2000-2004	72
المطلب الثالث:السياسة النقدية في الجزائر2005-2009	73
المطلب الرابع:السياسة النقدية في الجزائر 2010-2020	74
المبحث الثالث:دراسة تحليلية و قياسية لعلاقة السياسة النقدية بالمؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	76
المطلب الأول:دراسة تحليلية لعلاقة السياسة التقدية بالمؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	76
المطلب الثاني:أساسيات حول النمذجة القياسية ووصف بيانات الدراسة ومصادرها	82
المطلب الثالث: :دراسة قياسية علاقة السياسة النقدية ببعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	102
خلاصة الفصل الثاني	104
الخاتمة	106
قائمة المراجع	109
قائمة الملاحق	125

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 01	المربع السحري كالدور يبين الأهداف النهائية للسياسة النقدية	24
الشكل02	يمثل منحنى IS	36
الشكل03	يبين كيفية اشتقاق منحنى IS	36
الشكل04	يبين اشتقاق منخنى LM	37
الشكل05	يبين التوازن الأني	38
الشكل06	يبين مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة وفعالية السياسة النقدية	39
الشكل07	يبين فعالية السياسة النقدية و انحدار منحنى IS	40
الشكل08	يبين فعالية السياسة النقدية و انحدار منحنى LM	42
الشكل09	يبين فعالية السياسة النقدية وانحدارات منحنى LM	44
الشكل10	خط BP	46
الشكل11	فعالية السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت	47
الشكل12	فعالية السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف المرن	50
الشكل13	مكونات ميزان المدفوعات	67
الشكل14	العلاقة بين الاستثمار والكتلة النقدية في الجزائر من 1990 إلى 2020	77
الشكل15	العلاقة بين الواردات والكتلة النقدية في الجزائر من 1990 إلى 2020	78
الشكل16	العلاقة بين الصادرات والكتلة النقدية في الجزائر من 1990 إلى 2020	79
الشكل17	علاقة بين معدل التضخم والكتلة النقدية في الجزائر من 1990 إلى 2020	80

الشكل18	علاقة بين الانفاق الحكومي والكتلة النقدية في الجزائر من 1990 إلى 2020	81
الشكل19	اختبار جذر وجدة النموذج	95
الشكل20	تحليل استجابة صدمة الاستثمار للجزائر	97
الشكل21	تحليل استجابة صدمة الانفاق الحكومي للجزائر	98
الشكل22	تحليل استجابة صدمة الواردات للجزائر	99
الشكل23	تحليل استجابة صدمة الصادرات للجزائر	100
الشكل24	تحليل استجابة صدمة التضخم للجزائر	101

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول01	فعالية السياسة النقدية في ظل استخدام منحنى IS–LM	45
الجدول02	أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف الثابتة	49
الجدول03	أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف المرنة	51
الجدول04	نتائج اختبار ديكي–فولر المدعم	90
الجدول05	نتائج اختبار حوهانسن للتكامل المشترك للكتلة النقدية	92
الجدول06	يبين الاختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM test	95
الجدول07	يبين اختبار ثبات تباينات الأخطاء	96
الجدول08	يبين اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	96

فهرس الملاحق:

رقم الملحق	**عنوان الملحق**	**الصفحة**
الملحق01	المعطيات الاقتصادية للجزائر	**125**
الملحق02	اختبار النموذج	**126**
الملحق03	اختبار جذر وحدة النموذج	**127**
الملحق04	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	**128**
الملحق05	اختبار ثبات تباينات الأخطاء	**128**
الملحق06	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	**129**

المقدمة العامة

المقدمة:

لقد برز الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر وقد أخذ هذا الاهتمام بتزايد بشكل بارز أثناء الازمات النقدية وظهور حالات عدم الاستقرار الذي شهده القرن العشرين.

تمثل السياسة النقدية احدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها، و تتجلى هذه الأهمية في مساهمتها الكبيرة في تحقيق الأهداف الهامة للسياسة الاقتصادية، وهذا يعني أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط النقدي والنشاط الاقتصادي، ويظهر ذلك بوضوح من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية مثل ارتفاع الأسعار وتدهور قيمة العملات المحلية بالحلول النقدية، وفي هذه الحالة عندما تتوفر الظروف الملائمة للسياسة النقدية تتدخل بإجراءاتها و أدواتها و منهجيتها لتكيف عرض النقود مع متطلبات النشاط الاقتصادي، و ذلك لتفادي حدوث الأزمات النقدية و الاقتصادية، ولذلك تعد السياسة النقدية من بين الموضوعات التي تحظى بمكانة كبيرة في البحوث و الدراسات الاقتصادية، نظرا للتطور المستمر في النشاط النقدي و المصرفي في كل الدول.

ان الإجراءات التي تتدخل بها السياسة النقدية لعلاج الاختلالات الاقتصادية تتم تحت مسؤولية السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي، الذي يقوم بتحديد هذه الاختلالات ان كانت داخلية أو خارجية، ومن ثم يقوم بجمع المعلومات من كل القطاعات الاقتصادية بغرض مواءمة الإجراءات لاستخدامها وفق الأدوات و الوسائل المتاحة، اذن فالدور الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولتحقيق ذلك يجب تحديد الأهداف المراد الوصول اليها فيما اذا كانت تضخمية(استقرار الأسعار)، أو توازن ميزان المدفوعات، أو زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، أو التشغيل التام. ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التي نحاول من خلالها معالجة هذه الدراسة.

الإشكالية الرئيسية:

ماهي العلاقة بين السياسة النقدية وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟

قصد الإجابة على السؤال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو اثر الاستثمار على السياسة النقدية في الجزائر؟
- هل توجد علاقة بين السياسة النقدية والواردات في الجزائر؟
- كيف تؤثر الصادرات على السياسة النقدية في الجزائر؟
- هل يتسبب التضخم في ارتفاع وانخفاض الكتلة النقدية في الجزائر؟

فرضيات:

- الاستثمار له تأثير سلبي على الكتلة النقدية في الجزائر.
- الواردات لها تأثير إيجابي على الكتلة النقدية في الجزائر.
- لا توجد علاقة تربط بين الصادرات والسياسة النقدية في الجزائر
- توجد علاقة بين السياسة النقدية والتضخم في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في مدى نجاعة السياسة النقدية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2020 ومعرفة علاقتها على المتغيرات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- محاولة الالمام بالجانب النظري للسياسة النقدية.
- دراسة العلاقة التي تربط بين كل من السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية.
- بناء نموذج قياسي يحدد العلاقة بين السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية.
- محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

– و أخيرا اقتراح حلول و توصيات من خلال النتائج المتواصل اليها.

مبررات الدراسة:

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع نذكر منها:

– الميول الشخصي لمثل هذه الدراسات التحليلية والقياسية.

– يتماشى الموضوع مع التخصص (اقتصاد كمي).

– التعمق أكثر في موضوع السياسة النقدية بمختلف جوانبها.

– الرغبة في المعرفة طبيعة العلاقة الموجودة بين السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية.

المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة والإجابة على إشكالية الدراسة سنعتمد في دراستنا على:

– المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على القياس الاقتصادي:

وذلك مم خلال الدراسة النظرية للسياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية، بالإضافة الى استعراض مسار السياسة النقدية في الجزائر. أما بالنسبة لوسيلة التحليل القياس الاقتصادي استعملناها في الجانب التطبيقي (الدراسة القياسية).

أدوات الدراسة:

– اعتمدنا على الكتب، الاطروحات، المجلات، الأبحاث والدراسات سواء عن طريق المواقع الالكترونية أو المناشير أو التقارير، الاحصائيات العالمية الصادرة عن البنك الدولي، الجداول، الأشكال، برنامج Eviews وبرنامج Excel.

الدراسات السابقة:

نجد العديد من الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع نذكر منها:

1– دراسة لـ بن مصطفى ريم بعنوان: أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980–2018) مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المحاسبية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان–(2021–2022)، يتمحور هدف الدراسة الى قياس أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال

الفترة الزمنية 1980-2018 باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) و غير الخطية(NARDL) لقياس الأثر غير المتماثل للسياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية المشمولة في الدراسة. حيث أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي للكتلة النقدية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالنسبة للنموذج الخطي(ARDL) ووجود تأثير سالب معنوي للسياسة النقدية على معدلات البطالة، وجود تأثير طردي غير معنوي للسياسة النقدية (الكتلة النقدية) على معدل التضخم في الأجل الطويل وعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين رصيد ميزان المدفوعات ومتغيرات السياسة النقدية. ووجود أثر غير متماثل للسياسة النقدية (معدل إعادة الخصم) على النمو الاقتصادي.

2- دراسة لـ نسيبة خوالدي بعنوان: أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية تحليلية و قياسية خلال الفترة 1990-2018، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2020-2021، وتهدف هذه الدراسة الى دراسة أثر السياسة النقدية على التضخم خلال الفترة 1980-2018، ولمعالجة الإشكالية المطروحة استخدمت أسلوب القياس الاقتصادي من خلال نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ الزمني الموزع(AEDL)، حيث أظهرت النتائج أن معدل إعادة الخصم والتضخم مستقران عند التفاضل أول، أما الكتلة النقدية فكانت مستقرة عند المستوى I_0، وهو ما سمح لنا بإجراء هذا الاختبار، وأشار اختبار الحدود للتكامل المشترك(Bound test) من خلال F-Statistique أن هناك علاقة بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة و أشارت أيضا نتائج نموذج تصحيح الخطأ وفق نموذج (ARDL) الى وجود معنوية إحصائية مقبولة بين بعض المتغيرات المستقلة محل الدراسة و معدل التضخم، حيث كانت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%.

3- دراسة لـ بشكير عابد بعنوان: علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل نمذجة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد(07)، العدد(01)، جامعة غيلزان (الجزائر)،2022، وتهدف هذه

الدراسة الى دراسة العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لحالة الجزائر خلال الفترة(1980-2018). حيث تم استخدام النمذجة القياسية الاقتصادية من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) لدراسة العلاقة الطويلة الأجل بين متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي. وأظهرت نتائج الدراسة من الناحية النظرية أنه توجد علاقة على المدى الطويل سواء إيجابيا أو سلبيا أما من ناحية النمذجة القياسية توصلنا الى أن الزيادة في الكتلة النقدية بوحدة واحدة سيؤدي الى نقصان المتغير التابع(GDP) وهذا ما تم التطرق اليه في المقاربة النظرية. حيث يمكن القول أن الاستخدام المتزايد للسياسة النقدية يمكن أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي دون أن تكون هذه السياسة مصحوبة بسياسات أخرى.

حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في اطارين مكاني وزماني:

- الاطار المكاني: خصصنا الدراسة للاقتصاد الوطني الجزائري.
- الاطار الزماني: خلال الفترة 1990-2020.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتقسيمها الى فصلين بالإضافة الى مقدمة عامة و خاتمة عامة نتناول في الفصل الأول الاطار النظري للسياسة النقدية وذلك من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول خصص لماهية السياسة النقدية و المبحث الثاني تطرقنا فيه الى أدوات وميكانيزمات السياسة النقدية واستراتجية البنك المركزي في تطبيقها، أما المبحث الثالث عرضنا فيه فعالية السياسة النقدية، أما الفصل الثاني خصصناه لسياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالمؤشرات الاقتصادية وذلك من خلال ثلاثة مباحث المبحث الأول تناولنا فيه علاقة السياسة النقدية بالمؤشرات الاقتصادية أما المبحث الثاني عرضنا فيه السياسة النقدية في الجزائر 1990-2020 والمبحث الثالث فخصصناه لدراسة

تحليلية وقياسية لعلاقة السياسة النقدية بالمؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

صعوبات الدراسة:

لا يوجد أي عمل لا يخلو من العقبات و الصعوبات التي تواجه الباحثين في انجاز ابحاثهم، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة:

- شساعة الموضوع وتشعبه اذ لا يمكن الإحاطة بكل جوانبه.
- عدم توفر بعض الكتب في مخزن المكتبة التي تخص دراستنا.

الفصل الأول

الاطار النظري للسياسة النقدية

الفصل الأول:الاطار النظري للسياسة النقدية.

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية احدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي حيث يقوم البنك المركزي بإتباع استراتيجية معينة من خلال استعمال مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة لسياسة الاقتصادية. وتكون السياسة النقدية فعالة إذا تمكنت من استخدام أدواتها على مجمل النشاط الاقتصادي بالطريقة الصحيحة إلا ان هذه الفعالية تختلف اذ انتقلنا من الاقتصاديات المتقدمة الى الاقتصاديات النامية ومن خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على الجانب النظري للسياسة النقدية، ومنه سوف نقسمه الى ثلاث مباحث وهي كالأتي:

- المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
- المبحث الثاني: أهداف وميكانيزمات السياسة النقدية واستراتيجية البنك المركزي في تطبيقها
- المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في الدول[1] وهذا من اجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، حيث سنعرض من خلال هذا المبحث بعض التعاريف لها التي ستكون في المطلب الأول اما بالنسبة للمطلب الثاني سنتطرق الى السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي و المطلب الأخير يكون حول أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تنوعت و اختلفت تعاريف السياسة النقدية ومن خلال هذا المطلب سنذكر بعض منها وهي كالأتي:

تعريف1: عرفها(kent) بأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد لهدف بلوغ أهداف اقتصادية محددة لتحقيق الاستخدام الكامل.[2]

تعريف2: عرفها Einzig "تشمل السياسة النقدية جميع القرارات و التدابير النقدية بغض النظر عما اذا كانت الأهداف نقدية أو غير نقدية، والقرارات النقدية التي تهدف الى التأثير على النظام النقدي".[3]

تعريف3: هو العملية التي تتحكم بها الحكومة أو البنك المركزي أو السلطة النقدية في بلد ما في عرض النقود.[4]

---

[1]-Madjida Meherhera,Mustapha Bouchama,**The Effectiveness Of Monetary Policy In Achieving Monetary Stability In Algeria For Period Of(2000-2019),**volume10;n01(april2021),page854.

[2] –طاهر فاظل البياتي،ميرال روحي سماره،**النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر والتوزيع، ،عمان، الأردن،2013،ص240.

[3] -Meghlaoui Amina,Soukeur Fatima Zohra,Zerroukhi Feyrouz,The Impact Of Monetary Policy On Economic Activity In Algeria During The Period(1980-2019)**:**An Ardl Bounds Test Approach,Page115.

4 -Aboubakr Boussalem,Belarg Azeddine,Saoudi Abdessamed,Monetary Policy Management And Central Banks Federal Reserve Bank Versus European Central Bank,Review Of Human Sciences, volume22,n01(2022),page1606.

تعريف4: يمكن تعريف السياسة النقدية "بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير(التحكم) في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة"[1].

تعريف5: عرفها الاقتصادي(GL.BASH) أنها"ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم و تركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع الغير مصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"[2].

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج تعريف للسياسة النقدية على أنها مجموعة من القواعد و الأساليب و الإجراءات و القرارات و التدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي وهذا من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

المطلب الثاني:السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية،اخذ مفهوم السياسة النقدية يتطور مع مرور الزمن و باختلاف المذاهب و المدارس التي تعرفها، من المدرسة الكلاسيكية الى غاية المدرسة النقدية مرورا بالكنزية وذلك على النحو التالي[3]:

1) السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي:

تعتبر النظرية الكلاسيكية من أهم و أقدم النظريات الاقتصادية التي مازالت تدور حولها نقاشات الى يومنا هذا، والتي سادت الفكر الاقتصادي لغاية الثلاثينات من القرن العشرين بقيادة كل من ريتشارد richard ، ودافيد هيوم david hume،الى ان حصلت أزمة الكساد

---

[1] – صارة زعيتري،اعمر سعيد شعبان، محمد شويكات،**أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة(1990–2017)** ،مجلة دراسات العدد الاقتصادي،العدد2،جامعة الجلفة،الجزائر، ص238.

[2] –يزيد حريزي،فيصل يوسفي،**أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر دراسة قياسية(2000–2017)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،تخصص مالية وبنوك،جامعة محمد بوضياف،مسيلة،(2018–2019) ص2.

[3] –حياة طيايبة، أحلام مشقق أ،**دور السياسة النقدية على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001–2017)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2018–2019، ص8.

العالمي(1929-1933) واستمرت اثارها لغاية الحرب العالمية الثانية (1939) تقريبا، والتي تشير في شكلها البسيط الى أن التغير في مستوى العام للأسعار يتحدد بواسطة التغيرات التي تحدث في كمية النقود في الاقتصاد، وتعتبر هذه النظرية منبعا رئيسيا لوصف وتوضيح السياسة الكلاسيكية المعتمدة على قاعدة الذهب[1].

صياغة النظرية النقدية الكلاسيكية:

ركزت هذه النظرية على دراسة العلاقة بين النقود والاسعار تتأثر بعاملين هما:

العامل النقدي: وهو أن التغير في كمية النقود يكون له تأثيرا مباشر في الاجل القصير على المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه وبنفس النسبة (الأسعار المطلقة).

العامل السلعي: وهو مرتبط بقوة العرض والطلب في السوق أي بظروف الإنتاج وكذا تفضيلات المستهلكين، وأن هذا العامل يحدد الأسعار النسبية لمختلف السلع أي معدل التبادل بين السلع.

وحسب الكلاسيك فان العاملين منفصلين عن بعضهما، ومن ثم فان التغيرات في كمية النقود لا تؤثر على الأسعار النسبية للسلع و انما تؤثر على الأسعار المطلقة(المستوى العام للأسعار)، وهذا يعني ان سعر كل سلعة يتأثر بالعامل النقدي و بالعامل السلعي في نفس الوقت، بينما العام للأسعار يتأثر بالعامل النقدي فقط .[2]

[1] -حكيم سحنين ،محمد بن ضياف ،**محددات الطلب النقدي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال(1990-2020)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي،جامعة المدية،2021-2022،ص25.

[2] - أميرة كريفي،عقيلة مولودي،**أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراية قياسية للفترة(1990-2018)** ،اطروحة مقدمة للحصول على درجة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي،جامعة المدية،2019-2020، ص16.

1- معادلة فيشر:

ان أول من قدم نظرية كمية النقود هو الاقتصادي الأمريكي"ارفينغ فيشر" و الذي قدمها في كتابه الشهير عن القوة الشرائية للنقود في عام 1911. لقد حاول فيشر دراسة العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار ويؤكد من خلال هذه النظرية على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود من جهة، والمستوى العام من جهة أخرى، حيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبلغ التي دفعت في تسويتها.

ولقد قدم فيشر هذه العلاقة في المعادلة التالية :

$$MV = PT \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث:

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المعاملات أو الصفقات.

V: سرعة دوران النقود.

M: الكمية النقدية المتاحة.

معادلة التبادل لفيشر تظهر التساوي بين الجانب العيني و الجانب النقدي لاقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، حيث أن الجانب العيني في معادلة فيشر يتمثل في الجهة اليمنى من المعادلة(1) وهو يمثل القيمة الاسمية لحجم المعاملات (PT)، أما الجانب النقدي فيتمثل في ضرب كمية النقود(M) في سرعة دورانها (V) وهو ما يظهر في الجهة اليسرى من المعادلة(1)

ومن خلال معادلة التبادل لفيشر فان الكلاسيك يرون انه ليس للنقود اثرا حقيقيا على الإنتاج، وان التأثير الوحيد للنقود يقتصر فقط على المستوى العام للأسعار.

من خلال المعادلة(1) يمكن استنتاج المستوى العام للأسعار.

$$P = \frac{MV}{T} \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

تشير العلاقة(2) الى وجود علاقة طردية بين الإصدار النقدي و المستوى العام للأسعار، ومن هذا المنطلق فان الكلاسيك يفسرون الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالتضخم.[1]

2- معادلة كمبريدج (صيغة الأرصدة النقدية):

ارتبط هذا المفهوم بالاقتصاديين (مارشال وبيجو)، ويطلق البعض على صيغة الأرصدة النقدية بأثر(بيجو) نسبة الى العالم الاقتصادي بيجو، وتعتبر هذه الصيغة الجسر الرابط بين نظرية كمية النقود تقليدية وبين النظرية الكمية الحديثة، وقد ركزت هذه الصيغة في البحث عن المحددات الاقتصادية لرغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود، حيث تطلب النقود من أجل الخدمات التي تقدمها كتوفير الأمان لحائزيها لمواجهة الظروف الطارئة، وتنفيذ المعاملات الجارية ويمكن الحصول على معادلة كامبريدج من معادلة فيشر كما يلي:

$$MV = PT$$

$$M = \frac{PT}{V}$$

ويمكن كتابة المعادلة السابقة كما يلي:

$$M = \frac{1}{VPT}$$

$$PT = r$$

فان جعلنا $1/V = K$ ، $PT = r$ فان المعادلة تصبح:

$$M = KPT$$

هذه المعادلة هي ما يطلق عليها بمعادلة كامبريدج أو صيغة الأرصدة النقدية، وتعتبر(K) سر تفوق تحليل(مارشال وبيجو) على تحليل فيشر وتسمى(K) أحيانا نسبة لمارشال، وهي النسبة التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها من النقود على شكل نقود سائلة وترتبط هذه الصيغة بين كمية النقود والدخل عن طريق(K) حيث يمثل عرض النقد(M)، الجانب الايسر منها. اما

[1] -محمد ابرير، **السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية دراسة حالة الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص نقود مالية وبنوك،جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص1.

الجانب الأيمن منها(KT)، فيمثل تلك النسبة من الحجم السنوي للمبيعات التي يحتفظ بها الأفراد في صورة نقدية، بمعنى انها توضح في جانبيها عرض النقود(M)، والطلب عليه KPT، ويرى مارشال أن الطلب على النقود يتحدد تبعا للدخل فعندما يزداد طلب الأفراد للاحتفاظ بالنقود بشكل سائل فان مستوى الأسعار يظل ثابت في حال قيام النظام المصرفي بتوفير العرض اللازم من النقود، أما اذا لم يتجاوب النظام المصرفي فان الأفراد سيخفضون طلبهم للسلع لتوفير السيولة اللازمة، مما سيؤدي الى تراجع الطلب على السلع ومن ثم انخفاض أسعارها فينخفض الإنتاج ومن ثم الدخل ويستمر في الانخفاض حتى يتوازن مع كمية النقود الثابتة، ويحدث العكس في حال تراجع رغبة الافراد في الاحتفاظ بالنقود بشكلها السائل.[1]

تعتبر النظرية النقدية الكلاسيكية خطوة مهمة في التحليل النقدي. نظرا للأفكار المهمة التي جاءت بها كالتنبيه على خطورة الافراط النقدي ونسبة في خلق الموجات التضخمية بالارتفاع الكبير في الأسعار، الى جانب بيان أهم التفصيل النقدي وأثره على الاقتصاد، لكن وككل نظرية لم تخل النظرية الكلاسيكية من انتقادات بسبب عدم واقعية فرضياتها، ومن أهم هذه الفرضيات نذكر:

- ✓ تفرض النظرية ان المستوى العام للأسعار متغير تابع للتغير في كمية النقود، ومنه لا يمكن للأسعار ان تتغير نتيجة لعوامل أخرى، وهذا غير صحيح، فقد تتغير لاسباب أخرى مثل فشل موسم زراعي، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- ✓ عدم صحة افتراض ثبات سرعة النقود، حيث ذلك غير واقعي، ودلت البيانات عن الاقتصاد الأمريكي ان سرعة دوران النقود تتقلب في الاجل القصير بدرجة غير تالية.
- ✓ لم تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات هامة كمعدل الفائدة.
- ✓ عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي يسند افتراض حالة التوظيف الكامل[2].

---

[1] –سارة عباد، **قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين أدوات السياسة النقدية وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة(1994–2015)**،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص مالية وبنوك،جامعة ام البواقي،2016–2017، ص7.

[2] –اميرة كريفي، عقيلة مولودي، **مرجع سابق**، ص18.

2) السياسة النقدية في التحليل الكينزي:

بعد حدوث أزمة الكساد الكبير (1929-1933) و تراجع التحليل الكلاسيكي بسبب عجز النظرية النقدية الكلاسيكية عن معالجة هذه الازمة بفعالية، ظهرت الى حيز الوجود النظرية النقدية الكينزية التي تولت تشخيص هذه الازمة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها ومن خلال الربط بين جانبي الدخل و الانفاق، واعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقد يتم بتعادل كمية النقود المعروضة و المحددة من قبل السلطات النقدية وبين الطلب على النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل و الاحتياط و المضاربة.

كما أن التوازن في السوق السلعي يتم عن طريق التعادل بين الادخار و الاستثمار، و أن توازن السوقين(النقدي والسلعي) كفيل بتحقيق التوزان الاقتصادي العام، لذا يمكن للسلطات النقدية أن تمارس مسؤولياتها في تحقيق الاستقرار النقدي ورفع معدلات النمو الاقتصادية من خلال تحقيق التوازن بين السوقين المذكورين ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكينزي[1].

3)- السياسة النقدية في التحليل النقدي:

على الرغم من أهمية الأفكار التي جاءت بها النظرية الكينزية في معالجة أزمة (1933/1929) وسيطرتها،حتى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تبنت أمامها عجز الفكر التقليدي لمعالجة هذه الأزمة، وبالنظر لاختلاف طبيعة الأزمة التي تعاني منها الدول الرأسمالية بعد الحرب الثانية و بظهور أزمة جديدة "التضخم الركودي" أدى الى تبني الأفكار النقدية التقليدية(الكلاسيكية) و بصيغ جديدة أعادت الروح الى هذه النظرية وبروز ما يعرف بمدرسة "شيكاغو" على رأسها "ميلتون فريدمان" فنادى بالعودة في مواجهة التقلبات الاقتصادية القصيرة الاجل.

[1] -فتيحة خضار، حبيبة شريفي،**التنسيق بين السياسة النقدية و المالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2005-2019)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019-2020، ص8.

لقد كانت هذه المدرسة بمثابة ثورة مضادة للنظرية الكينزية، واعتقدت بأن اقتصاد السوق قادر على تحقيق الاستقرار الكلي، حر اقتصاديون هذه المدرسة من أن النشاط الكينزي هو الأكثر طموحا و يقوم على نظريات معينة و استنتج " فريدمان" عامل من عوامل عدم الاستقرار، بالنظر لعدم فعاليتها في الأمد القصير، فانها ترتبط بمتطلبات الأمد الطويل أي متطلبات النمو الاقتصادي، وذلك بسبب طول وتغيرات فترات التأثير التي تنطوي عليها أثار السياسة النقدية أي العمل على ضرورة استعمال القاعدة النقدية بدلا من قيام السلطة النقدية على تقديرات لعرض النقد من خلال زيادة عرض النقد بمعدل مساو لمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي.

يعتقد النقديون بأن الأثر الاولي للنمو النقدي سيقع أولا على الإنتاج أكثر منه على الأسعار، فانهم لا يرون في معدل نمو كمية النقود ومعدل التضخم أن يتغيرا دائما في نفس الاتجاه في الأجل القصير، وأنه على الدوام وخلال الأجل الطويل يكون التضخم ظاهرة نقدية، أي أن سبب التضخم هو عوامل نقدية ويتأثر مباشرة بكمية عرض النقد المتداول في السوق.

وعلى هذا الأساس فان نمو كمية النقود بمعدل مبالغ به بسبب نموا مستمرا في معدل التضخم وبالتالي احداث نوع من التقلبات الاقتصادية القصيرة الاجل في (GPP) الحقيقي، واستنادا الى ذلك فان منهج النقدوبيين يعطي للنقود أهمية كبيرة في التأثير على الإنتاج في الأمد القصير، فيها ينحصر تأثيرها على الأمد الطويل و بمعدل نمو ثابت وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي ومن ثم إيقاف التغيرات في السياسة المرنة[1].

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

ان السياسة النقدية تساهم بدرجة كبيرة في تحسين أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة والتي تعرف بالأهداف النهائية. وهذه الأهداف يمكن أن تتحدد في الأجل القصير أو الطويل يتعلق الأمر بالحفاظ على التوازنات الكبرى للاقتصاد والمتمثلة في الاستخدام الكامل

[1] –أحمد لمياء،**فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2001–2017)**،مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2018–2019، ص13.

والاستقرار في الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات و التوسع النقدي، أما في المدى الطويل فان الأهداف تتمثل في التوجهات الكبرى التي تتحددها الدولة و المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و لتسهيل بلوغ الأهداف النهائية لابد أن تربط السياسة النقدية بأهداف وسيطية، هذه الأخيرة تتمثل في المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية والتي سنقوم بتحليلها [1].

1- الأهداف الأولية:

هي عبارة عن متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول اليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها ومن خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية وتتمثل الأهداف الأولية للسياسة النقدية فيما يلي[2]:

- **مجمعات الاحتياطات النقدية**

تعرف القاعدة النقدية على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات و يكون من زاوية استخداماتها من العملة في التداول و الاحتياطي النقدي نظرا لدى البنوك المركزية وفيما يخص المجتمع الاحتياطي الأكثر فعالية و سهولة فيبقى الجدل قائما حوله نظرا لأن هذه الفعالية تتعلق بالتجربة وليس بالتنظير فقط، وكذا تحكم السلطات النقدية في المجاميع "النقود المتداولة-الوادئع-الاحتياطات المصرفية.

وتتمثل الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية على ودائع الحكومة و الودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير

[1] -محمد فودوا، **تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم**،مجلة الاقتصاد الجديدة،العدد17-المجلد02-2017،جامعة ادرار-الجزائر، ص108.

[2] -معمر حمداني، مصطفى بناي ،**السياسة النقدية كألية فعالة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(2000-2017)**،مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ،المجلد05، العدد02،2021، ص54.

المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة "كمية القروض المخصومة"[1].

- **ظروف سوق النقد:**

هي عبارة عن سوق لعرض وطلب الأموال لأجل قصير أقل من سنة [2]. وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية و أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين و مواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان و مدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك[3].

الاحتياطات الحرة: تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها البنوك من البنك المركزي و تسمى صافي الاقتراض، و تكون الاحتياطات الحرة موجبة اذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة، وتكون سالبة اذا كانت الاحتياطات أكبر من الاحتياطات الفائضة[4] .و كما استعملت ظروف

---

[1] –ايمان قاضي، هاجر دغة، **استخدام السياسة النقدية غير التقليدية في الدول المتقدمة عرض تجربة الجزائر**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،2019–2020،ص ص،12–13.

[2] –إبتسام بوزيان، **البنوك المركزية ودورها في تحقيق الأهداف الأولية للسياسة النقدية–دراسة حالة بنك الجزائر**–،مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص مالية وبنوك،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2016–2017،ص37.

[3] –يمينة شبيرة، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة2000–2014–دراسة حالة الجزائر**–،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص نقود ومالية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2015–2016،ص15.

[4] –إبتسام بوزيان، **مرجع سابق**، ص41.

سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية و معدل الفائدة على قروض على البنوك فيما بينها[1].

2-الأهداف الوسيطية :

يقصد بالأهداف الوسيطية للسياسة النقدية تلك المتغيرات النقدية الكلية التي يستطيع البنك المركزي تحقيق أهدافه النهائية (كلها او بعضها)، وهذه الأهداف يمكن اعتبارها مؤشرات يكون تعبيرها معاكس لتغيرات الأهداف النهائية،وتتمثل الأهداف الوسيطية فيما يلي[2]:

- **مستوى معدل الفائدة :**

ويتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات و المستثمرين فيما يخص الادخار و الاستثمار.لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة، والمشكل المطروح هنا هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة و أنه يتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق، الى جانب عرض وطلب رؤوس الأموال وكذلك ارتباطه بالسياسة النقدية للدولة. هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تعمل على إبقاء تغيير معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبيا، يتحقق التوازن في الأسواق وتتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد[3].

وهناك عدة أنواع من معدلات الفائدة من بينها:

- معدلات الرئيسية وهي المعدلات تقترض بها البنوك التجارية من البنك المركزي ويستند اليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك .

---

[1] -يمينة شبيرة، **مرجع سابق**، ص16.

[2] -صباح بوسفط، فاطمة الزهراء جرفي، **السياسة النقدية ودورها في استهداف معدلات التضخم في الجزائر**،مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،2020-2021، ص12.

[3] -سيد احمد زرق ،**أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر(1990-2014)**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ل.م.د، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص إقتصاد نقدي و مالي ،جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان،2015-2016، ص ص6-7.

- ❖ معدلات السوق النقدية يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الاجل والقابلة للتداول كسندات الخزينة وشهادات الإيداع .
- ❖ معدلات التوظيف في الاجل القصير كالحسابات على الدفاتر.
- ❖ المعدلات المدينة وهي تطبق على القروض الممنوحة[1].

ويمكن ان يستخدم كقناة لابلاغ السياسة النقدية ووسيلة لها[2].

- ➢ **معدل سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى:**

يشكل سعر صرف النقد مؤشرا نموذجيا هاما لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما من خلال الحفاظ على استقرار هذا المعدل عند مستوى يكون قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية،كما ان استقرار هذا الأخير عند مستوى معدل الصرف التوازني يعتبر ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج ،أما فيما يخص طريقة تحقيق مستوى معدل الصرف التوازني فهي تختلف من نظام لأخر،وعليه نميز بين نوعين من نظام الصرف(نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المعوم).

ويمكن للسياسة النقدية المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من اجل رفع معدل صرف النقد اتجاه العملات الأخرى. وقد يكون عاملا لتخفيض التضخم وهو مايتوافق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية[3].

---

[1] –وردية بوسبتة، وسام هدور، **تقييم دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1990–2015)**،مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل،2016–2017، ص17.

[2] –نوال كحل الراس ، **أثر الإصلاحات النقدية في الجزائر على أدوات السياسة النقدية–حالة الجزائر(1990–2014)**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،2014–2015، ص15.

[3] –ريم بن مصطفى ،**أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر1980–2018**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2021–2022،ص ص25–26.

- **مجمعات الكتلة النقدية :**

وهو الهدف الوسيط المفضل عند النقديين[1]. حيث يعتبر النقديون أن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية عند مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد هو الهدف الأساسي للسلطات النقدية، لهذا عملت هذه الأخيرة في كل الدول المتقدمة على تحقيق هذا الهدف بالتدرج مثل بنك ألمانيا الفدرالي بداية من 1974.

حيث تمثل الكتلة النقدية النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها.لكن في السنوات الأخيرة أصبح من الصعب تحديد المجتمع النقدي والتحكم فيه بسبب تغير تداول النقد، وبسبب ظهور الابتكارات المالية الحديثة[2].

وتمثل مجمعات الكتلة النقدية في (L,M3,M2,M1) وهي تختلف من اقتصاد لأخر اذ نجدها في الاقتصاد الجزائري تتشكل على النحو التالي :

- ✓ **النقود المركزية** : وتشمل الحسابات الدائنة للبنوك التجارية لدى البنك المركزي، و النقود القانونية المكونة من النقود الورقية والمعدنية .
- ✓ **M1 :المتاحة النقدية** : مجموعة من الأدوات المالية شديدة السيولة ،أي التي يمكن استعمالها في أي لحظة لتسوية أي مبادلة .
- ✓ **M2: الكتلة النقدية** : تلك الأصول المالية التي يمكن تحويلها بسرعة الى وسائل الدفع وتضم المتاحة النقدية M1 المتاحات النقدية و الوسائل الأقرب بديلا لوسائل الدفع.

[1] –بقبق ليلى اسمهان،**ألية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية–دراسة قياسية**–،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،2014–2015، ص17.

[2] –صالح الدين سعودي ،شعبان أيوب عبد القدوس،**دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر(2006–2018)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، إقتصاد نقدي و بنكي ،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2018–2019، ص15.

- ✓ **M3: سيولة الاقتصاد :** وشمل إضافة الى M2 الأدوات المالية ذات السيولة غير المؤكدة أي مجموعة الأوراق المالية مثل الأسهم و السندات[1].

3-الأهداف النهائية:

هناك اتفاق واسع على ان الأهداف الرئيسية،والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل خاص هي[2]:

- ➢ **تحقيق العمالة الكاملة أو التوظف الكامل:**

أي تحقيق التشغيل الكامل و الاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في جميع المجتمع. يعتبر هدف التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في مجتمع ما في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها والتي يتم النص عليها في دساتير بعض الدول مثل الولايات المتحدة. فعدم استغلال الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل أو تعطل بعض الموارد عن العمل يترتب عليه خسارة لهذا الاقتصاد. ولكن يجب الإشارة الى أن هدف تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح لمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% الى 5%[3].

- ➢ **تحقيق استقرار الأسعار:**

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية. حيث يركز صانعيها على القضاء على معدل التضخم في الأسعار وذلك للقضاء على النفقة الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم لانه يؤدي لحالة عدم اليقين والثقة في الاقتصاد[4]. والواقع أن اللجوء

---

[1] -كلثوم زقلاوي ،حنان بايشي، **تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2005-2015)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص تحليل اقتصادي وحوكمة، جامعة احمد دراية ادرار،الجزائر،2015-2016، ص18.

[2] -سمية حاجي ، صالح مفتاح ،**السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري(1990-2014)**،مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي-العدد التاسع، المجلد الأول، ص59.

[3] -عبد القادر متولي، **اقتصاديات النقود و البنوك**،الطبعة الأولى، دار الفكر ،الأردن،2010، ص195.

[4] -زعيتري فاطمة، بن خليف طارق، **دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)** ،مجلة إدارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية ، المجلد07، العدد01، ص122.

للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود و مستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى[1].

- **المشاركة في تحقيق معدل النمو اقتصادي مرتفع:**

ويرتبط هدف النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التوظف الكامل. فالنمو الاقتصادي هو وحده قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في(المعروض النقدي) حتى يتمكن الوصول الى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع[2].

ويراعي كل الأحوال إزالة او علاج التعارض بين اهداف السياسة النقدية. فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظف الكامل احدى الحالات التي توضح ذلك فمن الصعب تحقيق كل الهدفين السابقين في نفس الوقت[3].

- **تحسين ميزان المدفوعات :**

في السنوات الأخيرة ظهر هدف رابع للسياسة النقدية وهو التوازن في ميزان المدفوعات[4].

تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية لتحرك الى داخل البلد واتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي الى تشجيع الصادرات و الحد من الواردات فينخض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري اذا نجح في زيادة صادرات البلاد .فضلا عن ذلك يتعين على واضعي السياسة

---

[1] -عبد المطلب عبد المجيد، **الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات**،الدار الجامعية ، الإسكندرية،2010، ص366.

[2] -مروة برجم ،**أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية واقع بنك الجزائر(2000-2014)**،مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2018-2019، ص19.

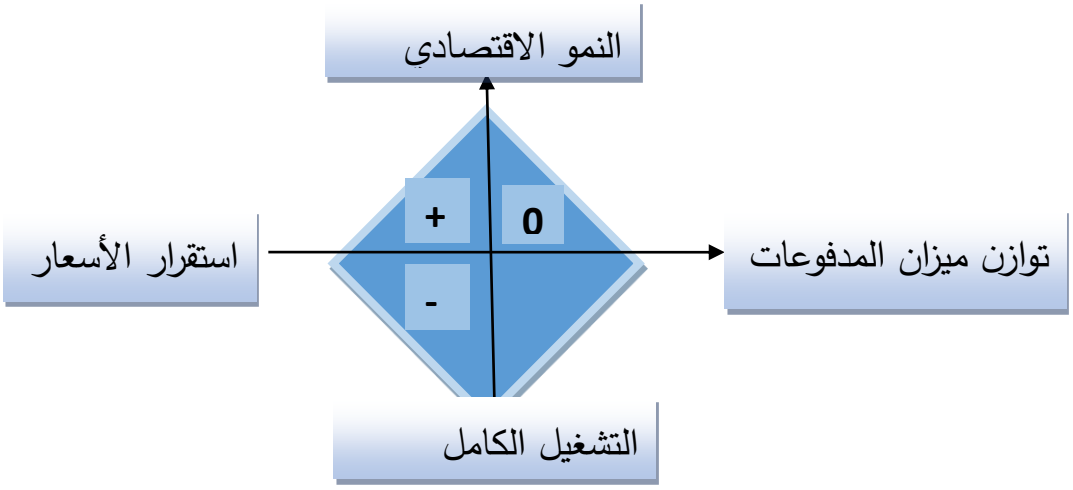
[3] -عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات النقود و البنوك(الأساسيات والمستحدثات)**، الدار الجامعية، إسكندرية،2013، ص276.

[4] -نجية جلطي ،**فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة(2019-2020)**،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، ص14.

النقدية مراعاة الموازنة مابين الأهداف للسياسة النقدية ويتجسد ذلك من خلال التخفيف من وطأة التضارب بينها حتى لا تنجر السياسة المرسومة نتائج وخيمة[1].

ويمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف بالمربع السحري لكالدور[2].

الشكل(1): المربع السحري كالدور يبين الأهداف النهائية للسياسة النقدية.



المصدر:عبد المجيد قدي:المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003،ص43.

المبحث الثاني: أدوات وميكانيزمات السياسة النقدية و استراتيجية البنك المركزي في تطبيقها

من خلال هذا المبحث سنتناول ادوات وميكانزمات السياسة النقدية واستراتيجية البنك المركزي في تطبيقها.

[1] –اميرة بوديس ،اميرة العيب ،**دور السياسة النقدية في التحكم في السيولة المصرفية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2006–2016)**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير(ل.م.د)، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، تخصص إدارة مالية، ،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصروف، ميلة،ص6.

[2] -علي قدور، بيرير محمد، **السياسة النقدية و التوازن الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى، دار الأيام، عمان،2017، ص ص42 –43.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية:

يقوم البنك المركزي بالتحكم في سيولة البنوك وفي حجم النقود المركزية مستخدما مجموعة من الأدوات والوسائل تسمى أدوات السياسية النقدية لمراقبة عرض النقود والتحكم فيه[1]، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

1) الأدوات العامة (غير المباشرة) للسياسة النقدية :

يوجد ثلاث أدوات عامة رئيسية يستخدمها البنك المركزي أو السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود، ويمكن تحليل كل واحدة منها بشئ من التفصيل على النحو التالي [2]:

- **عمليات السوق المفتوحة:**

ويقصد بعمليات السوق المفتوح هو التدخل الحكومي ممثلا بالبنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة أو السندات الحكومية بصورة خاصة من أجل التأثير على عرض النقود حسب ما تتطلبه الظروف الاقتصادية[3] . ولهذه العمليات هدف محدد هو معدل الفائدة [4].

ويتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة و منظمة وتصبح هذه الأداة قابلة للفعالية عندما تكون للبنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة، و أسواق مالية غير متطورة، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية[5].

---

[1] –ياسين حمري ،**أثر أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي–دراسة قياسية لحالة الجزائر–فترة جانفي2008–مارس2019**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،2019–2020، ص15.

[2] –عبد المطلب عبد الحميد،**السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2013،ص23.

[3] –سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الأردن ،2010، ص251.

[4] –ماجدة مدوخ، **أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض10/90** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (23)،2011، ص378.

[5] –اميرة عيمر ، لعلجة عبد الكبير ،**محددات الاستقرار النقدي في الجزائر (2000–2016)**،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،– 20192018، ص ص12 –13.

- **سياسة تغيير سعر الخصم:**

يقصد بها تغير سعر الخصم وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند تقديم قروض لها[1].

ويظهر تأثير سعر إعادة الخصم من خلال العلاقة الوثيقة الموجودة بين سعر الخصم و أسعار الفائدة في الأسواق حيث ان هذه العلاقة موجبة،أي زيادة سعر الخصم يؤدي الى زيادة أسعار الفائدة في الأسواق و العكس صحيح، وتعد العلاقة بين سعر الخصم و أسعار الفائدة في الأسواق محور التأثير في أسواق الائتمان اذ تعطي للبنك المركزي القدرة على التأثير، يلجأ البنك المركزي الى تخفيض معدل الخصم اذا ارادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض او الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية لعملائها، أما اذا ارادت السلطات النقدية تقييد حجم الائتمان فانها تلجأ الى رفع معدل الخصم ومن ثم فان هذه الأداة تؤدي الى التأثير في المقدرة الاقتراضية للبنوك اما بالزيادة او بالنقصان[2].

- **تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني:**

فإن الاحتياطي النقدي القانوني يمثل نسبة معينة من اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية تحتفظ بها كإحتياطات لمواجهة سحوبات المودعين وهي احتياطات قانونية باعتبارها محددة من قبل البنك المركزي تبعا لتقديره لطبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة فيما اذا كانت تستوجب تقييد الائتمان المصرفي في ظل التضخم الاقتصادي أو تستوجب تشجيع المصارف على التوسع في منح الائتمان اثناء الركود أو الكساد الاقتصادي، لذلك فإن تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من قبل البنك المركزي سواء هذا التغيير كان بزيادة هذه النسبة أو

[1] –محمد عبد الله شاهين محمد، **السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية** ،الطبعة الاولى، دار الكتاب الجامعي ،الإمارات العربية المتحدة ،2016، ص94.

[2] –أم لخير شريفي،بلقيس الوافي،**استراتيجية السياسة النقدية للحد من الضغوط التضخمية في الجزائر(2000–2019)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،2021–2022، ص ص 10–11 .

تخفيضها يكون مرتبطا بطبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة كأن تكون أوضاع تضخم أو ركود اقتصادي [1] .

ولم يعد الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين انما أصبحت وسيلة فنية من شأنها التأثير على قدرة البنوك التجارية فيما يخص خلق الائتمان وذلك حسب أغراض السياسة النقدية و مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد[2].

2) الأدوات الخاصة (المباشرة) للسياسة النقدية :

تعتبر مكملة لسابقتها وتدل على سلطة البنك المركزي والبنوك التجارية وتدل على تمييز بين أنشطة مختلفة، والتي سنذكرها كالأتي[3]:

- **سياسة تأطير القروض:**

تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار وعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز. ففي الاتجاهات التضخمية تضع الدولة عن طريق البنك المركزي سياسة تأطيرية اجبارية للقروض بحيث تقدر السلطات النقدية الحد الاعلى لمبالغ القروض التي يكمن ان تمنحها البنوك للزبائن أو تقوم بتحديد معدل سنوي لتزايد القروض ، وهكذا من سنة لأخرى يجب أن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية، وفي حالة تجاوزها من بنك أو بعض البنوك مطبق عليها عقوبات كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية كثيرا [4].

---

[1] -ناظم محمد نوري الشمري،محمد موسى الشروف،**مدخل علم الإقتصاد** ،دار زهران ،عمان، الأردن،2007 ، ص358.

[2] –فتان الطيب، بوشنتوف نوال، **أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر**،معرض المغرب للإقتصاد و التسيير ، تلمسان،2017، ص103.

[3] –عبير شرقي ، **أثر العمق النقدي على فعالية السياسة النقدية بالجزائر–دراسة قياسية– خلال الفترة (1990–2019)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي،2020–2021، ص26.

[4] –علي بلكبير، فارس طلوش، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة–دراسة حالة الجزائر**–،مذكرة مكملة شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك،جامعة ام البواقي،2013–2014، ص23.

- **النسبة الدنيا للسيولة :**

تقتضي هذه الأداة أن يقوم البنك المركزي باجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا ويتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة الى بعض مكونات الخصوم. وهذا لتخوف السلطات النقدية من خطر الافراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقراض القطاع الخاص [1].

- **قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية :**

تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر حيث يقوم بنك المركزي بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك[2] .

3) الأدوات الأخرى للسياسة النقدية :

يستخدم البنك المركزي أحيانا الى جانب الأدوات السابقة الذكر، أدوات أخرى خاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لاهداف السياسة النقدية او في حالة رغبته في زيادة فعاليتها والتي تهدف هذه الأخرى الى تحقيق اهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي وهي كما يلي[3]:

---

[1] –وليد عمران ،**دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم–دراسة حالة الجزائر**– مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل ماستر اكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي،2013–2014، ص34.

[2] –سعدية حديوش،**أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالإشارة الى حالة الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص نقود ومالية،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،2019–2020، ص80.

[3] –مريم شماخي ،**السياسة النقدية وإشكالية مراقبة الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000–2015)**،مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ،تخصص نقود ومؤسسات مالية،جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2016–2017، ص49.

- **الاقناع الادبي:**

يعتمد هذا الأسلوب على ما يتمتع به المصرف المركزي من مركز ادبي نتيجة مايؤديه من دور في خدمة الاقتصاد القومي، و يتخذ هذا الأسلوب صورة تصريحات يدلي لها المصرف المركزي، وتوجيهات لتوجه بها المصارف و اجتماعات يعقدها مع المسؤولين في المصارف لنيل الرأي في شؤون النقد و الائتمان. وتعتمد فاعلية الاقناع الادبي على عدد من العوامل أهمها السمعة باحترام والمكانة التي يتمتع بها في مباشرة لنشاطه، وكيفية التي تنظم بها سوق الائتمان في الدولة وعلى الأخص عدد المؤسسات المالية التي يمكن للمصرف المركزي ان يؤثر في كيفية سيرها في عملياتها الائتمانية[1].

ولكن مدى نجاح هذه السياسة يتوقف على:

- مدى أهمية البنك المركزي بالنسبة للمصارف الأخرى .
- مدى التعاون بين المصارف التجارية و البنك المركزي[2] .

- **الاعلام:**

لقد تزايد دور الإعلام في حياتنا اليومية بشكل كبير حتى أصبح من أهم القنوات لنقل الأخبار و الاحداث و المعلومات، فمن خلال وسائل الاعلام يستطيع المصرف المركزي التأثير على الرأي العام و توجيهه من خلال شرح الوضع النقدي بشكل عام والتغيرات التي طرأت عليه و عن الإجراءات التي سوف يتبعها لتحقيق أهدافه[3].

---

[1] –شيماء فضيلي،**دور السياسة النقدية في الحد من التضخم دراسة حالة الجزائر(2001–2019)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة فاستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،2020–2021، ص8.

[2] –رانيا حاجي ،**أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 2010–2019**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد بنكي ونقدي،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2020–2021، ص19.

[3] –عبد الحميد طالب،**السياسة النقدية ودورها في التنمية الاقتصادية "مثال سوريا(1980–1992)**"،رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة حلب،سوريا،1998، ص16.

المطلب الثاني: ميكانيزمات السياسة النقدية

تتمثل ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية فيما يلي:

1. قناة سعر الصرف:

تعتبر قناة سعر الصرف احدى اهم قنوات التي ينتقل من خلالها أثر السياسة النقدية . خاصة في الاقتصاديات التي تتسم بدرجة كبيرة من الانفتاح على الأسواق الخارجية. تزيد أهمية القناة في الدول التي تتصف أسعار الفائدة فيها بعدم المرونة،حيث اختلاف أسعار الفائدة المحلية عن الدولية يؤدي الى توجيه المدخرين لحيازة العملات ذات العائد الأعلى .يعمل سعر الصرف على نقل تاثير السياسة النقدية من خلال قناة الطلب والعرض الكليين وقناة التضخم،فينتقل اثرها من خلال هاتين القناتين بصورة غير مباشرة للاقتصاد الحقيقي،اذ يؤثر تغيير في سعر الصرف على الطلب والعرض الكليين و الذي بدوره يؤثر على معدل التضخم بصورة غير مباشرة[1]. وتعمل هذه القناة الى جانب قناة معدلات الفائدة لان السياسة النقدية هي قادرة على احداث تغيير في سعر الصرف انطلاقا من فرض تغير على مستوى معدلات الفائدة[2] .

2. قناة سعر الفائدة :

وهي عبارة عن قناة تقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية الى هدف النمو الاقتصادي والتي تعتمد على الفرض الكينزي،أي ان اثار السياسة النقدية التوسعية او الانكماشية ينتقل الى الاقتصاد الحقيقي عبر قناة سعر الفائدة، لذلك فان اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية تؤدي الى زيادة العرض النقدي وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية سيؤدي الى انخفاض تكلفة

---

[1] –مونية زواطر ، **قنوات انتقال السياسة النقدية دراسة مقارنة بين قناة سعر الفائدة وقناة الإقراض البنكي في الجزائر للفترة (1990–2017)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، ص25.

[2] –سعيد صحراوي، **أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي :قنوات انتقال السياسة النقدية–دراسة قياسية لحالة الجزائر،تونس،المغرب**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، ص219.

اقتراض رأس المال ومن ثم زيادة حجم الاستثمارات، وبما أن الاستثمار هو احد مكونات الطلب الكلي فان ارتفاعه يؤدي الى زيادة مستوى الناتج القومي

$$M \uparrow \rightarrow ir \downarrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Y \uparrow \cdots \ldots \ldots \ldots \ldots (3)$$

والعكس تؤدي السياسة النقدية الانكماشية الى ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية ومن ثم ارتفاع مستواها الحقيقي، وزيادة تكلفة رأس المال، فينتج عن ذلك انخفاض حجم الاستثمار والطلب الكلي وبالتالي الحد من النمو الاقتصادي[1].

3-قناة أسعار السندات:

تعبر هذه القناة عن وجهة نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد وذلك نتيجة أنهم يتعبرون ان تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين رئيسيتين هما قناة توبين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك[2].

عبر القناة الأولى: يؤدي انخفاض عرض النقود الى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية.

عبر القناة الثانية: يؤدي انخفاض عرض النقود الى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاظها الى انخفاض قيمة ثروة الجمهور ومنه الحد من الاستهلاك[3].

4-قناة الائتمان: تنقسم الى قناتين هما:

1. قناة الإقراض المصرفي: تعمل هذه القناة كما يلي :

عند اتباع سياسة النقدية توسعية تساهم في رفع حجم الودائع في المصارف فيرفع حجم الائتمان المصرفي وهذا من الاستثمار وبالتالي النمو:

---

[1] -طارق وهابي ، حليمة بوسيكي ،**فعالية انتقال اثار السياسة النقدية الى القطاع الحقيقي دراسة حالة الجزائر للفترة(2000-2018)**،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ،المجلد(04)،العدد (01)،2020، ص50.

[2] - اكن لونيس،**السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص نقود وبنوك،جامعة الجزائر 03،الجزائر،2010-2011، ص64.

[3] -عبد المجيد قدي،**المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية** ،الطبعة الثالثة،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2006، ص78.



وعند استخدام السياسة النقدية الانكماشية يحدث العكس .



2-قناة الموازنة :

تعمل من خلال الزيادة في المخاطرة الأدبية والتي يطلق عليها مخاطرة الانتقاء السلبي و الذي يعني أن احتمال قبول المقترض لمعدلات فائدة مرتفعة يطرح خطورة كبيرة في الاقتراض و يرجع ذلك الى سوء انتقاء المقترضين عند اتباع سياسة نقدية انكماشية.

اما في حالة اتباع سياسة نقدية توسعية فترفع أسعار الأوراق المالية و تدعم المؤسسات التي تزيد من الاستثمارات[1].

المطلب الثالث: استراتيجية البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية

يقوم البنك المركزي باتباع استراتيجية محكمة وذلك في اطار تطبيقه للسياسة النقدية والتحكم فيها والمحافظة على التوازن الاقتصادي و الأهداف المسطرة.

يواجه البنك المركزي مشكلة تتمثل في أنه يرغب في تحقيق أهداف معينة، كاستقرار الأسعار مع مستوى مرتفع للعمالة، ولكن قد لا يستطيع التأثير مباشرة في الأهداف ومن ثم فانه يحدد أدوات معينة يستخدمها (عمليات السوق المفتوحة، تغيرات سعر الخصم،تغيرات الاحتياطي المطلوب) من أجل التأثير على الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة بعد فترة زمنية (غالبا أطول من سنة)، و اذا انتظر البنك المركزي لكي يرى النتيجة في صورة استقرار الأسعار و مستوى العمالة المرتفع بعد مرور سنة،فقد يؤدي هذا الى جعله يتأخر في اتخاذ الإجراءات التصحيحية لسياسته ومن هنا يتبع البنك المركزي استراتيجية متخلفة لممارسة

[1] -رابح دحماني ،**أثر السياسة النقدية في التضخم في الجزائر دراسة اقتصادية خلال الفترة(1980-2017)**،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد كمي،جامعة اكلي محمد اولحاج،البويرة،2018-2019،ص ص13-14.

السياسة النقدية حيث يستهدف متغيرات تقع بيم أدواته، وبين تحقيق أهدافه و تسير خطة البنك المركزي على النحو التالي:

فبعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة لليد العاملة و مستوى الأسعار فانه يختار مجموعة من المتغيرات، وتسمى الأهداف الوسيطية، والتي تمثل بمتغيرات نقدية كلية مثل معدل الفائدة(قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) أو مستويات الكتلة النقدية، والتي لها أثر مباشر على البطالة،أو مستوى الأسعار وحتى اذا كانت الأهداف الوسيطية لا تتأثر مباشرة بأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي، فانه يختار مجموعة أخرى من المتغيرات تكون مستهدفة لإحداث تغير فيها، وتسمى تلك المجموعة من المتغيرات (الأهداف العاملة مثل الاحتياطات الكلية غير المقترضة)، القاعدة النقدية أو القاعدة غير المقترضة، وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية.

ويتبع البنك المركزي الاستراتيجية السابقة لانه من السهل عليه أن يحقق الهدف المطلوب من خلال التأثير مباشرة على الهدف النهائي، وبالتالي يستطيع التقييم بسرعة ما اذا كانت سياسته تسير في الطريق الصحيح بدلا من الانتظار كي يرى النتيجة النهائية لسياسته على اليد العاملة ومستوى الأسعار[1].

[1] –كريمة شلغوم،دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الاكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،تخصص مالية،تأمينات و تسيير المخاطر،جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي–2011–2012 ،ص63.

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية

تختلف السياسة النقدية من الاقتصاد المغلق الى الاقتصاد المفتوح ومن اقتصاديات متقدمة الى اقتصاديات نامية ولهذا ارتئينا ان نتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في ظل اقتصاد مغلق[1]

قبل التطرق لدراسة هذه الفعالية سوف نعرض بإنجاز كل من التوازن في سوق السلع و الخدمات و التوازن في سوق النقد

1-التوازن في سوق السلع و الخدمات:

التوازن في سوق السلع و الخدمات يتحقق بالمساواة بين الادخار و الاستثمار وبما ان الادخار يكون تابعا متزايدا للدخل، بينما الاستثمار هو تابع متناقص لمعدل الفائدة،اذن يمكن كتابة:

$$S = s(y): s'(y) > 0 \dots\dots\dots\dots (4)$$

$$I = I_0(i)$$

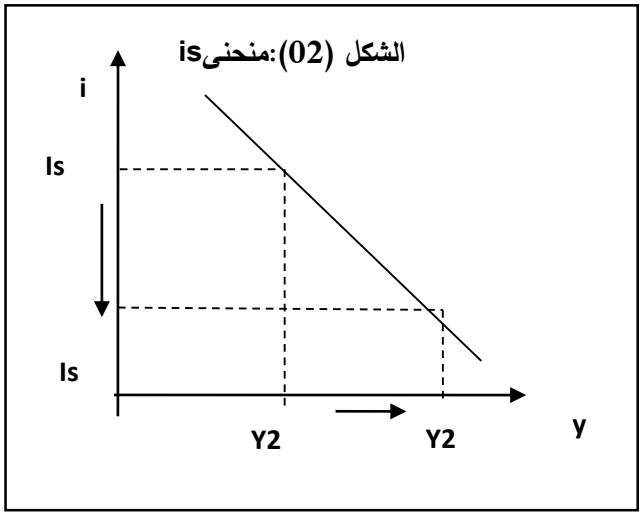
ومنه شرط التوازن سوق السلع والخدمات يكون

$$I = S \dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

ان معادلة التوازن هذه تعني انه بالنسبة لكل معدل فائدة (i) توجد قيمة وحيدة (y)تحقق المساواة بين الادخار و الاستثمار(I)، واستمرار احتفاظ السوق بتوازنه يتطلب تحقيق العلاقة العكسية بين متغيرين أساسيين هما الدخل و سعر الفائدة و يمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

[1] -نوال قاسيمي ، **مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي-دراسة حالة الجزائر-(2000-2017)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة اوكلي محمد اولحاج،البويرة،2017-2018،ص ص40. 41. 42.

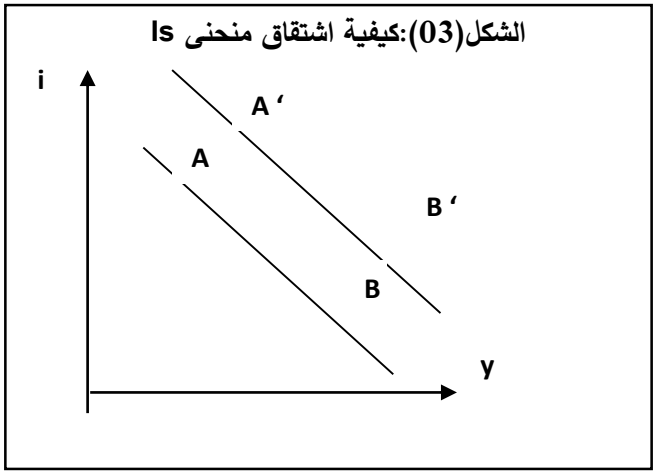
الشكل (02):منحنىis



المصدر:نوال قاسيمي ،مرجع سابق،ص41.

أما الشكل الموالي يوضح مستويات الدخل و أسعار الفائدة اذا تلازم بعضها مع بعض يتحقق التوازن بين مستويات الاستثمار أي يتحقق التوازن العام في سوق السلع و الخدمات.

الشكل(03):كيفية اشتقاق منحنى Is



المصدر: نوال قاسيمي ، مرجع سابق،ص42.

والمنحنى الناتج عن التوازن هو المنحنىIS، وان انتقال هذا المنحنى الى اليمين او الى اليسار يكون مرتبطا بطبيعة السياسة المالية الحكومية فيما اذا كانت توسعية او انكماشية، فينتقل المنحنى الى اليمين عندما تتوسع الحكومة في انفاقها، وينتقل الى اليسار عندما تقلص الحكومة من حجم نفقاتها.

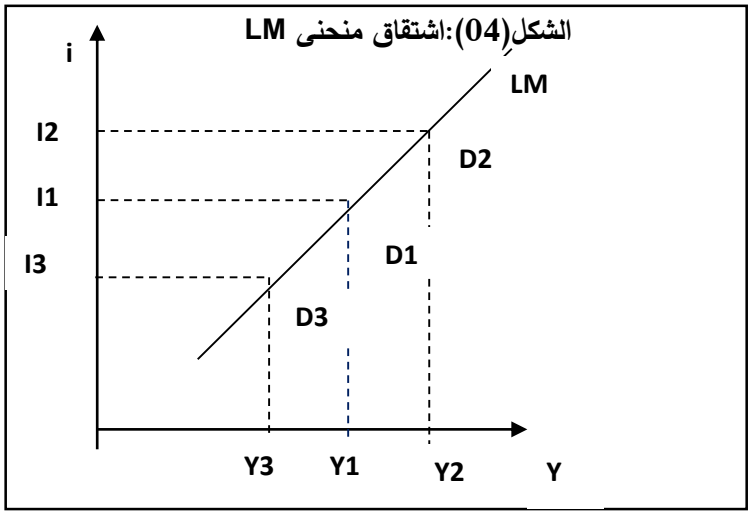
2-التوازن في سوق النقد:

يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها[1].

ويمكن التعبير عنها رياضيا حسب المعادلات التالية (6)..... Md=Ms=M

و يمكن اشتقاق منحنى LM عن طريق تحديد مستويات الدخل و أسعار الفائدة المختقلة التي يتحقق عندما التوازن في سوق النقد ونوضح ذلك من خلال الشكل 04

الشكل(04):اشتقاق منحنى LM



المصدر:نوال قاسيمي ،مرجع سابق،ص43.

حيث المحور العمودي بين مستويات سعر الفائدة و المحور الافقي بين مستويات الدخل، وعند النقاط (D1.D2.D3) تبين لنا التساوي بين كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة عند مستويات معينة للدخل وسعر الفائدة، و المنحنى LM ينتقل نحو اليمين او اليسار حسب طبيعة السياسة النقدية المتبعة توسعية او انكماشية.

3-التوازن الاقتصادي العام:

ويتم التوازن الاقتصادي العام من خلال توازن سوقي للسلع و النقود في ذات الوقت،وصيغة التوازن الاقتصادي العام تظهر من خلال نقطة تقاطع منحنى(IS) ومنحنى (LM) وهذه النقطة يتحدد عندها مستوى الدخل التوازني و مستوى سعر الفائدة التوازني أيضا .

[1] -عمر صخري:**التحليل الاقتصادي الكلي**،الطبعة الخامسة،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،2005،ص239.

ويتم الحصول على هذه القيم التوازنية بيانيا من خلال حل المعادلتين (1) و(2) لكل من منحنيات (IS) و (LM)[1]:

$$Y = \frac{C_0 + CT_0 + I_0 + G_0}{1 - C + C.t} - \frac{i}{1 - C + C.t}(r) \dots\dots IS \dots\dots\dots\dots (7)$$

$$Y = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{\delta}{\alpha}(r) \dots\dots\dots LM \dots\dots\dots\dots (8)$$

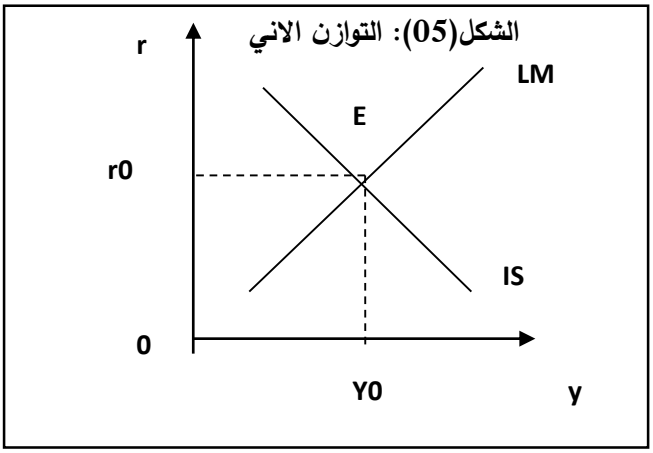
وبتطبيق شرط التوازن التالي:

$$IS = LM \rightrightarrows \frac{C_0 - CT_0 + I_0 + G_0}{1 - C + C.t} - \frac{i}{1 - C + C.t}(r) = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{\delta}{\alpha}(r) \dots\dots\dots\dots (9)$$

ومنه نتحصل على القيم التوازنية لكل من الدخل وسعر الفائدة.

ويمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال الشكل الاتي

الشكل(05): التوازن الاني



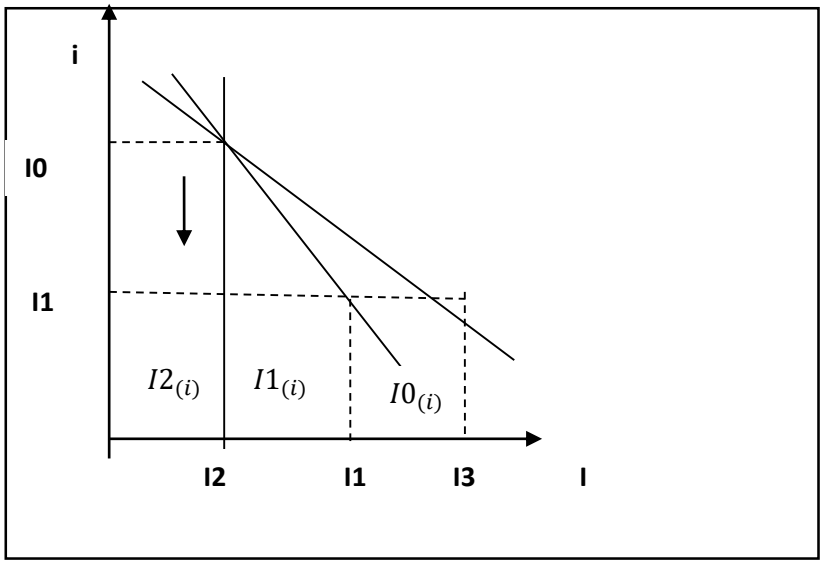
source:**Rédouane Touil.**[2001]."Lecons de macroéconomie",**presses univertitire dr gronoble,**gronoble,France,p,.276.

[1] –خيرة اجري ،**التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1986–2019)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية و المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، تخصص التحليل الاقتصادي و التقنيات الكمية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان 2018 ، 2019 ، ص155.

I. فعالية السياسة النقدية و انحدار منحنى IS[1]:

تتوقف درجة انحدار منحنى IS على مدى استجابة الطلب الاستثماري في سوق السلع والخدمات الى معدل الفائدة i(أي المرونة)،حيث تعتبر مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة احدى محددات الفعالية بالنسبة للسياسة النقدية. ولذلك نتناول في هذه النقطة انعكاسات زيادة عرض النقود M^s –لمنحنى IS له ثلاثة انحدارات على الدخل من خلال i لان السياسة النقدية تعمل من خلال سعر الفائدة و الاستثمار و استنادا الى الشكل 06 نلاحظ ان المنحنى $I0^{(i)}$ اكثر مرونة يليه $I1^{(i)}$ ثم المنحنى $I2^{(i)}$ المنعدم المرونة.

الشكل(06):مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة و فعالية السياسة النقدية.



المصدر: نوال قاسيمي ،مرجع سابق،ص44.

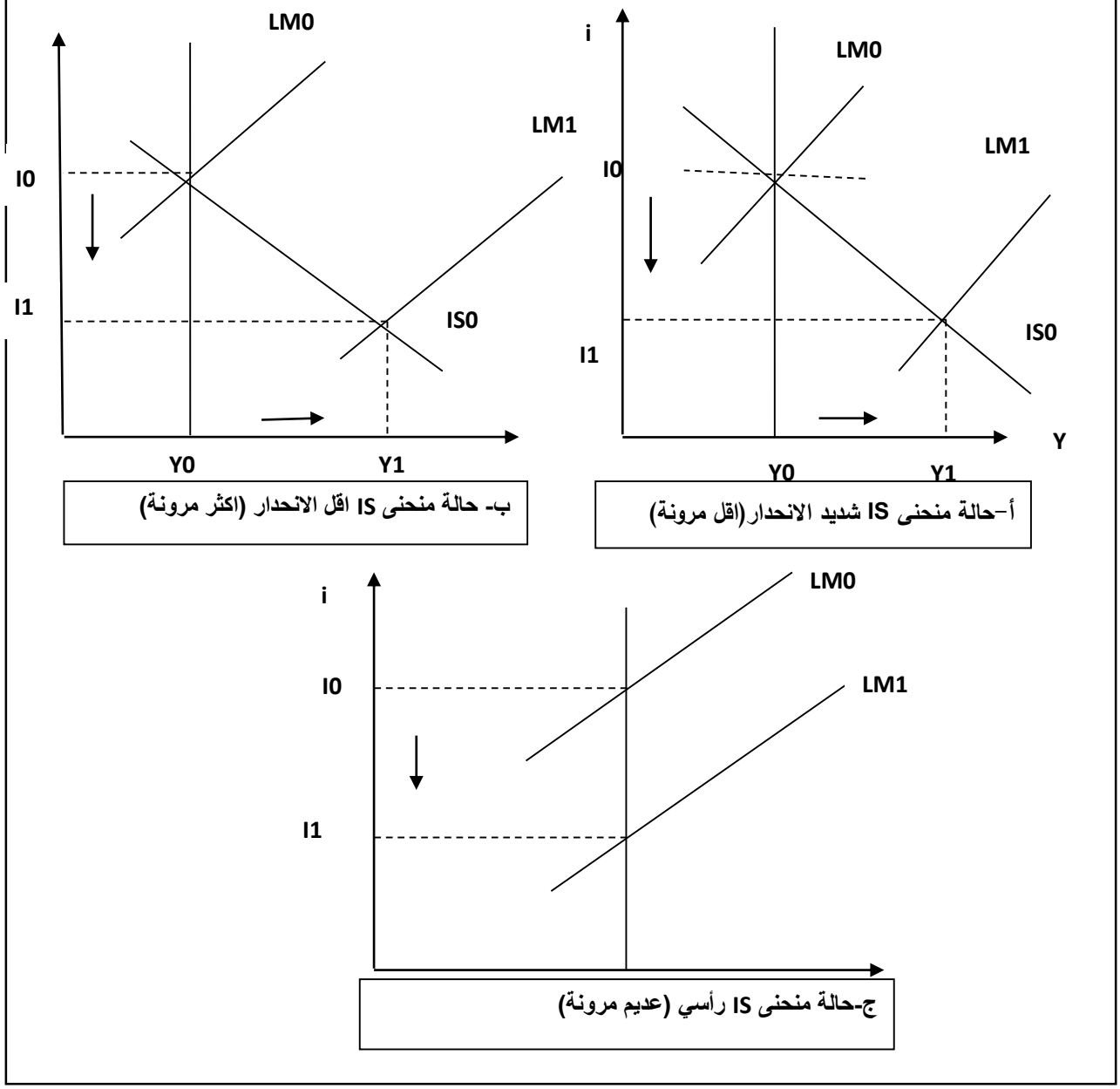
وعند انخفاض i من i0 الى i1،فان I يتغير طرديا حسب مرونة الاستثمار،أي كلما كان I قليل التغير كلما كانت مرونته أقل، ويؤدي ذلك الى سياسة نقدية اقل مرونة،وبالتالي كلما قلت مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، كانت السياسة النقدية اقل فعالية.

واستنادا لتحليل الاشكال الأخرى المرتبطة بمنحنى IS، الواردة في الشكل 07 نتوصل للنتيجة التالية:

[1] -نوال قاسيمي ،**مرجع سابق**،ص42-43.

السياسة النقدية تؤثر على الدخل، من خلال تأثيرها على معدل الفائدة، وتكون هذه السياسة غير فعالة عندما يكون منحنى IS شديد الانحدار، أي في هذه الحالة طلب الاستثمار غير مرن لسعر الفائدة. والعكس في الحالة البديلة. مع الإشارة الى ان الانتقال الافقي في المنحنى نتيجة زيادة الانفاق الحكومي هو بمقدار المضاعف مضروب بالتغير في عرض النقود.

الشكل(07):فعالية السياسة النقدية و انحدار منحنى IS



المصدر: نوال قاسيمي ،مرجع سابق،ص46.

والخلاصة التي نتوصل اليها هي ان السياسة النقدية تكون ضعيفة الفعالية في حالة (IS) شديدة الانحدار أي عندما يكون طلب الاستثمار غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة، وتكون السياسة النقدية كبيرة الفعالية عندما ترتفع مرونة طلب الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة و يكون منحنى (IS) قليل الانحدار او مستو [1].

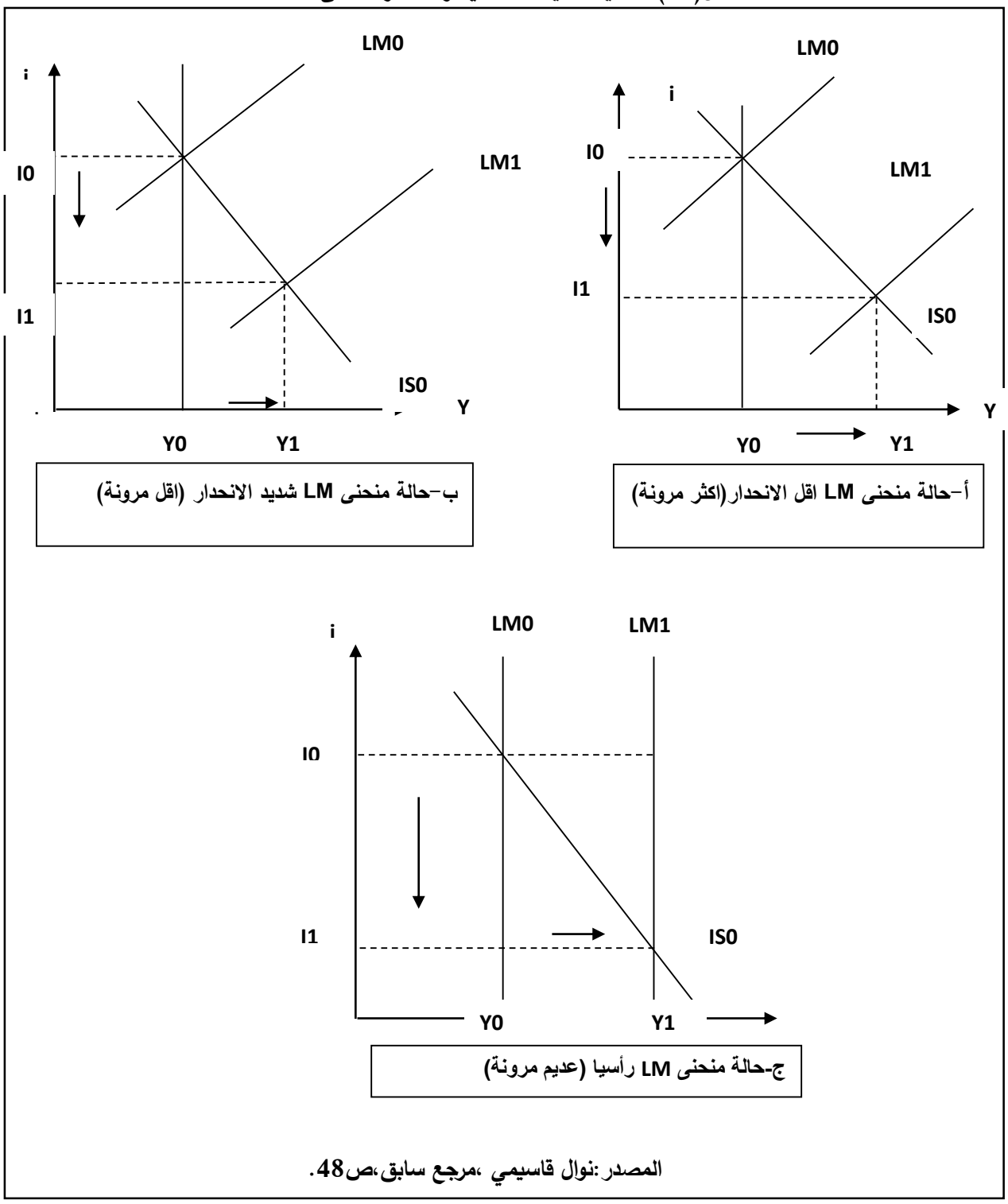
II. فعالية السياسة النقدية و انحدار منحنى LM[2]:

باعتبار ان منحنى LM يتوقف على مرونة طلب النقد بالنسبة لسعر الفائدة، في حالة المرونة المرتفعة يكون منحنى LM مستو نسبيا (قليل الانحدار)، ويكون المنحنى اكثر انحدارا في حالة المرونة المنخفضة، و عندما تكون المرونة منخفضة فان منحنى LM يكون راسيا، وبالتالي سوف ندرس الاثار المترتبة على زيادة عرض النقود،عندما نكون امام ثلاث وضعيات لمنحنى LM (اقل، اكثر،عديم المرونة)و نوضح ذلك من خلال الشكل 08 الموالي"

[1] – قويدر معيزي ،نوال دماد ،**فعالية السياسة النقدية و أثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية**،مجلة الاقتصاد الجديد،العدد02، 2010،الجزائر،ص 30.

[2] –نوال قاسيمي ،مرجع سابق،ص ص، 47–51.

الشكل(08): فعالية السياسة النقدية و انحدار منحنى LM



المصدر:نوال قاسيمي ،مرجع سابق،ص48.

انطلاقا من الشكل 08 في اجزاءه الثلاثة، حيث تتباين المرونة، فان الزيادة المتساوية في عرض النقود نقلت منحنى LM بمقدار متساو من LM0 الى LM1 ،ويعني ذلك بيانيا انتقالا افقيا مستوي الأشكال الثلاثة، بمقدار جداء المضاعف في تغيير عرض النقود، وعليه

تكون السياسة النقدية اقل فعالية في الجزء (أ)، ثم اكثر فعالية في الجزء(ب)، وأكثر فعالية مما سبق في الجزء(ج)، أي ان اثر التغير في الكمية المعروضة من النقود يزداد تدريجيا كلما زاد انحدار منحنى .LM

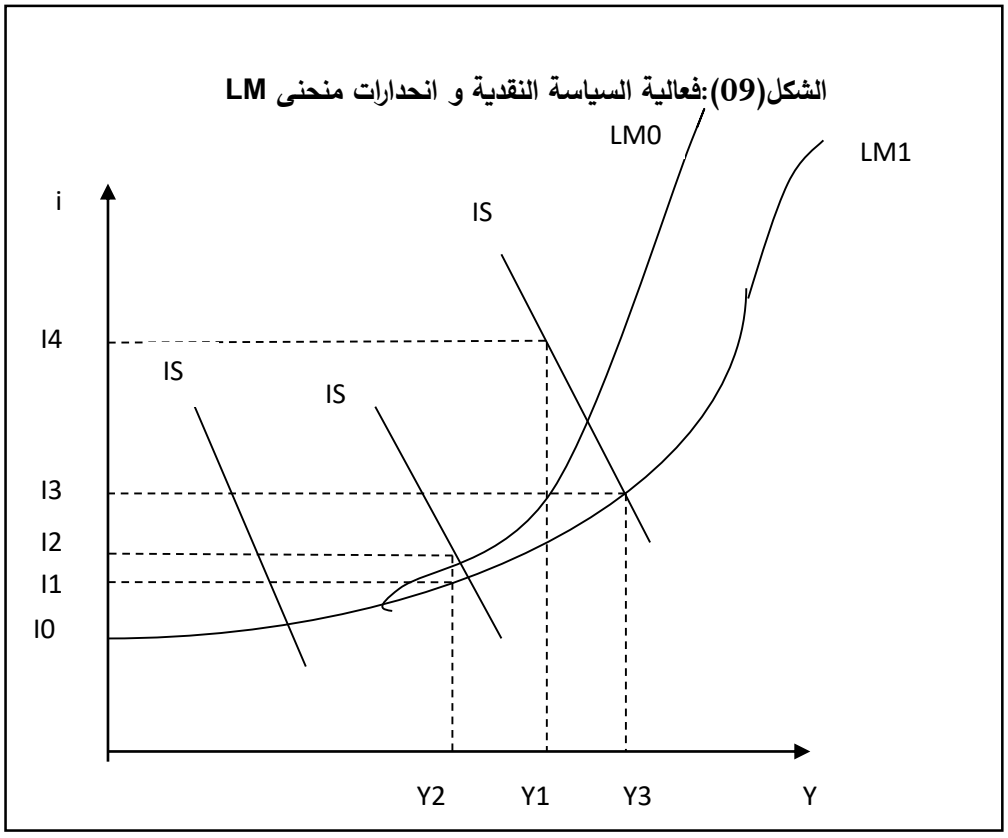
ويمكن تفسير ما سبق كما يلي: عند المقارنة انخفاض i الناتج عن زيادة عرض النقود في كل حالة(أ،ب،ج) نجد مثلا في الحالة(أ) أن الزيادة في عرض النقود أدت الى تراجع i و هذا التراجع سوف سيميل الاستثمار، ويزيد بذلك مستوى الناتج والدخل، ويجب ان يتراجع i بمقدار ملائم حتى يتعادل M^S و M^d.

وكلما كان M^d اكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة، كان الانخفاض في i أقل ومن ثم كانت زيادة الاستثمار والدخل أقل، ونتيجة لذلك تكون السياسة النقدية أقل فعالية، وهو ما ينطبق على الجزء(أ).

وإذا نظرنا للجزء(ب)، حيث منحنى LM شديد الانحدار(قليل المرونة) تكون مرونة M^d بالنسبة ل i قليلة(مقارنة بالجزء ج)، وبالتالي يجب ان تنخفض I بمقدار أكبر، لتحقيق توازن سوق النقد بعد زيادة الكمية المعروضة من النقود،وبالتالي الاستثمار وتبعا لذلك يرتفع الدخل بمقدار اكبر ومنه السياسة النقدية

استنادا للقاعدة: كلما كانت مرونة الطلب على النقد عالية كانت فعالية السياسة النقدية أقل لن تعمل على الاطلاق فإذا كان الاقتصاد في "مصيدة السيولة"، ذلك ان الافراد يتوقعون ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل (لأنها تكون عند ادنى مستوى لها)، فيحتفظون بالنقود الإضافية كأرصدة عاطلة بدلا من شرائهم للنقد وبالتالي يبقى الاقتصاد عند i0، ويضل الاستثمار عند مستوى توازنه الأصلي، وبالتالي لا يتغير الدخل اما في الشكل 08 نوضح طبيعة فعالية السياسة النقدية وفقا لثلاث انحدارات لمنحنى LM.

الشكل(09):فعالية السياسة النقدية و انحدارات منحنى LM



المصدر: نوال قاسيمي ، مرجع سابق،ص48.

نلاحظ من الشكل أعلاه، أننا قسمنا منحنى LM الى ثلاث مجالات، المجال الكينزي ذو المرونة لا النهائية، المجال الأوسط ذو المرونة الموجبة تماما، والمجال الكلاسيكي ذو المرونة المنعدمة وعليه يكون:

المجال الكينزي: تكون السياسة النقدية فعالة في تغير مستوى الدخل،لان الاقتصاد في حالة مصيدة السيولة مما يجعل النقود كلها على شكل ارصدة نقدية عاطلة بسبب توقع ارتفاع i وبالتالي تغير M^S لا يغير الدخل Y.

المجال الأوسط: السياسة النقدية فعالة في الزيادة مستوى الدخل عن طريق تأثير ارتفاع M^S الذي يؤدي الى انخفاض i، مما يسمح بارتفاع الاستثمار،ومن ثم ارتفاع الدخل تبعا لذلك (من Y1 الى Y2).

المجال الكلاسيكي: السياسة النقدية فعالية تماما في تغير مستوى الدخل،وهي اكبر مما هي عليه في المجال الأوسط ،بانتقال الدخل Y1 الى Y2، وتجدر الإشارة انه لا يوجد طلب النقود لأجل المضاربة في هذا المجال وأن زيادة M^S توجه الى زيادة الإنفاق وبالتالي ارتفاع

الدخل.(1) و كحوصلة اجمالية لفعالية السياسة النقدية باستخدام منحنى (IS-LM) نورد الجدول التالي:

الجدول(01):فعالية السياسة النقدية في ظل استخدام منحنى IS-LM

	فعالة	غير فعالة
منحنى LM	شديد الانحدار	مستو(انحدار صغير)
منحنى IS	مستو(انحدار صغير)	شديد الانحدار

المصدر: قاسيمي نوال،مرجع سابق،ص51.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في ظل اقتصاد مفتوح[1]

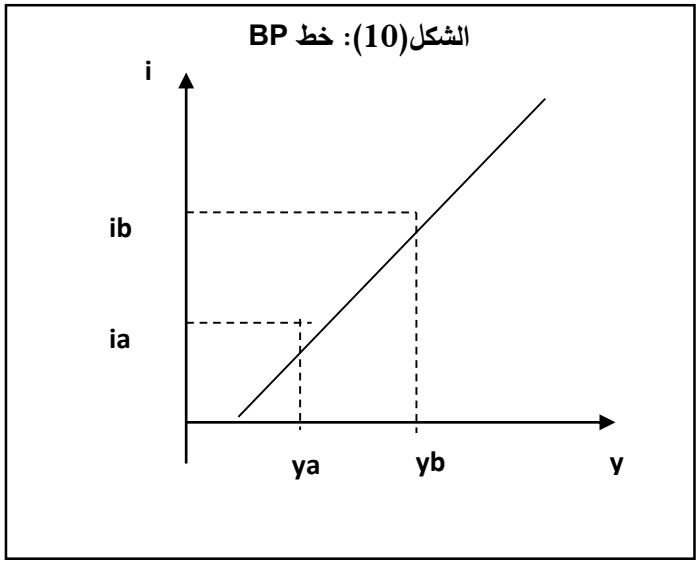
هناك معياران لتحديد فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد المفتوح هما حركة رؤوس الأموال ونظام سعر الصرف ، فعندما تكون رؤوس الأموال حرة الحركة، فان العملة تتدفق عبر الحدود استجابة للفروق في أسعار الفائدة وعوامل أخرى، كما ان سعر الصرف يؤثر على فعالية السياسة النقدية سواء كان ثابتا او مرنا.

1- اشتقاق خط BP:

خط ميزان المدفوعات BP هو عبارة عن توليفات من سعر الفائدة والدخل التي تحقق التوازن للقطاع الخارجي، أي توازن الحساب الجاري والحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات أي عندما تكون الصادرات بالإضافة الى تدفق رؤوس الأموال الى الداخل، مساوية للواردات و ينحدر خط BP من اليسار الى اليمين كما هو موضح في الشكل 11، عندما يزداد الدخل من Y_a الى Y_b، وحتى يمكن المحافظة على توزان ميزان المدفوعات فان سعر الفائدة يجب ان يرتفع من i_a الى i_b حتى يجذب رؤوس الأموال الأجنبية و لذلك فان خط BP يكون له انحدار موجب .

وسوف نقوم بتتبع الشكل البياني التالي لمعرفة اثار السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت على الاستقرار المحلي في ظل قابلية حركة رؤوس الأموال المختلفة .

[1] -نوال قاسيمي ، **مرجع سابق**، ص ص،52-53.



المصدر :نوال قاسيمي ،مرجع سابق،ص53.

سعر الصرف والصادرات المستقلة، بالإضافة الى عوامل أخرى يمكن اعتبارها أساسية وهي المستوى العام للأسعار و أسعار الفائدة الدولية، الواردات .

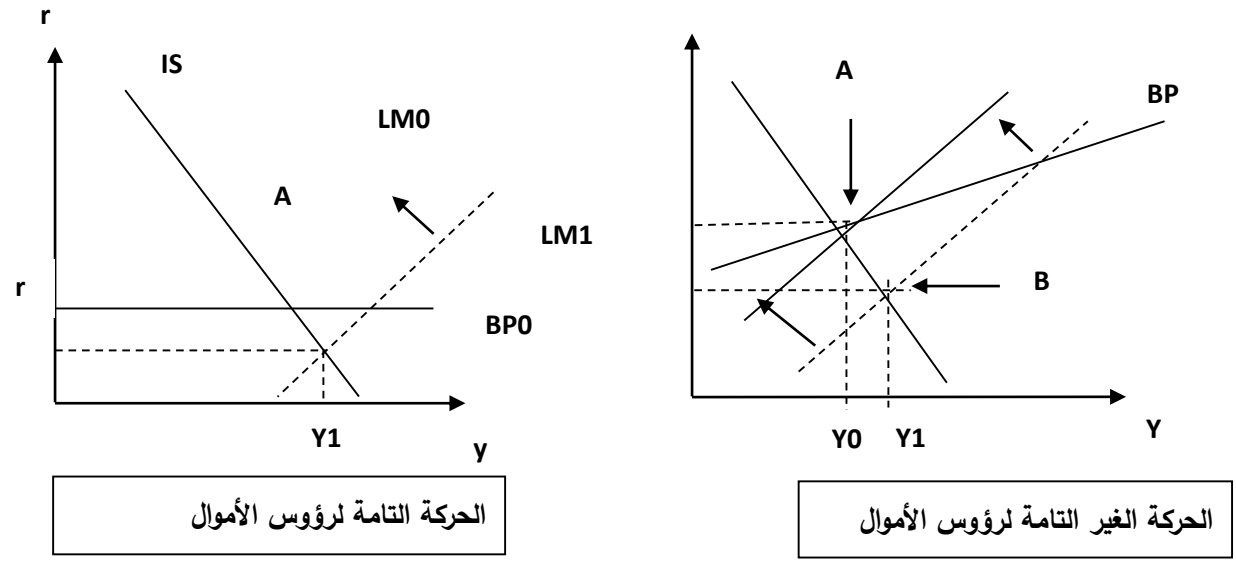
2- فعالية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابتة[1]:

تتدخل السياسة النقدية في سوق الصرف الأجنبي بشراء أو بيع السندات، او تقوم بالتأثير في أسعار الفائدة الحقيقة لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف، بالإضافة ان لها السلطة بفرض قيود على حركة رؤوس الأموال الأجنبية لتلافي او تخفيف الضغوطات قصيرة المدى على أسعار الصرف بما يحمي الاقتصاد من التدفقات الداخلة والخارجة غير المستقرة لرؤوس الأموال، وكذلك لتعديل ضغوط طويلة المدى عند ضعف العملة الوطنية، ففي حالة تبني سعر الصرف الثابت أي قيام الحكومة بشراء وبيع عملة بلدها بأسعار ثابتة مقابل العملات الأخرى يتطلب على السلطات النقدية او البنك المركزي ان يحافظ على احتياطات الصرف الأجنبي لامتصاص الزيادة في عرض العملات الأجنبية.

وسوف نقوم بتتبع الشكل البياني التالي لمعرفة اثار السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت على الاستقرار المحلي في ظل قابلية حركة رؤوس الأموال المختلفة .

[1] -خيرة اجري ،**مرجع سابق**،ص ص182-183.

الشكل(11):فعالية السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت



المصدر:خيرة اجري، مرجع سابق،ص183.

في حالة سياسة الصرف الثابت يتدخل البنك المركزي للمحافظة على استقرار سوق الصرف، فإذا تدخل البنك المركزي كم خلال سياسة نقدية توسعية بزيادة المعروض النقدي حيث يقوم البنك المركزي اما بتخفيض سعر الخصم او تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني او الدخول كمشتري في السوق الأوراق المالية او استخدام جميعها معا، و يؤدي ذلك بيانيا بانتقال منحنى (LM) الى جهة اليمين من (LM_0) الى (LM_1) بمقدار المضاعف النقدي مما يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة وزيادة مستوى الدخل، وهذا الأثر يتغير تبعا لدرجة تدفق رؤوس الأموال على المستوى الدولي التي لها دور في فعالية السياسة النقدية، وعليه يقتضي ذكر الحالتين التاليتين:

الحركة التامة لرؤوس الأموال: تكون السياسة النقدية غير فعالة تماما، فمن خلال تتبعنا للشكل البياني أعلاه نلاحظ التوسع النقدي في الاجل القصير يؤدي الى ارتفاع مستوى الدخل من (Y_0) الى (Y_1) وانخفاض سعر الفائدة من (r_0) الى (r_1) وانتقال الاقتصاد من نقطة التوازن (A) الى حالة لا توازن الى (B)، التي يكون عندها ميزان المدفوعات في حالة عجز وبالتالي يتدهور سعر صرف العملة المحلية وهنا يتدخل البنك المركزي من اجل المحافظة

على سعر الصرف الثابت، من خلال بيع العملات الأجنبية و الحصول على العملة المحلية مما يؤدي الى انخفاض المعروض النقدي الذي يحسن من سعر صرف العملة المحلية من جديد، فهذه السياسة النقدية الانكماشية في المدى الطويل تعمل على عودة الوضع التوازني الأصلي عند النقطة (A).

الحركة الغير التامة لرؤوس الأموال: تكون السياسة النقدية قليلة الفعالية تؤول الى انعدام فعاليتها، ويعود السبب الى انخفاض أسعار الفائدة التي تخلف فرص استثمارية جديدة مما يزيد من الناتج من (Y_0) الى (Y_1) و انتقال الاقتصاد من نقطة التوازن(A) الى حالة لا توازن الى (B)، فالتباين في معدلات الفائدة بين الداخل و الخارج تجعل مردودية الاستثمار اعلى في الخارج منها في الداخل مما يتسبب في خروج رؤوس الأموال، وبما اننا في حالة سعر الصرف الثابت يترتب عن خروج رؤوس الأموال انخفاضا في احتياطات الصرف الأجنبي مما يسحب منحنى (BP) الى اليمين. وهذا الانخفاض يولد سياسة نقدية انكماشية تلقائية تدفع بعودة منحنى (LM) الى وضعية قريبة جدا من الوضع التوازني، مما يدل على ضعف فعالية السياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي، ويفسر هذا الفارق بين الوضعية التوازنية وما ال اليه منحنى (LM) بالحرية غير التامة لحركة رؤوس الأموال. ففي هذه الحالة تكون فعالية السياسة النقدية قليلة الفعالية مرتبة تدهور لميزان المدفوعات، وهنا يمكن القول ان السياسة النقدية في حالة سياسة سعر الصرف الثابت تتحول الى تمويل غير المباشر لخروج رؤوس الأموال .

في الواقع العملي لا يصل الاقتصاد الى النقطة (B) لان في هذه الحالة يكون تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج سريعا، ما يجبر البنك المركزي من معاكسة التوسع النقدي بتوسع مالي من اجل المحافظة على تساوي سعر الفائدة المحلي مع الأجنبي($r=r^*$) لتفادي هروب رؤوس الأموال نحو الخارج وحدوث عجز في ميزان المدفوعات. وفيما يلي سيتم تلخيص اهم نتائج السياسة المالية التوسعية في ظل ثبات أسعار الصرف على كل من في الناتج المحلي و معدلات الفائدة انطلاقا من حركة رأس المال.

الجدول(02):اثر السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف الثابتة

حركة رأس المال	الاحتياطات النقدية الأجنبية	الناتج المحلي	سعر الفائدة المحلي
منعدمة	استنزاف محدود للاحتياطات	لا تغيير	لا تغيير
منخفضة	استنزاف كبير للاحتياطات	لا تغيير	لا تغيير
مرتفعة	استنزاف واسع للاحتياطات	لا تغيير	لا تغيير
كاملة	استنزاف لا نهائي للاحتياطات	لا تغيير	لا تغيير

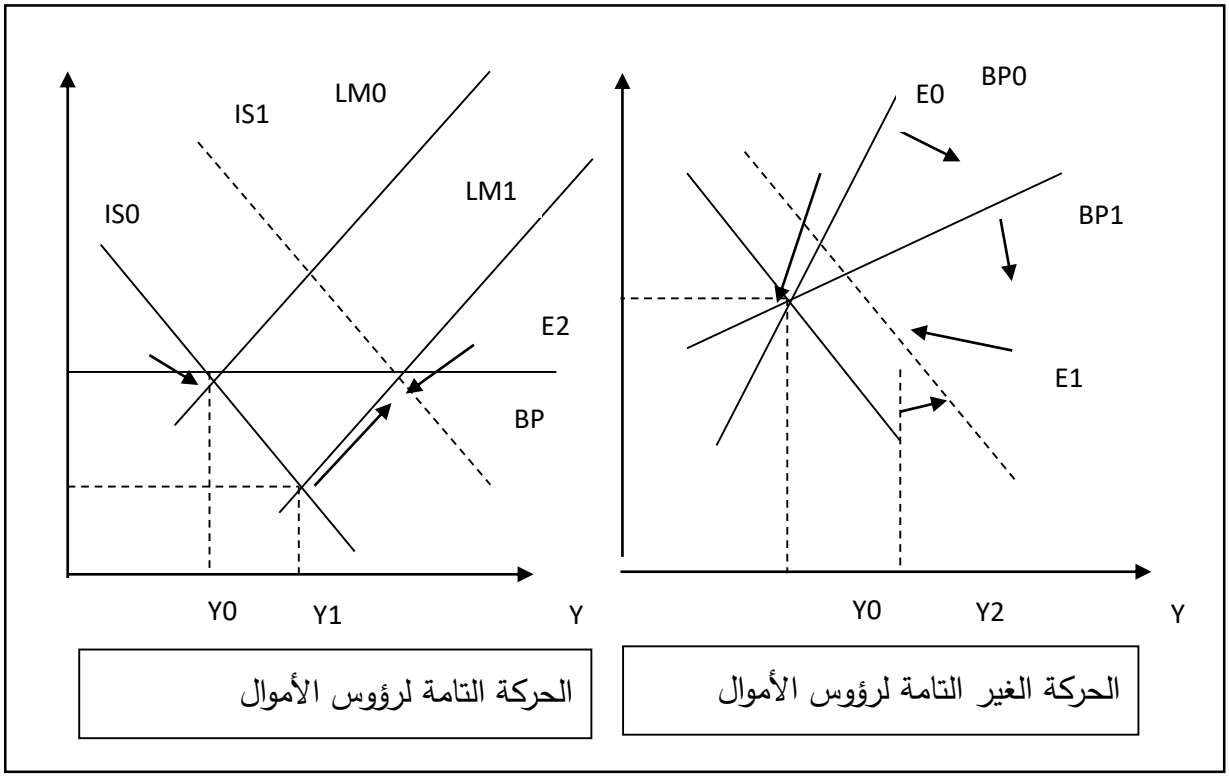
المصدر:خيرة اجري ، مرجع سابق،ص184.

3-فعالية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن:

في ظل أسعار الصرف المرنة يكون مخزون النقود، بما فيها احتياطات الصرف الأجنبي و الائتمان المحلي، محددا بواسطة البنك المركزي[1]، *لذلك* تكون للسياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن تأثيرا هاما على الدخل مهما كانت درجة تدفق رؤوس الأموال. فالتوسع النقدي أي اتباع سياسة نقدية توسعية تؤدي الى انتقال منحنى (*LM*) الى الأسفل جهة اليمين، فزيادة عرض النقود تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة وبذلك يرتفع الاستثمار ومن ثم الدخل، فتصبح السوق السلعية و السوق النقدية في الاجل القصير متوازنة، فعند انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي أيضا الى خروج رؤوس الأموال الأجنبية، وينتج عن ذلك زيادة عرض النقود المحلية في سوق الصرف فتتدهور قيمتها مما ينعش الصادرات ويحد من الواردات، وبالتالي يتحسن رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات، فينتقل كل من منحنى (*IS*) و (*BP*) جهة اليمين و تتحقق نقطة التوازن الجديدة بتقاطع كل من منحنى (*IS*) و(*BP*)، (*LM*) الجدد. ففي ظل سعر الصرف المرن، السياسة النقدية تكون اكثر فعالية في حالة الحركة التامة لتدفق رؤوس الأموال، لأنه كلما كان (*k*) اكبر كان تدهور قيمة العملة المحلية ضروري لتعديل ميزان المدفوعات، وبالتالي يكون الانتقال نحو اليمين أكبر لكل من منحنى (*IS*) و (*BP*). والشكل البياني يشرح ميكانيزمات فعالية السياسة النقدية عند الحركة المختلفة لتدفق رؤوس الاموال:

[1] -صالح تومي ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة**،الطبعة الثالثة، الجزائر، 2013،ص229.

الشكل(12):فعالية السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف المرن.



المصدر:خيرة اجري، مرجع سابق، ص188.

نستنتج من خلال الشكل أعلاه ارتفاع الدخل في كلا الحالتين،اذن فالسياسة النقدية هي فعالة في اطار سعر الصرف المرن مهما كانت درجة قابلية رؤوس الأموال للحركة(تدفقات رؤوس الأموال)،فتزداد فعالية السياسة النقدية كلما زادت حركة رأس المال ذلك لأنها تحدث دائما انخفاضا في قيمة النقد الوطني وأيضا بسبب ان سعر الفائدة يتطور عكسيا لتطور الكتلة النقدية. وفيما يلي سيتم تلخيص اهم نتائج السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف المرنة على كل من في الناتج المحلي ومعدلات الفائدة وسعر الصرف انطلاقا من حركة رأس المال[1].

[1] –خيرة اجري ،**مرجع سابق**، ص ص184–185.

الجدول03:أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف المرنة.

حركة رأس المال	الناتج المحلي	سعر الفائدة المحلي	سعر الصرف المحلي
منعدمة	زيادة صغيرة	انخفاض كبير	انخفاض صغير
منخفضة	زيادة كبيرة	انخفاض صغير	انخفاض كبير
مرتفعة	زيادة اكبر	انخفاض اصغر	انخفاض اكبر
كاملة	زيادة متعاظمة	لا تغيير	انخفاض متعاظم

المصدر:خيرة اجري ،مرجع سابق،ص188

نلخص مما سبق ان السياسة النقدية تصبح اكثر فعالية في ظل الاقتصاد المفتوح منها في ظل الاقتصاد المغلق[1] .

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة و النامية

سنتناول من خلال هذا المطلب فعالية السياسة النقدية في كل من اقتصاديات المتقدمة و النامية وهي كالتالي:

أولا: فعالية السياسة النقدية في اقتصاديات المتقدمة[2]

تتبلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية و الخاصة للتأثير على عرض النقود، و بالتالي على الائتمان، ويعتمد نجاحها على التعاون التام و الثقة المتبادلة بين البنوك المركزية و البنوك التجارية(وغيرها من المؤسسات المالية) من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق نقدية و مالية منتظمة و متقدمة. وبالتالي يؤدي تجاوب البنوك التجارية(والمؤسسات المالية) مع البنك المركزي الى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، وبالتالي تزيد فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي. ويؤدي وجود سوق نقدية كاملة و منتظمة تتعامل في قبول و خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل الى زيادة فعالية سعر الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدثه من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية الذي يمثل ائتمان قصير الأجل. كذلك يؤدي وجود سوق

[1] –عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة**، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية 1997، ص230.

[2] –عبد المطلب عبد المجيد،**الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات،مرجع سابق**،ص ص،387–388.

مالية كبيرة مرنة تتعامل مع الأوراق المالية الى زيادة فعالة عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان، ومن ثم على عرض النقود، عن طريق البنك المركزي عندما يدخل مشتريا أو بائعا لهذه الأوراق في هذا السوق. و اذا اضفنا الى ذلك أن النقود المصرفية تمثل الجزء الأكبر و المهم من كمية النقود المتداولة و بالتالي عن عرض النقود في هذه الدول لتبين لنا أن تغيير نسبة الاحتياطي و السيولة يكون لها دور فعال في التأثير على عرض النقود. ومعنى ذلك أن الأدوات الكمية للسياسة النقدية اذا دعمت بالأسلحة الأخرى للسياسة النقدية، أي الأدوات الخاصة لتبين لنا الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود ومن ثم على النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية.

ثانيا:فعالية السياسة النقدية في اقتصاديات النامية[1]

يمكن اعتبار السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية عموما أقل فعالية منها في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي و علاقته الاقتصادية الخارجية وما يعانيه في كثير من الأحيان من التأثر بالتغيرات الاقتصادية و النقدية التي تحدث في العالم الخارجي. ولذلك نجد أن بعض الأدوات الكمية للسياسة النقدية مثل سعر الخصم و عمليات السوق المفتوحة لا يكون لها تأثير كبير بل ضعيف يكاد في بعض الحالات لا يذكر، وأن الاعتماد كله ينصب على نسبتي الاحتياطي و السيولة من ناحية وعلى الأدوات الخاصة(النوعية و المباشرة) من ناحية أخرى. وهناك العديد من الأسباب التي قد تحد من سلطة البنك المركزي وتحد من دور الجهاز المصرفي في القيام بالدور المطلوب، و بالتالي فان ذلك يحد من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية و أهم هذه الأسباب:

1- نقص أو ضيق الأسواق المالية و النقدية و ضعف نشاطها و بالتالي قلة التعامل في الأوراق التجارية و الأوراق المالية.

[1] -عبد المطلب عبد المجيد، **السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، مرجع سابق**، ص ص33-34.

2-تنتمي كثير من الدول النامية الى مناطق نقدية تابعة للعالم الخارجي-دول اجنبية- كمناطق الإسترليني و اليورو و الدولار الأمريكي، وبالتالي ترتبط القيمة الخارجية للعملة الوطنية عندئذ بقيمة العملة الأجنبية.

3-ضالة مرونة الاستثمارات لتغيرات سعر الفائدة بسبب ارتفاع درجة مخاطر وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال. وبالرغم من تلك الملاحظات و الأسباب المفسرة لاحتمالات ضعف فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية إلا أنه لا يمكن لتلك الاقتصاديات الاستغناء عن السياسة النقدية، بل ان برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها كثير من تلك الاقتصاديات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي تشير الى أن السياسة النقدية احدى المحارو الرئيسية لتلك البرامج بل ان الإصلاحات الاقتصادية تتجه الى تقوية سوق النقد و المال و التحرير للعملة الوطنية و غيرها من الإصلاحات التي ستزيد من فعالية السياسة النقدية في تلك الدول مستقبلا.

الخلاصة:

قمنا من خلال هذا الفصل بتسليط الضوء على الجانب النظري للسياسة النقدية حيث استنتجنا تعريف لها على أنها مجموعة من القواعد و الأساليب و الإجراءات و القرارات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي و هذا من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة، حيث تطرقنا اليها في الفكر الاقتصادي من خلال التحليل الكلاسيكي و التحليل الكينزي ثم يليه النقدي.

ووجدنا أن للسياسة النقدية أهداف أولية ووسيطية، و أهداف نهائية.

وتكمن أدوات السياسة النقدية في الأدوات العامة والأدوات الخاصة بالإضافة الى الأدوات الأخرى.

وتنتقل فعالية السياسة عبر أربعة قنوات (قناة سعر الصرف، قناة سعر الفائدة، قناة أسعار السندات، قناة الائتمان).

ووجدنا أن البنك المركزي يتبع استراتيجية في تطبيق السياسة النقدية.

كما أن فعالية السياسة النقدية تختلف من اقتصاد مغلق الى اقتصاد مفتوح ومن الاقتصاديات المتقدمة الى الاقتصاديات النامية، ويتوقف نجاحها في اقتصاد أي بلد أو دولة على جملة من الشروط يجب تحقيقها.

وهكذا قمنا بدراسة عامة للسياسة النقدية لإزالة بعض النقاط المبهمة عنها و سوف ننتقل للفصل الثاني لدراسة علاقتها بالمؤشرات الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الثاني

السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالمؤشرات الاقتصادية

الفصل الثاني: السياسة النقدية في الجزائر و علاقتها بالمؤشرات الاقتصادية

تمهيد:

بعدما تطرقنا الى الاطار النظري للسياسة النقدية من خلال الفصل الأول، سنخصص هذا الفصل لدراسة العلاقة بين السياسة النقدية و بعض المتغيرات الاقتصادية ألا وهي التضخم، النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات وسوف نتطرق أيضا الى مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990الى 2020 وفي الأخير سنقوم ببناء نموذج قياسي بهدف دراسة علاقة السياسة النقدية ببعض المتغيرات الاقتصادية في الأجلين الطويل و القصير. ومنه ارتأينا أن نقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

- المبحث الأول: علاقة السياسة النقدية بالمؤشرات الاقتصادية.
- المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر 1990-2020.
- المبحث الثالث: دراسة تحليلة وقياسية لعلاقة السياسة النقدية بالمؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

المبحث الأول: علاقة السياسة النقدية بالمؤشرات الاقتصادية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي يضعها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن خلال هذا المبحث سندرس العلاقة بينها و بين بعض المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في التضخم و النمو الاقتصادي ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: السياسة النقدية والتضخم

يعتبر التضخم الهدف الأول للسياسة النقدية، وكما هو معروف من الناحية النظرية أن للسياسة النقدية الأثر الكبير في التأثير على معدل التضخم[1]، وسنعرض من خلال هذا المطلب تعريفه و أنواعه و علاقته بالسياسة النقدية.

الفرع الأول: تعريف التضخم

اعتبر التضخم الى غاية سنوات الستينيات من القرن الماضي عبارة عن فائض في المعروض النقدي الذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار وفقدان القوة الشرائية للنقود (بالأسباب)، كما تم تعريفه على أنه الفائض في الطلب على السلع والخدمات الذي يفوق العرض الكلي(بالنتائج).

يمكن تعريف التضخم في الوقت الراهن على أنه الاختلال الكلي الناتج عن الزيادة في المستوى العام للأسعار تشمل جميع الأطراف واليات الاقتصاد (الإنتاج، الدخل، السعر).

كما يمكن تعريف التضخم على أنه انخفاض القدرة الشرائية للنقود الناتجة عن الارتفاع العام والمستمر في الأسعار. لذا نقول انه يوجد تضخم في الاقتصاد إذا توفر شرطان وهما:

- أن يكون هذا الارتفاع في أسعار السلع والخدمات مستمرا، فاذا حدث هذا خلال فترة زمنية قصيرة أو ظرفية بسبب ظروف طارئة في أحد الفصول أو الشهور، فلا يمكن القول بأن هناك تضخم.
- أن يكون ارتفاع الأسعار في معظم السلع والخدمات وهو ما يصطلح عليه بالمستوى العام للأسعار والذي يعبر عن أسعار مجموعة واسعة من السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع،

[1] –عائشة حشروف، دغة جمعة، **أثر السياسة النقدية في معالجة التضخم–دراسة حالة الجزائر للفترة(2015–2018)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2021–2022،ص57.

فاذا حدث وارتفع سعر بعض السلع أو عدد محدود منها فقط، فلا يمكن أن نقول بأن هناك تضخم مثال ذلك ارتفاع بعض السلع الزراعية بسبب عدم وفرة الإنتاج لظروف طبيعية أو الاحتكار...الخ.

يحسب التضخم π_t بالنسبة المئوية عن طريق حساب التغيرات في المستوى العام للأسعار الذي يعطى بالعلاقة:

$$\pi_t = \frac{Ip_{(t)} - Ip_{(t-1)}}{Ip_{(t-1)}} \times 100 \dots\dots\dots\dots\dots\dots (10)$$

حيث:

$Ip_{(t)}$ يمثل المستوى العام للأسعار أو مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة(t).

$Ip_{(t-1)}$ يمثل المستوى العام للأسعار خلال الفترة السابقة[1].

الفرع الثاني: أنواع التضخم

تتمثل أهم أنواع التضخم في ما يلي:

1-**التضخم الزاحف:** يقصد بالتضخم الزاحف حدوث ارتفاع بطيء مستمر في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية طويلة و هذا النوع من التضخم لا يشعر الأفراد بخطورته إلا بعد مرور فترة زمنية، رغم وجوده بصورة دائمة، ولذلك تظل النقود تؤدي وظائفها الأساسية و تظل مقبولة في عمليات التبادل رغم انخفاض قوتها الشرائية[2].

2-**التضخم الجامح:** هو الارتفاع الكبير في الأسعار الذي يؤدي الى الدخول في حلقة مفرغة،حيث ترتفع الأجور فتزيد تكلفة الإنتاج فترتفع الأسعار من جديد و هكذا[3].ويحدث هذا النوع من

---

[1] -جمعة رضوان،**محاولة بناء نموذج لتفسير أسباب و أثار التضخم دراسة قياسية لتركيا(1988-2016)**،مجلة الباحث ، 2019،ص157.

[2] -ياسمينة حلاب،مروة العاقل،**أثر استهداف التضخم على الاقتصاد الوطني في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2020-2021،ص3.

[3] -خولة شردود،**دور السياسة النقدية في معالجة التضخم حالة الجزائر2008-2018**،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019-2020،ص22.

التضخم بشكل خاص بعد انتهاء الحروب،أو فقدان الدولة لسلطتها بسبب أزمات اجتماعية حادة[1].

3-**التضخم المكبوت(المقيد):** يحدث هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الائتمان فتحدد المستويات العليا للأسعار، فدور الدولة يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية الا أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة، وهدف الدولة يكون الحد من حركة الاتجاهات التضخمية.

4-**التضخم المستورد:** هو ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية لأسباب خارجية، تتمثل في الاستيراد من البلدان التي تمر بمرحلة تضخم فتنتقل اثاره[2]. حيث تقدر نسبة التضخم المستورد من العلاقة التالية[3]:

$$\text{معدل التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات} \times \text{معدل التضخم العالمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي}} \times 100$$

الفرع الثالث:السياسة النقدية و علاقتها بالتضخم

ان السياسة النقدية تؤدي دورا محوريا في القضاء على التضخم، وذلك نظرا لان التضخم يعتبر ظاهرة نقدية ترتبط بالزيادة في كمية النقود أو ارتفاع الطلب، أو ترتبط من جهة أخرى بانخفاض حجم المعروض أو بارتفاع الأسعار، غير أنه أحيانا قد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لها بالمستوى الداخلي خاصة في الاقتصادات التي تستورد السلع من الخارج. و هذا يدل على أن التضخم يتأثر تأثرا مباشرا بحجم الكتلة النقدية، فكلما ارتفع حجم الكتلة النقدية

[1] -محمد فودوا،**مرجع سابق**،ص105.

[2] -خولة شردود،**مرجع سابق**،ص ص22-23.

[3] -السعيد هتهات،**النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام النماذج ARCH في الفترة (1990-2020)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،تخصص دراسات اقتصادية،جامعة قاصدي مرباج،ورقلة-الجزائر،2020-2021،ص14.

ارتفع معدل التضخم[1]. حيث توجد علاقة طردية بين حجم الكتلة النقدية و التضخم و بغرض معالجة هذا التضخم و الظرف الاقتصادي يتم اللجوء الى السياسة النقدية و التي بدورها تستعمل مختلف أدواتها وهي عمليات السوق المفتوحة، سياسة تغيير سعر الخصم، تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، سياسة تأطير القروض، قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية وغيرها من أدوات، كما اتضح لنا من خلال جل الدراسات السابقة أن السياسة النقدية لها تأثير نسبي لمعدلات التضخم في الجزائر و يظهر هذا في تأثير سعر الفائدة على معدلات التضخم بنسب مختلفة[2]، أي وجود علاقة سلبية بين سعر الفائدة و معدل التضخم، فالزيادة في معدل سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض معدلات التضخم. ونجد كذلك بالنسبة لمعدل إعادة الخصم توجد علاقة إيجابية بينه و بين معدلات التضخم، اذ أن الزيادة في معدل إعادة الخصم تؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم[3].

ومن خلال ما تم ذكره سابقا نستنتج أن التضخم هو أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها أثر على السياسة النقدية في الجزائر و للتحكم بمعدل التضخم نقوم بتطبيق سياسات نقدية تتناسب مع نسب معدلات التضخم الحادث، أما بالنسبة لعلاقته العكسية والفائدة الرئيسية بالبنك المركزي فيتم مواجهته عن طريق رفع معدل الفائدة الرئيسية، وبهذا يزول التضخم. أما بالنسبة للعلاقة بين معدل إعادة الخصم و التضخم فهي علاقة طردية.

---

[1] –كنزة دحان،كريمة سلوكي،**فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2015**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،تخصص اقتصاد نقدي و بنكي،جامعة أحمد دراية أدرار–الجزائر،2016–2017،ص ص65–66.

[2] –عبد العزيز بن سعيدة،نور الدين بلحاج،**فعالية السياسة النقدية في مجابهة التضخم دراسة حالة الجزائر**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،تخصص اقتصاد كمي،جامعة قاصدي مرباح–ورقلة،2018–2019،ص56.

[3] –امحمد بن البار ،احمد بن السيلت ،**أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990–2014)**،مجلة الاقتصاد والمالية،ص15.

المطلب الثاني: السياسة النقدية و النمو الاقتصادي

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تسعى الى تحقيق النمو الاقتصادي و الاستقرار النسبي للأسعار[1]، حيث سنتناول في هذا المطلب الى تعريف النمو الاقتصادي و محدداته و علاقته بالسياسة النقدية.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي و التي سنذكر منها مايلي:

تعريف1: النمو الاقتصادي "هو زيادة في انتاج السلع و الخدمات الاقتصادية في فترة زمنية واحدة مقارنة بفترة سابقة"[2].

تعريف2: "يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"[3].

تعريف3: ويقصد كذلك بالنمو الاقتصادي " حدوث زيادة كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد بدخله الفردي"[4].

و من التعاريف الثلاثة السابقة يمكن أن تستنتج أن النمو الاقتصادي هو زيادة في كمية السلع و الخدمات التي ينتجها اقتصاد الدولة خلال فترة زمنية معينة.

---

[1] -benazza ikram,**evaluating the impact of monetary policy on the grouth economic of algeria-A structural VECM approach for the period 1980-2017,**volume12,n02(july2022),page139.

[2] -charles potters,**what is economic growth and how is it measured,**january01,2021;viwed at https://www.investopedia.com/terms/e/economicgrowth.asp. in april 10;2023 at 04:45pm.

[3] –سعدية مجوج،**الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970–2013)**،مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد قياسي،جامعة أم البواقي،2014–2015،ص38.

[4] –عمر إيهاب نافع،**الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي**،الطبعة الأولى،دار أمجد للنشر والتوزيع،عمان،2020،ص45.

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي[1]

من خلال اهتمام النظرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي لابد أن تتوفر مكونات و محددات أساسية يتم الاعتماد عليها في تحديد النمو الاقتصادي و سنوضح أهم محددات النمو الاقتصادي كمايلي:

- **الاستثمار المادي:** وتتمثل في الالات و المعدات اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدماتية.

- **العملة و الإنتاجية:** و تتمثل في العنصر البشري و مشاركته في العامل الإنتاجي في عملية النمو الاقتصادي.

- **التقانة:** وتتمثل في المستوى التكنولوجي بعدد براءات الاختراع الدولية أو حجم الاستثمارات في البحث و التطوير أو حجم الصناعات ذات التقنية العالية و المتوسطة و تتباين مستوياتها في تحديد مستوى حسب ظروف الدولة متقدمة كانت أو نامية.

- **رأس المال البشري:** يعتبر الاستثمار البشري أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي لذا وجب الاهتمام بتدريبه و تنمية قدراته و مهاراته.

- دور الحكومات في توجيه السياسة الاقتصادية و المؤسساتية يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

توجد أيضا عوامل أخرى كالواقع الاجتماعي و السياسي تساهم في تحديد سرعة النمو الاقتصادي.

ويمكن حسابه من خلال المعادلة الأتية[2]:

$$TCE = \frac{\mathrm{PIB_t} - \mathrm{PIB_{t-1}}}{\mathrm{PIB_{t-1}}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (11)$$

[1] –عيفة بوزيان،رديف مصطفى،عامري رضوان،**أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لدول MENA–دراسة قياسية خلال الفترة (1990–2019)**،مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة،المجلد(05)،العدد(01)،2022،ص ص76–77.

[2] –ياسر محمد أحمد أبو عيد، **مدى تأثير كل من النفقات العامة و المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الظفة الغربية وقطاع غزة للفترة 2008–2017**،مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد02،العدد 04 ، 2019 ، ص 144

حيث:

TCE:معدل النمو الاقتصادي.

PIB_t الناتج الإجمالي للسنة الحالية.

PIB_{t-1} الناتج الإجمالي للسنة السابقة.

ثالثا: السياسة النقدية و علاقتها بالنمو الاقتصادي

هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي، وقد ظهر ذلك من خلال معظم الدراسات و النماذج النظرية والتجريبية التي قام بها العديد من الاقتصاديين. فالسياسة النقدية من خلال مختلف أدواتها تقوم بالتحكم في الكتلة النقدية وفي معدلات التضخم التي لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي. حيث أن ارتفاع معدل التضخم يخفض من قيمة الادخار الأمر الذي يدفع بالعائلات الى التقليل من ادخاراتها و توجيه حجم أكبر من الدخل للاستهلاك، انخفاض الادخار يؤثر سلبا على مستويات الاستثمار مما يخفض من معدلات النمو الاقتصادي. فنوعية تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي تتوقف على مدى فعاليتها و قدرتها على التوفيق و الحفاظ على معدلات تضخم مناسبة من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية للتحكم في العرض النقدي، كعمليات السوق المفتوحة و الاحتياطي القانوني، وبين تمكين الاقتصاد من الكتلة النقدية اللازمة لتنشيطه و ابعاده عن حالة الانكماش و ذلك من خلال خفض معدل الخصم، تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني و غيرها. و بالتالي ففعالية السياسة النقدية و اعتمادها على عناصر موضوعية في ضخ الكتلة النقدية، كمراعاة حجم الإنتاج الحقيقي ، وكذا التحكم في معدلات تضخم معقولة ما بين2−3 % يكون له أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تشجيع الادخار و الاستثمار[1] حيث أن مؤشرات السياسة النقدية تؤثر على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، و لتجنب الأثار غير المرغوب فيها على معدلات النمو يجب أن تكون السياسة النقدية مصحوبة بسياسات أخرى

[1] –فتيحة بنابي،**السياسة النقدية والنمو الاقتصادي–دراسة نظرية–**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية،تخصص اقتصاديات المالية و البنوك،جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس،2008–2009،ص205.

لمعالجة هذه الأثار بالإضافة الى مبدأ التحكم في عرض النقود الذي يؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الذي يرتكز على أن معدل الزيادة في عرض النقود يجب أن يرافقه معدل مماثل للنمو الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: السياسة النقدية و ميزان المدفوعات

تعد السياسة النقدية احدى الوسائل و الأدوات الهامة و الفعالة التي تتدخل بها الدولة مباشرة في النشاط الاقتصادي عن طريق السلطة النقدية بزعامة البنك المركزي من أجل الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات و تصحيح الاختلالات التي تحصل فيه[2]. وقبل البدأ في ذكر العلاقة بين السياسة النقدية و ميزان المدفوعات لابد من أخذ نظرة عن هذا الأخير لتوضيح بعض النقاط فيه.

أولا: تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعاريف تخص ميزان المدفوعات يمكن أن نذكر مايلي:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية transformation التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، وهي تتضمن ملايين المعاملات الاقتصادية الخارجية بين الدول مثل الصادرات و الواردات....الخ[3].

---

[1] –عابد بشكير ،**علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل نمذجة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر خلال الفترة(1980–2018)**،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة،المجلد07،العدد01 ،2022،ص18.

[2] –نجية جلطي ،**أثر قنوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال 1993–2019**،مجلة المالية و الأسواق،المجلد08،العدد01 مكرر،ص314.

[3] –محمود يونس،**اقتصاديات دولية**،الدار الجامعية،2007،ص163–164.

ومن جهة نظر صندوق النقد الدولي فهو سجل يعتمد على القيد المزدوج، بتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة الى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسببها تعاملها مع بقية الدول[1] و عليه[2]:

- ✓ ان ميزان المدفوعات يهتم بالمعاملات الاقتصادية الخارجية حصرا، سواء تولد عنها حقوق للمقيمين لدى غير المقيمين أو العكس.
- ✓ يعتبر في مفهوم المقيمين الإقامة الدائمة في الدولة و ليس الإقامة الطارئة.
- ✓ يشمل مفهوم المقيمين جميع الأشخاص الطبعين أو الاعتباريين.
- ✓ تشمل الرقعة الجغرافية للمقيمين: الأرض،الطبيعة،المياه الإقليمية،و المجال الجوي.
- ✓ لا توجد قاعدة محددة لتعيين المدة التي يحتسب بموجبها ميزان المدفوعات.

ثانيا: الصيغة الرياضية لميزان المدفوعات [3]

يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$BP = BTC + BK \dots\dots\dots\dots\dots\dots (12)$$

بحيث:

BP: Balance des paiements ميزان المدفوعات.

BTC: La balance des transactions الميزان التجاري.

BK: La balance des capitaux ميزان رأس المال.

$$BTC = X - M \dots\dots\dots\dots\dots\dots (13)$$
$$BK = E_C - S_C \dots\dots\dots\dots\dots\dots (14)$$

---

[1] –حورية بن طرية ،**دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970–2014**،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،تخصص مالية وتجارة دولية،جامعة قاصدي مرباح– ورقلة،2016–2017،ص03.

[2] –بوبكر خبابة،عمر خرخاش،**دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2000–2017)**،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019،ص3.

[3] –**J–Lbailly et autre,macroeconomie 2em Edibréal**,2006,p222.

ومنه:

X: الصادرات الوطنية.

M: الواردات الوطنية.

Ec: دخول رؤوس الأموال.

Sc: خروج رؤوس الأموال.

ومن هنا نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات يتركب من رصيد حسابي الميزان التجاري و كذا حساب رؤوس الأموال، لذلك يمكن التعبير عن توازن ميزان المدفوعات في شكل المعادلة التالية :

$$BP = BTc + BK = 0 \; avec \; BTc = -BK \dots\dots\dots\dots\dots\dots (15)$$

$$BP = (X - M) + (Ec - Sc) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (16)$$

ثالثا: مكونات ميزان المدفوعات[1]

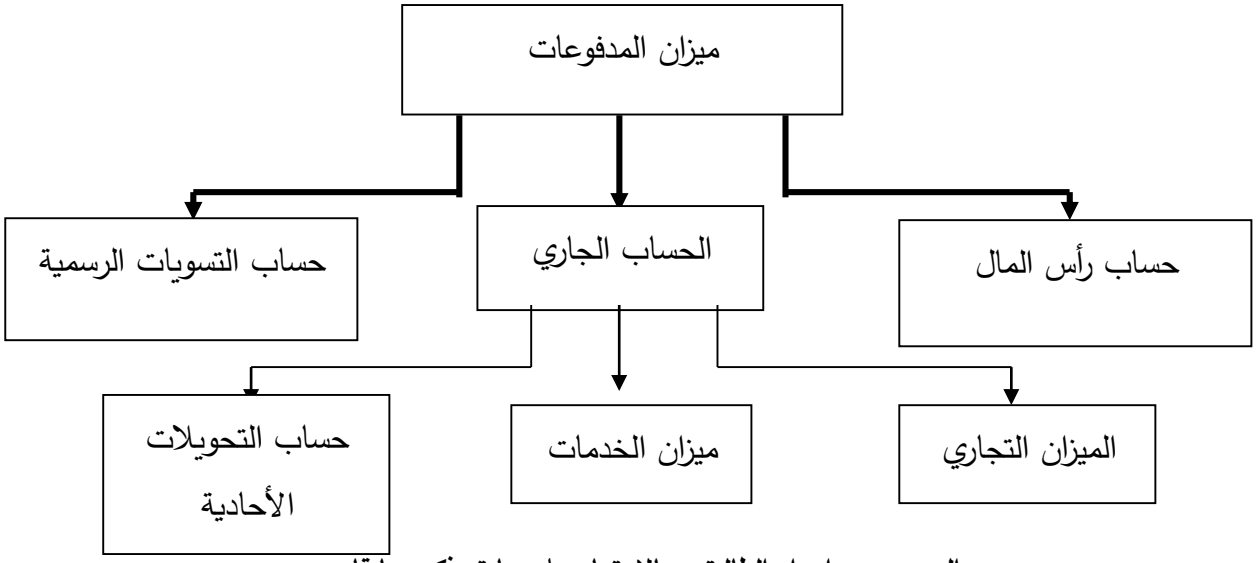
يتألف ميزان المدفوعات من الحسابات الرئيسية التالية:

- الحساب الجاري: والذي بدوره ينقسم الى كلا من:
- الميزان التجاري: يشمل صادرات وواردات الدولة المتمثلة في السلع.
- ميزان الخدمات: أي كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج.
- حساب التحويلات الأحادية: مثل الإعانات و التبرعات و الدولة المستفيدة لا يترتب عليها أي التزام.
- حسابات رأس المال: يعبر عن كل المعاملات الدولية المترتب عنها انتقال رأس المال سواء كان قصير أو طويل الأجل.
- حساب التسويات الرسمية: يشمل صافي التغيرات الاحتياطية الدولية.

من خلال ما تم ذكره سوف نلخص مكونات ميزان المدفوعات في الشكل التالي:

[1] –بن مصطفى ريم، لدغم فتحي،صوار يوسف،**دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990–2017**،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات،المجلد13،العدد 01 ، 2020،ص395.

الشكل(13):مكونات ميزان المدفوعات



المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما تم ذكره سابقا

وبعد التطرق الى بعض النقاط في ميزان المدفوعات كان من الضروري ذكرها لإعطاء لمحة عنه، سوف ننتقل الآن الى العلاقة بينه وبين السياسة النقدية .

رابعا: السياسة النقدية وعلاقتها بميزان المدفوعات

للمتغيرات النقدية مهمة في ميزان المدفوعات و أسعار الصرف بين العملات الوطنية، اذ تسبب في الأغلب الأعم عجزا أو فائضا في ميزان المدفوعات لبلدا ما والتي تعكس بدورها أثارا على النظام الاقتصادي داخل البلد، و يمكن استخدام السياسة النقدية في أحيانا كثيرة لتعديل حالات عدم التوازن و التي قد يعاني منها ميزان المدفوعات، وفي الوقت نفسه يمكن لها أن تعالج التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف باعتبار تلك التقلبات مصدر للمتاعب الاقتصادية المحلية من خلال التأثير في قيمة العملة المحلية في السوق الدولية.

وتلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، اذ تستند الطريقة النقدية الى التمييز بين النقود من مصدر خارجي(الاحتياطات الدولية) والنقود من مصدر داخلي (السيولة المحلية)، فضلا عن ذلك يعد ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، ففي اقتصاد مفتوح وفي ظل ثبات سعر الصرف فان عرض النقود هو متغير داخلي(Endogenous) يتأثر بفائض أو عجز ميزان المدفوعات، لذا فان عرض النقود ليس أداة سياسة مستقلة (Exogenous Policy instrument)، مثلما هو الحال في ظل اقتصاد

مغلق اذ يعد عرض النقود متغير مستقلا يستطيع التأثير في وضع ميزان المدفوعات[1]، كما أن لأدوات السياسة النقدية تأثير على ميزان المدفوعات حيث نجد أن تأثير سعر الصرف جد قوي على رصيد ميزان المدفوعات،حيث تربطهما علاقة عكسية،أما بالنسبة لمعدل استرجاع السيولة فتربطه علاقة طردية مع رصيد ميزان المدفوعات و تبقى هذه العلاقة ضعيفة جدا[2].

ونستنتج مما ذكرناه سابقا أنه توجد علاقة بين السياسة النقدية و ميزان المدفوعات حيث أن هذا الأخير يعد ظاهرة نقدية، ويتم تصحيح الاختلالات فيه عن طريق أدوات السياسة النقدية خاصة بالنسبة لسعر الصرف الذي يكون له تأثير قوي على رصيد ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني:مسارالسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

شهدت الجزائر منذ التسعينات الى غاية يومنا هذا عدة محطات لتطوراتها النقدية، نتيجة اتباعها مجموعة من السياسات الاقتصادية[3]، وسنتطرق في هذا المبحث لعرض مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر 1990-1999:

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي و المالي الجزائري و دور السياسة النقدية[4]. حيث تميزت بداية المرحلة بإصلاحات مالية ونقدية تجسدت بصدور قانون

---

[1] -عباس كاظم الدعمي،**السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**،الطبعة الأولى دار صفاء للنشر و التوزيع-عمان،2010،ص88.

[2] -اميرة بولفلوس ،امال نويوة ،**دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2006-2016)**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،تخصص إدارة مالية،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة،2017-2018،ص117.

[3] -رحاب بلعيد،حسناء شعلان،**واقع السياسة النقدية في الجزائر**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2020-2021،ص43.

[4] -بلعزوز بن علي، طيبة بن عبد العزيز ،**السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2006)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد2008،41،ص29.

النقد و القرض 90-10 المؤرخ في أفريل1990[1] ، حيث تضمن على مجموعة من المبادئ تمثلت في:

- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية.
- الفصل بين الدائرة النقدية و ميزانية الدولة.
- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و بين دائرة القرض.
- تحديد سلطة نقدية مستقلة وحيدة ألا وهي البنك المركزي ، وبفضل هذه المبادئ تم القضاء على السلبيات التي كانت موجودة في النظام البنكي الجزائري، ومن خلال هذا القانون تم الإشارة الى فكرتين أولها إعطاء أهمية كبيرة لقواعد الحيطة و الحذر، وثانيا السماح للبنوك الخاصة بالاستثمار في الجزائر سواء كانت أجنبية أو وطنية مختلطة و أولها بنك البركة برأس مال جزائري قطري[2].

حيث يمكن تقسيم هذه الفترة الى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى1990-1993[3]:**

اذ كانت السياسة النقدية توسعية بصفة أساسية تهدف الى تمويل عجوزات الميزانية الضخمة و احتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، حيث كان الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو احتواء تفاقم الأسعار.ضمن هذا الاطار المؤسساتي الجديد أدخل عدد من الإصلاحات في سنتي 1991 و1992 منها فرض حد أقصى على الحجم الكلي لإعادة التمويل من البنك المركزي الى البنوك العمومية بينما ألغيت الحدود القصوى على ما تقدمه البنوك من ائتمان الى بقية الاقتصاد. كما كان الحال بالنسبة لمعدلات الخصم لقطاعات محددة. وفي سنة 1992 حدث تحول كبير في السياسة النقدية، اذ أن البنك المركزي توقف

---

[1] -ربيعة حاج سليمان ،حليمة بوسيكي ،**السياسة النقدية و النمو الاقتصادي دراسة تحليلية على الاقتصاد الجزائري للفترة(1990-2018)**،مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد06،العدد 01 ، 2021،ص103.

[2] -علام أسماء،علام فاطمة،**واقع السياسة النقدية خلال الفترة(2010-2017)**،مجلة التمكين الاجتماعي،المجلد02،العدد03 ، 2020،ص458.

[3] -زهرة بودبودة ،راضية مصداع،**توجهات السياسة النقدية في الجزائر في اطار تعديلات قانون النقد والقرض90-10 دراسة تحليلية**،مجاة اقتصاد المال و الاعمال،المجلد07،العدد01 ، 2022،ص ص499-500.

عن فرض حدود قصوى ائتمانية علة اقراض البنوك التجارية و بدأ في الاعتماد تماما على إعادة تمويل الاقتصاد. وقد قام بنك الجزائر بخطوة أخرى في نهاية 1993 عندما شرع في إعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك نحو السوق النقدي وبعيدا عن تسهيل إعادة الخصم.

كما تم خلال الفترة 1992-1993 توسيع نطاق المشاركة في هذه السوق لكي تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية(مثل شركات التأمين) التي سمح لها بأن تقرض أموالها الفائضة،وخلال فترة1992-1993 وبسبب انعدام الانضباط المالي وما صاحبه من تراخ نقدي، تضاعف رصيد القروض المقدمة للحكومة بحوالي 3 مرات و في الوقت ذاته زاد الإقراض الى الاقتصاد بشكل ملحوظ استجابة لارتفاع الطلب عليه من المؤسسات العمومية.التي تدهور مركزها المالي نتيجة لزيادة الأجور الضخمة و التباطؤ العام الذي ميز الوضع الاقتصادي. ولذلك فالبنوك لم تجد خيارا سوى تقديم الائتمان للمؤسسات حتى تتمكن من الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية، وتبع لذلك زاد حجم النقد- الكتلة النقدية- بمفهومه الواسع M2 ب22% خلال الفترة 1992-1993 مما يعكس التوسع في الائتمان المحلي بصفة أساسية غير أن التضخم انخفض في الواقع من 25.5% سنة 1991 الى20.5% في نهاية 1993،وترجع الزيادة في الكتلة النقدية أساسا الى العجوزات المتتالية للموازنة العامة والتي كانت تغطى عن طريق الإصدار النقدي مما أدى الى ظهور اختلالات عنيفة بالتوازن النقدي للبلاد الى غاية1994.

-المرحلة الثانية 1994-1999 :

ابتداء من عام 1994 وفي اطار برنامج الإصلاح الاقتصادي جرى تقييد السياسة النقدية اذ تم اتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة، وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وقد ساعد في ذلك التحول الهائل في الوضع المالي أين انخفض عجز الموازنة بأكثر 4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1994 و 3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 1995. وبذلك فان اتباع سياسة نقدية صارمة منذ سنة 1995 قد نجح في تخفيض معدلات التضخم لتصل 6% سنة

1997، اذ كانت معدلات التضخم مرتفعة في الفترة 1994-1995[1]. حيث تميزت هذه المرحلة بالذات بميزتين اثنتين هما: لجوء الجزائر للمرة الثالثة الى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي من أجل النهوض باقتصادها. وتجاوز الأزمة الحادة، وكذا تقديم صندوق النقد الدولي للجزائر قرض يندرج في اطار الاتفاقيات الموسعة للقرض يمتد من 22 ماي 1995 الى 21 ماي 1998[2].

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر 2000-2004

اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة سياسة توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي الذي امتد من 2001 الى غاية أفريل 2004[3].حيث يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسة الاقتصادية المعروفة و المتمثلة في سياسة الانفاق العام، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر، ومن بين أهدافه إعادة تنشيط الطلب[4].

وقد ساهمت العديد من العوامل في هذه الفترة في تحسين الوضع النقدي في الجزائر، ودفعه نحو التوسع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول[5] وذلك منذ سنة 2000 والتي وصلت الى28.5 و 35.5 دولار للبرميل لسنتي 2003 و 2004 على التوالي بينما قدرت

---

[1] -زهرة بودبودة ،راضية مصداع،مرجع سابق،ص500.

[2] -مليكة ستيتو ،محمد بن بوزيان ،**مسار السياسة النقدية في الجزائر و أثرها على التحول الاقتصادي**،مجلة العلوم الاقتصادية،المجلد02،العدد02، 2007،ص72.

[3] -بلال شنافي،**فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة(2009-2019)**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةو علوم التسيير،تخصص نقدي وبنكي،جامعة محمد البشير الابراهيمي-برج بوعريريج-،2020-2021،ص79.

[4] -رضوان بونايل،**أثر حجم المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة تحليلية قياسية-حالة الجزائر(1990-2014)**،مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،تخصص نقود ومالية دولية،جامعة الصديق بن يحي-جيجل-،2016-2017،ص89.

[5] -بلال شنافي،مرجع سابق،ص79.

سنتي 2001 و 2002 بمتوسط قدره 24.9 و 25.5 دولار للبرميل ووصلت أقصاها سنة 2002 لتصل 99.9 دولار للبرميل[1].

وبالإضافة الى صدور الأمر 11-03 الصادر بتاريخ 26-8-2003 خاصة بعد فضائح المتعلقة ببنك الخليفة وبنك الصناعة و التجارة الجزائري، الذي كشف عن آليات الرقابة و التحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، وقد عرف هذا الأمر البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. كما تم تحديد هيكلة البنك و تنظيم عملياته، و أصبح يطلق عليه بنك الجزائر[2].

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الجزائر 2005-2009

تزامنت هذه الفترة مع تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)[3]، وجاء هذا البرنامج في اطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في اطار دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد ارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري ومن بين أهداف هذا البرنامج رفع معدلات النمو الاقتصادي[4] حيث اعتمدت السلطة النقدية في هذه الفترة سياسة نقدية توسعية وانعكست هذه المرحلة بالإيجاب على الاقتصاد الوطني حيث تم تسجيل تراجع في معدلات البطالة، و ارتفاع في نسبة النمو خارج المحروقات نتيجة عودة الحيوية للنشاطات الاقتصادية[5]. وكذلك تحسن ميزان المدفوعات وإعادة تكوين احتياطي الصرف لتفادي الصدمات الخارجية خلال هذه الفترة وكذا تحسن السيولة المصرفية وتراكم الادخار من طرف الخزينة العمومية. وتهدف هذه السياسة

---

[1] -وفاء حمومي،محمد بن عزة،**استجابة السياسة النقدية لتقلبات أسعار النفط في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2020)**،مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة،المجلد05،العدد02، 2022،ص118.

[2] -عبيد حسان،**دور السياسة النقدية في معالجة التضخم-دراسة لحالة الجزائر(1990-2014)**،مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،تخصص مالية وتجارة دولية،جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-،2017-2018،ص125.

[3] -بن مصطفى ريم،بن لدغم فتحي،**السياسة النقدية و أثرها على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية للفترة(2001-2008)**،مجلة دراسات و أبحاث،مجلد12،العدد04، 2020،ص626.

[4] -رضوان بونابل،مرجع سابق،ص ص90-91.

[5] -بن مصطفى ريم،بن لدغم فتحي،مرجع سابق،ص626.

الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم و ذلك بإتباع وسائل أخرى كزيادة الاحتياطي الإلزامي، استدعاء السيولة وكذلك الودائع ذات غلة لدى البنك المركزي[1].

المطلب الرابع: السياسة النقدية في الجزائر 2010-2020

بعد ما تطرقنا الى مسار السياسة النقدية في الجزائر من 1990 الى غاية 2009 سننتقل الآن الى دراستها خلال الفترة من 2010-2020.

حيث تميزت الفترة(2010-2014) بوضع مالي متين للاقتصاد الجزائري وذلك بفضل وجود وفرة مالية جيدة و مريحة بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ مالية ضخمة لنهوض بالاقتصاد الوطني،وخلال هذه الفترة جاءت تعديلات مست قانون النقد و القرض 90-10 ومن التعديلات التي نص عليها هذا القانون ما يلي:

- ✓ الأمر 10-04 المعدل و المتمم للأمر 03-11 المتعلق بإصلاح هام لإطار السياسة النقدية و تعزيز الاطار العملياتي لها المؤرخ في 26 أوت2010[2]، وتضمن مايلي[3]:

- تم اعفاء بنك الجزائر بخصوص العمليات المرتبطة بنشاطه من كل الضرائب أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.

- تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية.

- تدعيم الرقابة الداخلية للمصارف و المؤسسات المالية و تأطير المخاطر بين المصارف و السيولة وملائمة التدبير المحاسبي.

- يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها و سلامتها.

---

[1] -نور الدين مناقر،سميرة جمعي،**محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية**،مجلة الاقتصاد و المناجمنت،المجلد01،العدد14، 2015،ص185.

[2] - حياة طيايبة ،أحلام مشقق ،**مرجع سابق**،ص32.

[3] -موسى بوشنب،**فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر(2000-2013)**،معارف(مجلة علمية محكمة)، العدد19، 2015، ص ص95 - 96.

ومن خلال هذه الفترة تم توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، الذي جاء في ظل إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، في اطار استكمال المشاريع الكبرى وتحسين التنمية البشرية، ارتفاع معدلات النمو، وانخفاض معدل التضخم وحدوث استقرار نقدي .

وعرفت الفترة 2015-2017 نمو ضعيف أو شبه منعدم في الكتلة النقدية حيث أدى انخفاض في فائض السيولة خلال هذه الفترة الى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية. كانت تكمن إدارة السياسة النقدية منذ مدة طويلة في امتصاص و تسهيلات الودائع، ثم اتجهت نحو استعمال أدوات ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي[1]،(أي انتقال السلطات النقدية الجزائرية من السياسة النقدية التقليدية الى السياسة النقدية غير التقليدية باستخدامها ألية التسيير الكمي)[2].

وعلى ضوء التغيرات الوضع الاقتصادي الناجمة عن أثار الوباء كورونا المستجد و انخفاض الأسعار النفط لسنة 2020، قررت لجنة عمليات السياسة النقدية في بنك الجزائر تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي من 10% الى 8% وتخفيض السعر الأساسي لبنك الجزائر بنسبة 0.25% ليستقر عند مستوى 3.25% وكان الغرض من هذه القرارات هو تحرير هوامش السيولة وبالتالي اتاحة الوسائل الإضافية للمؤسسات المالية لتمويل الاقتصاد الوطني، ومع تزايد وتيرة أزمة كورونا قررت لجنة عمليات السياسة النقدية في نفس السنة تخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية مرتين الى أن يصل الى 3% وفق التعليمة(09-2020) مايفسر أن هناك أزمة مالية حادة تتمثل في مشكلة بوادر اختفاء السيولة بسبب تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالنقود وعدم ادخارها في البنوك[3].

---

[1] -حياة طيايبة ،أحلام مشقق ،مرجع سابق،ص ص33، 35.

[2] -اية نش ،**فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة(2014-2020)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،تخصص إدارة مالية،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي،2020-2021،ص74.

[3] -حفصي بونبعو ياسين، يونسي محمد،خريسي فاطمة الزهراء،**مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي-دراسة تحليلية-(2011-2020)**،دراسات اقتصادية،المجلد15،العدد03، 2021،ص472.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لعلاقة السياسة النقدية بالمؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

سنقوم من خلال هذا المبحث بتحليل العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة ، وكذلك سنقوم ببناء نموذج قياسي لتحديد هذه العلاقة وذلك من خلال استخدام نماذج انحدار الذاتي var ونموذج تصحيح الاخطاء ECM

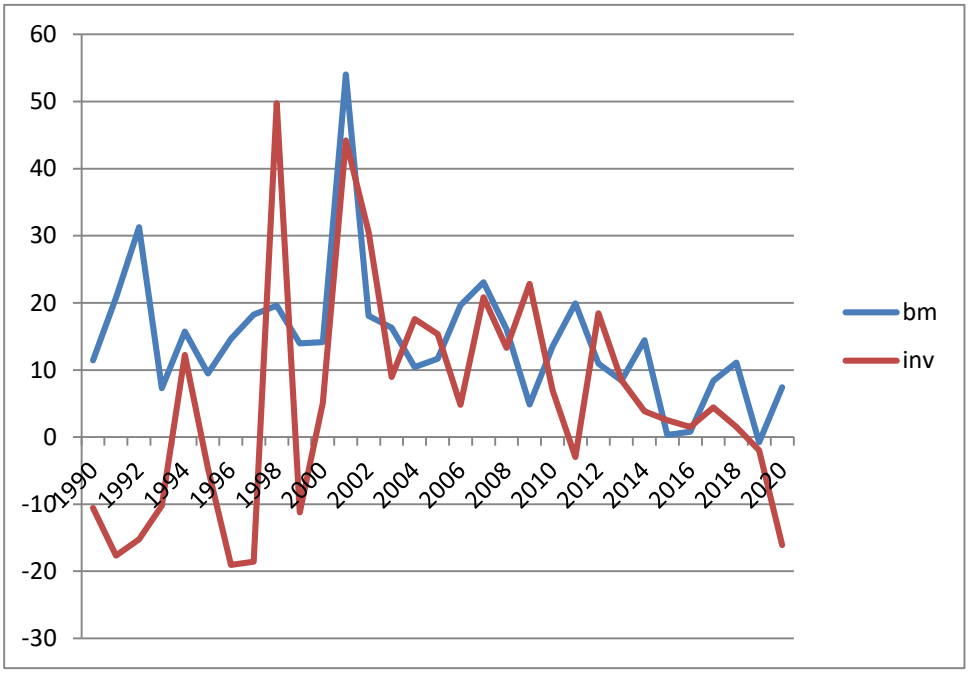
المطلب الاول : دراسة تحليلية لعلاقة السياسة النقدية بالمؤشرات الاقتصادية خلال الفترة من 1990 -2020

من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل العلاقة الموجودة بين متغيرات هذه الدراسة في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2020

الفرع الاول : العلاقة بين الاستثمار والكتلة النقدية في الجزائر من 1990 إلى 2020

من خلال هذا المنحنى سنقوم بتحليل العلاقة الموجودة بين الاستثمار و الكتلة النقدية

الشكل 14 : يمثل العلاقة بين الاستثمار و الكتلة النقدية في الجزائر من 1990 إلى 2020 .



المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات Excel

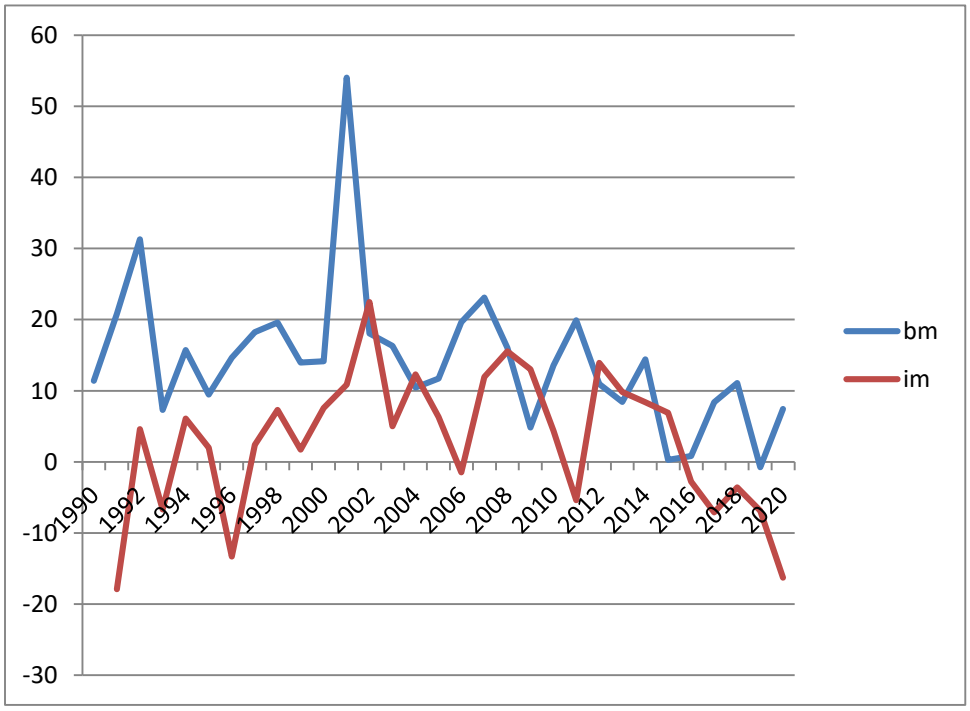
نلاحظ من الشكل أعلاه 14 أن معدلات الاستثمار في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 كانت متذبذبة حيث سجلت معدلات سالبة في السنوات 1990 ، 1991، 1992 بنسبة أقصاها 18.98%- وهذا ماسمح في ارتفاع الكتلة النقدية بنسبة 31% سنة 1995 وبعد ذلك عرفت معدلات الاستثمار ارتفاعا سنة 1993 حيث بلغت نسبة 11.99 % لتنخفض الكتلة النقدية بنسبة 13%، ويسجل الاستثمار من جديد قيم سالبة في السنوات 1994 ، 1995 ، 1996 بنسبة اقصاها 19.99% – يقابلها ارتفاع في الكتلة النقدية ويرجع سبب هذا التذبذب للاوضاع الاقتصادية والتقلبات السياسية والامنية خلال تلك الفترة ، ثم ارتفع الاستثمار من جديد ليسجل اقصى قيمة له بنسبة 50% سنة 1997 يقابلها ارتفاع طفيف في الكتلة النقدية ، ويتراجع الاستثمار بشكل ملحوظ ليشكل معدلات سالبة سنة 1998 بنسبة 11%- يقابلها انخفاض في الكتلة النقدية خلال سنة 1999 وخلال الفترة من 1999 إلى 2009 كانت معدلات الاستثمار و الكتلة النقدية مستمرة في الارتفاع تارة والانخفاض تارة

اخرى حيث سجل الاستثمار سنة 2000 نسبة بلغت43% وهذا مادى الى ارتفاع الكتلة النقدية بتسجيل اقصى نسبة لها قدرت بـ 54.3% . وبقيت نسب كل من الاستثمار و الكتلة النقدية في الارتفاع و الانخفاض حتى سنة 2009 ويرجع هذا لإتباع السلطات الجزائرية سياسة نقدية توسعية و تطبيقها لبرنامج الانعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004 وارتفاع اسعار البترول وتطبيقها كذلك في برنامج دعم النمو الاقتصادي . وفي الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020 بقيت نسب المتغيرين في التذبذب بسبب الازمة العالمية وارتفاع وانخفاض اسعار البترول وازمة كورونا.

الفرع الثاني : العلاقة بين الواردات والكتلة النقدية في الجزائر من 1990 إلى 2020

سنقوم من خلال هذا الفرع بتحليل العلاقة بين الواردات و الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة .

الشكل 15 : يمثل العلاقة بين الواردات والكتلة النقدية في الجزائر من 1990 إلى 2020



المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات Excel

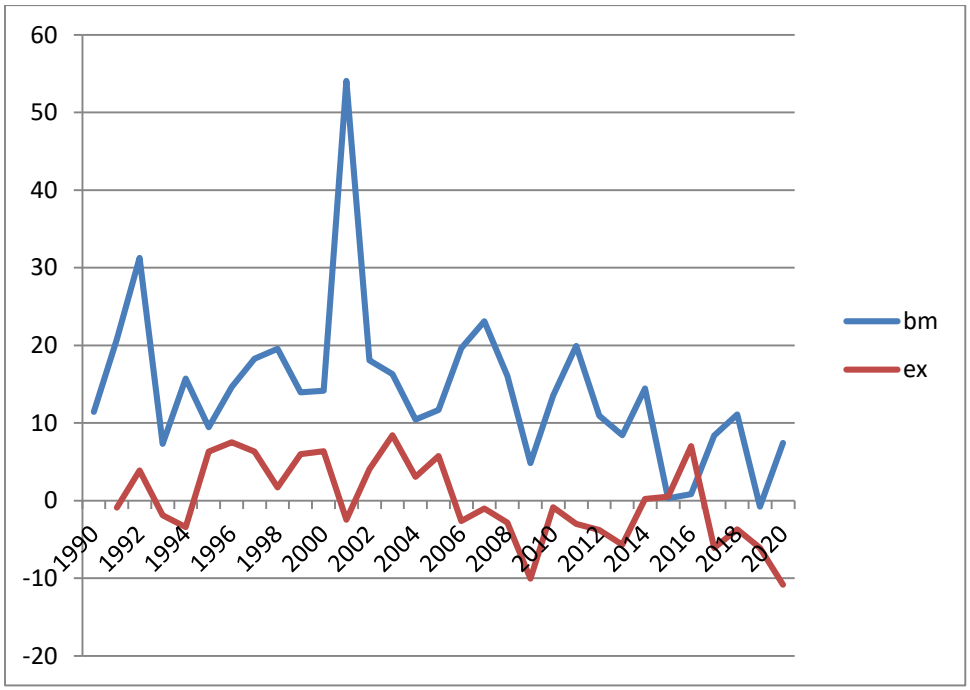
نلاحظ من الشكل أعلاه 15 أن الواردات خلال الفترة من 1990 إلى 2005 متذبذبة حيث سجلت قيم سالبة في سنة 1990 ثم ارتفعت سنة 1991 بنسبة بلغت 4% وهذا ما أدى

إلى ارتفاع الكتلة النقدية بنسبة بلغت 31,8% ثم انخفضت الواردات لتسجل قيم سالبة من جديد سنة 1992 بنسبة بلغت 7.8%- يقابلها انخفاظ كذلك في الكتلة النقدية بنسبة بلغت 8.9% وبقيت نسب كل من الوا ردات والكتلة النقدية في الارتفاع والانخفاظ ليسجلوا اعلى نسب لهم سنة 2002 الواردات سجلت نسبة 22% والكتلة النقدية نسبة 54.3%ويرجع هذا بسبب البرامج التنموية وارتفاع فاتورة المواد الغذائية وكذلك بسبب زيادة الطلب واحتياجات المواطنين خلال تلك الفترة وبخصوص السنوات المتبقية ظلت كل من الواردات والكتلة النقدية بالارتفاع والانخفاظ نسبيا نوعا ما وهذا راجع للضروف الاقتصادية الناتجة عن الازمة العالمية وتراجع ايرادات البترول وتطبيق الدولة لاجراءات تقليص فاتورة الواردات أو ما يعرف بسياسة التقشف .

الفرع 3: العلاقة بين الصادرات والكتلة النقدية في الجزائر من 1990 إلى 2020

سنقوم من خلال هذا المنحنى بتحليل العلاقة الموجودة بين الصادرات و الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة .

الشكل 16 يمثل العلاقة بين الصادرات والكتلة النقدية في الجزائر من 1990 إلى 2020



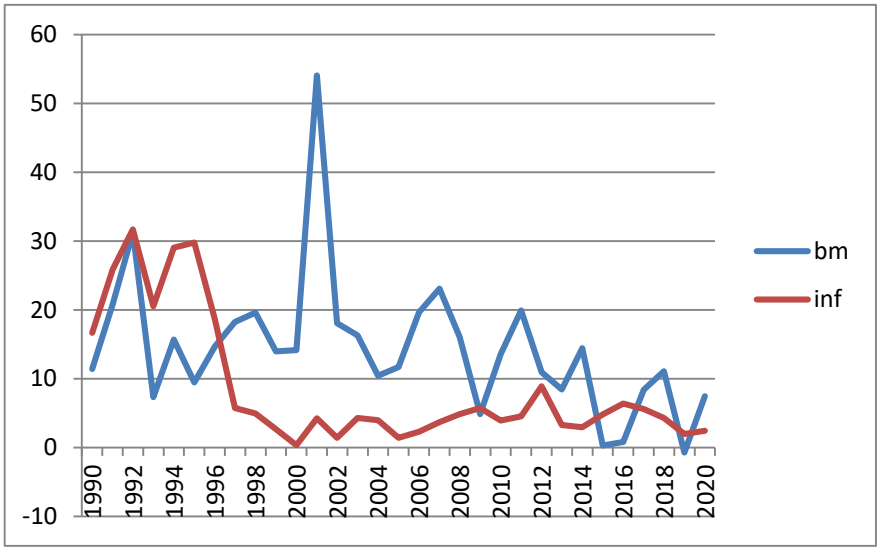
المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات Excel

نلاحظ من الشكل أعلاه 16 أن الصادرات خلال الفترة من 1990 إلى 2005 متذبذبة حيث سجلت سنة 1991 نسبة قدرها4.9%وهذا ما ادى إلى ارتفاع الكتلة النقدية بنسبة بلغت 31.8% ، ثم تنخفض الصادرات وتسجل قيم سالبة سنتي 1992 و 1993 بنسبة بلغت – 3% تقريبا ، يصاحبها انخفاض في الكتلة النقدية بنسبة 8% سنة 1991 وذلك نتيجة للضروف السياسية الغير مستقرة التي عاشتها الجزائر يليها تحسن تدريجي جراء انتشار السلم و الاستقرار وكذلك تطبيق مشاريع الانعاش الاقتصادية وارتفاع اسعار البترول ساهم ايجابيا في زيادة الصادرات والكتلة النقدية وصولا لسنة 2008 تزامنت مع ازمة العقار العالمية التي اثرت سلبا على اقتصاديات العالم ككل حيث انخفضت نسبة الصادرات وسجلت قيم سالبة بنسبة اقصاها 10%– سنة 2010 يقابلها انخفاظ الكتلة النقدية بنسبة 6% وصولا سنة 2014 حيث كانت الدولة تنتهج سياسة التقشق أناذاك بعدها تحسنت نوعا ما وبعدها انخفضت ، وذلك بسبب الاوضاع السياسية التي عانتها الجزائر في سنتي الحراك وكذلك ازمة كورونا سنتين 2019 ، 2020

الفرع 4 : العلاقة بين معدل التضخم و الكتلة النقدية في الجزائر من 1990 إلى 2020

من خلال هذا المنحنى سنقوم بتحليل العلاقة بين معدل التضخم و الكتلة النقدية .

الشكل 17 :يمثل العلاقة بين معدل الجزائر من 1990 إلى التضخم والكتلة النقدية في 2020



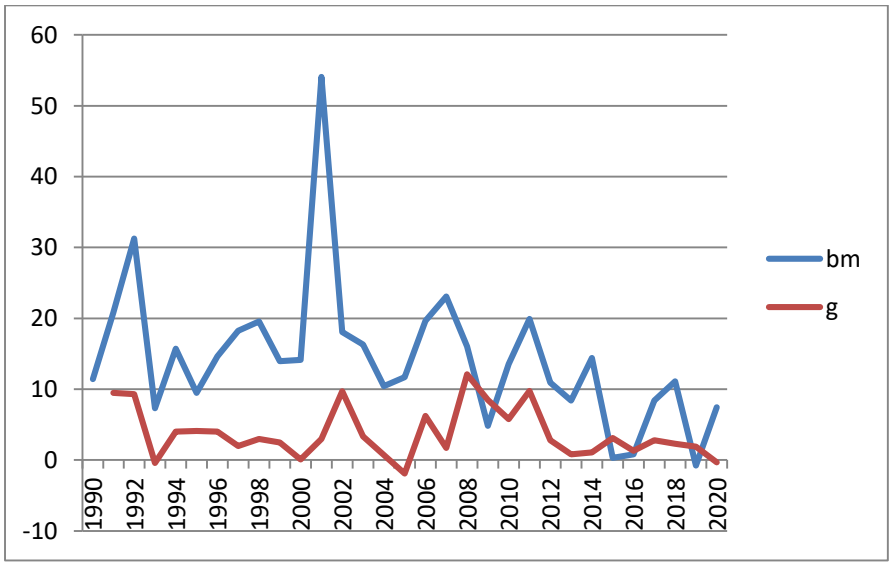
المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات Excel

في الشكل 17 أن معدلات التضخم خلال الفترة من 1990 إلى 2000 متذبذبة حيث بلغت أعلى قيمة لها 31.27% سنة 1992 وهذا ما ادى إلى ارتفاع الكتلة النقدية في نفس السنة حيث بلغت النسبة 31.27% وهي نفس قيمة معدل التضخم ، وفي سنة 1993 انخفض معدل التضخم بنسبة قدرت 20% وهذا ما ادى الى انخفاض الكتلة النقدية الى ادنى قيمة لها في نفس السنة بنسبة بلغت 7.1% ، وتبقى معدلات التضخم والكتلة النقدية في الاخفاض تارة والارتفاع تارة اخرى لان يتقاطعان منحنياتهما في سنة 1997 بنسبة قدرت 15.1%تقريبا ويرجع سبب هذا التذبذب في هذه الفترة إلى عدم الاستقرار السياسي واقدام السلطات الى تخفيض العلمة الوطنية وارتفاع تكلفة الواردات ، أما في الفترة من 2001 إلى 2016 نلاحظ ارتفاع في معدلات التضخم سنة 2001 بنسبة بلغت 4%تقريبا يصاحبه ارتفاع في الكتلة النقدية حيث سجلت اعلى قيمة لها ب 54.3% في نفس السنة ، وبخصوص السنوات المتبقية ضلت معدلات التضخم والكتلة النقدية في الارتفاع والانخفاض نسبيا نوعا ما وهدا راجع الى انتقال السلطات النقدية الجزائرية من السياسة النقدية التقليدية الى غير التقليدية لامتصاص السيولة بالاضافة الى ارتفاع وانخفاض اسعار البترول وزيادة طبع النقود وازمة وباء كورونا .

الفرع 5 : العلاقة بين الانفاق الحكومي والكتلة النقدية في الجزائر 1990 إلى 2020

من خلال هذا الفرع سنحلل العلاقة الموجودة بين الانفاق الحكومي و الكتلة النقدية في الجزائر

الشكل 18 يمثل العلاقة بين الانفاق الحكومي والكتلة النقدية في الجزائر من 1990 إلى 2020



المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات Excel

نلاحظ من الشكل أعلاه 18 أن الانفاق الحكومي خلال الفترة من 1990 إلى 2008 متذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت قيمته سنة 2000 نسبة 10% وهذا ما ادى الى ارتفاع الكتلة النقدية الى اعلى قيمة لها بنسبة قدرت 54.3% ثم ينخفظ الانفاق الحكومي ليسجل قيم سالبة قدرت ب 1.89%-تقريبا في سنة 2004 يصاحبه انخفاض في الكتلة النقدية بنسبة قدرت 10%تقريبا وتبقى نسب الانفاق الحكومي والكتلة النقدية في الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة ويرجع سبب هذا التذبذب الى ماكانت تعيشه الجزائر خلال تلك الفترة "فترة العشرينية السوداء ومخلفاتها " وكذلك ازمة المديونية التي مرت بها الجزائر بالاضافة لتطبيق الجزائر لأوامر صندوق النقد الدولي برفع الدعم عن بعض المنتجات ، وبخصوص السنوات المتبقية ظل كل من الانفاق الحكومي والكتلة النقدية بالارتفاع والانخفاض نسبيا نوعا ما وهذا راجع نتيجة للضروف الاقتصادية الناتجة عن الازمة المالية العالمية وكذلك ارتفاع اسعار البترول بالاضافة الى ازمة وباء كورونا الذي مس الاقتصاد العالمي ككل .

المطلب الثاني: أساسيات حول النمذجة القياسية ووصف بيانات الدراسة ومصادرها

ستناول من خلال هذا المطلب أساليب الاقتصاد القياسي المستخدمة في هذه الدراسة بالاضافة إلى وصف البيانات ومصادرها وفي الأخير ذكر المراحل الاساسية للنمذجة القياسية

الفرع الأول:أساليب الاقتصاد القياسي

1-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية[1]:

ان استقرارية السلاسل الزمنية تعتبر شرطا أساسيا قبل البدء في دراسة أي نموذج قياسي، كون غياب شرط الاستقرارية يؤدي الى مشكلة الانحدار الزائف(Spoious regression) التي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة.فتفاديا للوقوع في مثل هذه المشاكل القياسية أوجب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات جذر الوحدوي unit root test الأكثر أهمية واستعمالا اختبار ديكي فولر الموسع Augmeneted (ADF)

[1] -ريم بن مصطفى ، **مرجع سابق**، ص ص181-182-183.

Dickey Fuller test بحيث يقوم اختبار جذر الوحدة بفحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة و التأكد من مدى استقراريتها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى استنادا على معياري Akaike و Schwarz لتحديد درجة تأخير.

وتعتبر السلسة الزمنية مستقرة Stationary اذا توفرت فيها الخصائص الأتية:

- ✓ ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(yt) = \mu$.
- ✓ ثبات التباين عبر الزمن $var(yt) = E(Yt - \mu)^2 = \delta^2$.
- ✓ أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمينة K بين القيمتين(Yt– Yt– k) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

$$COV(Y_t - \delta_{t-k}) = \sum(y_t - \mu)(\delta_{t-k} - \mu) = \delta_k \ldots\ldots\ldots\ldots (17)$$

❖ **اختبار ديكي فولر–الموسعthe augmented dickey–fuller test(ADF):**

يعتبر اختبار ديكي فولر الموسع تعديلا لاختبار ديكي فولر البسيط لأنه يعمل على إزالة الأثار الهيكلية(مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية) في السلسة الزمنية، حيث ترتكز اختبارات ADF على الفرضية البديلة $H_1: |\emptyset_1| < 1$

وعلى التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO):

$$\Delta X_t = PX_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} Qj\Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (18)$$

$$\Delta X_t = PX_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} Qj\Delta X_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (19)$$

$$\Delta X_t = PX_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} Qj\Delta X_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (20)$$

حيث: $P = \emptyset - 1$ $(P$ درجة التأخير$)$. ε_t أبيض (متوسط معدوم وتباين $\emptyset_{2t}$)

ولتطبيق اختبار ADF يلزم تحديد عدد التأخيرات الأمثل لإزالة الارتباط الذاتي للاخطاء من خلال الاستعانة ببعض الادوات الإحصائية كمعايير(AIC و SC) أو عن طريق استخدام Pierce–box أو ljung–box لاختبار الارتباط الذاتي بعد كل تأخير مضاف ونتوقف عند أول تأخير نقبل من أجله الفرضية العدمية التي تنص على غياب الارتباط الذاتي أي ادراج عدد من الفروقات ذات الفجوات الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

2-اختبار التكامل المشترك [1]CO-Integration test:

التكامل المشترك هو تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر وبالشكل الذي تؤدي التقلبات في احداهما لالغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيها ثابتة عبر الزمن،وقد يعني ذلك ان بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة اذا ما أخذت كل على حده،ولكن تكون مستقرة كمجموعة، اذ تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر،حتى لو ابتعدت قيم هذه المتغيرات عن قيم توازنها في الأمد القصير، فان هناك قوى تعيدها الى هذه القيم وتضمن تحقيق العلاقة في الأمد الطويل.

ومن أهم المناهج المستخدمة لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية هو منهج انجل-كرانجر، ومنهج جوهانسن-جوسليوس، ويفضل استخدام منهج جوهانسن-جوسيايوس عندما يزيد عدد المتغيرات قيد الدراسة عن متغيرين لاحتمال وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، كما اثبت الدراسات تفضيل منهج جوهانسن على أسلوب انجل وغرانجر حتى في حالة وجود نموذج بمتغيرين.

وبناء عليه، سوف تعتمد الدراسة على منهج جوهانسن-جسيلوس وذلك لأن هذا المنهج له العديد من المزايا الإضافية،فضلا عن معالجة العيوب التي يعاني منها منهج انجل-كرانجر. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك بحسب منهج جوهانسن-جسيليوس وهناك اختبارين هما:

- **اختبار الأثر test trace:**

يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي العدد q ($r \geq q$)، في مقابل البديل الذي يقول ان عدد المتجهات يساوي q (r=q) ويحسب وفق الصيغة الأتية.

$$\lambda_{trace=-T\ ln\sum_{i=r+1}^{P}\ln(1-\lambda i)}$$

[1] -سلطان جاسم سلطان، محمد علي حميد، كاظم أحمد حمادة البطاط، **قياس وتحليل أثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي اسبانيا واليونان نموذجا**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 04، العدد 16، ص ص164-165.

- **اختبار القيمة الذاتية maximum elgen values test:**

ويحسب وفقا للصيغة الأتية

$$\lambda_{max=-Tln(1-\lambda_{r+1})}$$

ويتم اختبار فرضية العدم القاتلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r (q= r) مقابل الفرضية البديلة والتي تقول بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r+1(q=r+1) .

3-نموذج تصحيح الخطأ: vector error correction model(vecm)

تتجه المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك في المدى الطويل نحو الاستقرار أو مايسمى بوضع التوازن،وبسبب بعض المتغيرات الطارئة ينحرف وضع المتغيرات مؤقتا عن مساره و لهذا يستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات الاقتصادية[1] .ويشير حد تصحيح الخطأ الى سرعة التعديل من الأجل القصير الى الأجل الطويل، أي يشير الى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة[2].

4-تحليل دوال الاستجابة :

تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديمانيكية بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة،بحيث أنها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء. كما تبين دوال الاستجابة اثر وحيد و مفاجئ للمتغير نفسه،و على باقي متغيرات النظام في كل الأوقات.وعليه للتعرف على طبيعة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في اطار النموذج المقدر. يتم تحليل دوال الاستجابة للمتغير التابع لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد على المتغيرات المستقلة واحدة تلوى الأخرى[3].

---

[1] -عثمان الهادي،هيشر أحمد تيجاني،بن الضب عبد الله،**اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر(أسلوب التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012)**،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية،عدد01، 2015، ص66.

[2] -رشيد سالمي،محمد رتيعة،**دراسة قياسية لتأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2014)**،مجلة الباحث،عدد17، 2017، ص266.

[3] -بن عمرة عبد الرزاق، **خطوات تطبيق تقنية vecm باستخدام برنامج eviews10**، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2019، ص29.

الفرع الثاني:وصف البيانات ومصادرها

أولا:تحديد متغيرات الدراسة:

1-المتغير التابع:(متغير داخلي)

يتمثل في الكتلة النقدية بمفهومها الواسع نرمز لها بالرمز bm وهي كمتغير ممثل للسياسة النقدية. أي $M_1 : M_2$+ ودائع لأجل في البنوك التجارية (شبه النقود).

2-المتغيرات المستقلة:(متغيرات الخارجية)

لقد استعملنا في هذا النموذج خمسة متغيرات مستقلة وهي:

الاستثمار:نرمز له بالرمز inv وهو كمتغير ممثل للنمو الاقتصادي (وحدة قياس مليار دينار جزائري). ويعرف بمفهوم الاقتصادي على أنه الانفاق على شراء السلع و الخدمات الإنتاجية[1].

الانفاق الحكومي:نرمز له بالرمز G، وهو عبارة عن انفاق قطاع الخدمات العامة على مشترياته من السلع و الخدمات[2] وتربطه علاقة طردية مع الكتلة النقدية.

الواردات: ونرمز لها بالرمز im وهي كمتغير ممثل لميزان المدفوعات وهي عبارة عن اجمالي السلع و الخدمات التي تم استرادها في الجزائر و تربطها علاقة طردية مع الكتلة النقدية.

الصادرات:نرمز لها بالرمز ex وهي مجموع المبيعات المحلية من السلع و الخدمات المحلية للعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة[3].وتربطها علاقة طردية مع الكتلة النقدية.

معدل التضخم: نرمز له بالرمزinf وهو يبين التغير الحاصل في الأسعار و ماينجم عنه من تغيرات في القوة الشرائية للنقود[4].

---

[1] -الطيب بولحية، **مطبوعة التحليل الاقتصاد الكلي**، موجهة لطلبة السنة الثانية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2015-2016، ص39.

[2] -سامية عمر عبدة، **مطبوعة الاقتصاد الكلي محاضرات وتمارين**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة،2016-2017، ص 66.

[3] -الطيب بولحية، **مرجع سابق**، ص60.

[4] -ريم بن مصطفى ،**مرجع سابق**،ص187.

ثالثا:مصادر المتغيرات

اعتمدنا في هذه الدراسة على مصدر موثوق ورسمي والذي يتمثل في الاحصائيات العالمية الصادرة عن البنك الدولي لسنة 2023 خلال الفترة(1990-2020)، وهذا من أجل الحصول على بيانات السلاسل الزمنية المختلفة.

الفرع الثالث : المراحل الأساسية للنمذجة القياسية:

-عموما يمكن تلخيص هذه المراحل في النقاط التالية:

- المرحلة الأولى: اختبار استقرارية السلاسل الزمينة من خلال الاستعانة باختبارات جذر الوحدة unit root test.
- المرحلة الثانية: تحديد عدد فترات التأخير. (p) بالاعتماد على معياري AIC و sc.
- المرحلة الثالثة: اجراء اختبار جوناهانسن johanson لمعرفة عدد علاقات التكامل المشترك.
- المرحلة الرابعة: تقدير نموذج VECM.
- المرحلة الخامسة: اختبار معنوية النموذج.
- المرحلة السادسة: إختبار صلاحية النموذج
- المرحلة السابعة : تحليل دوال الاستجابة

المطلب الثالث: دراسة قياسية لعلاقة السياسة النقدية ببعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة من 1990 إلى 2020

نريد من خلال هذه الدراسة القياسية معرفة علاقة السياسة النقدية بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر للأجلين الطويل والقصير بالاعتماد على النظريات المقدمة سابقا من خلال استخدام نماذج الانحدار الذاتي vector auto regression(var) و نموذج تصحيح الأخطاء(ECM) و قمنا بصياغة النموذج غير الخطي حسب المعطيات المتوفرة خلال الفترة(1990-2020) كما يلي:

$$\ln(bm) = a_0 + a_1\ln(inv) + a_2\ln(g) + a_3\ln(im) + a_4 l(ex) + a_5\ln(\inf) + u_t \ldots\ldots\ldots(21)$$

حيث:

bm: الكتلة النقدية بمفهومها الواسع، بالمليار دينار جزائري

inv: حجم الاستثمار الحقيقي للجزائر، بالمليار دينار جزائري (سنة الأساس 2012).

g: حجم الانفاق الحكومي الجزائري، بالمليار دينار جزائري (سنة الأساس 2012).

im: حجم الواردات من السلع و الخدمات في الجزائر، بالمليار دينار جزائري (سنة الأساس 2012).

ex: حجم الصادرات من السلع و الخدمات في الجزائر، بالمليار دينار جزائري (سنة الأساس 2012).

inf: معدل التضخم السنوي للجزائر.

u_t: الخطأ العشوائي.

ln: هو يمثل اللوغاريتم النيبيري.

أولا: اختبار استقرار السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة Unit Root Test)

أثبتت بعض الدراسات أن معظم السلاسل تكون غير مستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة، من أهمها دراسة (Stock and Watson)، التي بينت أنه في ظل افتراض استقرار السلاسل الزمنية في النماذج القياسية ، يمكن الحصول على نتائج إحصائية جيدة، غير أنها تكون مزيفة بسبب وجود مشكلة الارتباط الذاتي. و توجد اختبارات عدة للكشف عن جذر الوحدة، من أهمها اختبار "ديكي – فولر" المدعم (DFA) الذي يعد من أهم الاختبارات المستخدمة للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية و تحديد درجة تكاملها

يبين الجدول (4) نتائج اختبار "ديكي – فولر" المدعم، لاختبار استقرارية المتغيرات: الكتلة النقدية ((ln(bm))، حجم الاستثمار ((ln(inv))، حجم الانفاق الحكومي ((ln(g))، حجم الواردات في الجزائر((ln(im))، و حجم الصادرات ((ln(ex))، معدل التضخم في الجزائر ((ln(inf)).

تشير النتائج إلى أن كل المتغيرات كانت غير مستقرة (nonstationarety) عند مستواها الأول (level)، حيث أن القيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة، عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10%، وعند عدد تأخيرات محددة بالاعتماد على معيار (Schwartz).غير أنها كانت مستقرة عند الفرق الأول (first difference). لذلك، فان كل متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

1. الجدول (4): نتائج اختبار ديكي – فولر المدعم

المتغيرات	المستوى الأول				الفرق الأول			
	التأخير	(ts+c)*	C	لا شيء	التأخير	(ts+c)*	C	لا شيء
$\ln(bm)$	P=1	0.17	−2.87	2.58	P=1	−4.98	−4.06	−2.03
$\ln(inv)$	P=1	−2.32	−0.21	1.52	P=1	−4.38	−4.47	−4.15
$\ln(g)$	P=1	−1.56	−1.38	5.75	P=1	−4.24	−4.27	−2.86
$\ln(im)$	P=1	−0.95	−0.63	1.33	P=1	−4.27	−4.21	−9.9
$\ln(ex)$	P=1	−0.72	−1.23	0.19	P=1	−4.44	−4.86	−3.93
ln(inf)	P=1	−2.68	−2.41	−1.58	P=1	−7.88	−8.00	−8.02
القيم الحرجة %1 %5 %10		−4.29 −3.56 −3.22	−3.67 −2.96 −2.62	−2.64 −1.94 −1.61				

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج eviews.

***c تمثل الثابت، و ts: تمثل الاتجاه العام**

ثانيا: تحديد عدد التأخيرات الزمنية (ρ)

لتحديد عدد التأخيرات الزمنية في نموذج شعاع تصحيح متجهات الأخطاء VECM، نقوم بقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR بدءا من $(\rho = 1)$ إلى غاية $(\rho = 3)$، و هنا نعتمد على معياري (AIC) Akaike و (SC) Schwarz

أما التأخير أو فترات التأخير ρ فيتم اختيارها وفق التأخير التي تعطي أقل قيمة لمعيار Akaike أو معيار Schwarz.

$$AIC(1) = -12.37 \qquad SC(1) = -10.41$$
$$AIC(2) = -12.12 \qquad SC(2) = -8.44$$
$$AIC(3) = -16.69 \qquad SC(3) = -11.26$$

بالاعتماد على معياري AIC و SC فإن أقل قيمة لهما هي عند التأخير الثالث $(\rho = 3)$.
و هذا يعني أن التأخير الزمني لشعاع الانحدار الذاتي الذي يكون في نموذج VECM هو 3

ثالثا: اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، يمكن استخدام طريقة التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات غير المستقرة في مستوياتها الأولى.
و بما أن كل متغيرات النموذج متكاملة من نفس الدرجة I(1)، يدل هذا على أن السلاسل الزمنية الموضوعة للدراسة تشكل علاقة توازنية في الأجل الطويل بالرغم من وجود اختلال في الأجل القصير.

و يوضح الجدول (5) اختبار الأثر λ_{trace} بين حجم الكتلة النقدية و محدداتها اعتمادا على قيم المصفوفة $\prod$ المقدرة بطريقة الاحتمال الأعظمي (λ_i)، و لا يمكن قبول فرضية العدم $(H_0: r = 0)$ القائلة بعدم وجود تكامل المشترك عند مستوى معنوية 5% كما هو موضح في السطر الأول، غير أنه نقبل فرضية العدم عند $(r = 1)$، التي تدل على أن رتبة المصفوفة تساوي 1، بالتالي نقول أنه يوجد متجه واحد للتكامل المشترك في النموذج القياسي.

الجدول (5): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للكتلة النقدية.

الفرضية	λ_i	λ_{trace}	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	الاحتمال
*r =0	0.809953	116.9936	95.75366	0.0008
r ≤ 1	0.611540	68.83953	69.81889	0.0597
r ≤ 2	0.512046	41.41816	47.85613	0.1757
r ≤ 3	0.346947	20.60969	29.79707	0.3824
r ≤4	0.246345	8.252865	15.49471	0.4388
r ≤ 5	0.001760	0.051080	3.841466	0.8212

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج eviews.

- اذا كان شعاع التكامل المشترك يساوي الواحد(1) يمكننا استخدام طريقة التقدير التي تمر عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: نقدر العلاقة طويلة الأجل بطريقة المربعات الصغرى العادية و نحسب البواقي.

$$e_t = \ln(bm) - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 \ln(inv) - \hat{a}_2 \ln(g) - \hat{a}_3 \ln(im) - \hat{a}_4 \ln(ex) - \hat{a}_5 \ln(inf) \quad \ldots\ldots\ldots(22)$$

المرحلة الثانية: نقدر النموذج الديناميكي (الأجل القصير) بطريقة المربعات الصغرى.

$$\Delta\ln(bm) = y_{et-1} + \Delta\ln(inv) + \Delta\ln(g) + \Delta\ln(im) + \Delta\ln(ex) + \Delta\ln(inf) + u_t \ldots\ldots\ldots(23)$$

في حالة المتغيرات غير المستقرة تتم كتابة العلاقة بالفروق، حيث إذا كانت كل المتغيرات في نموذج الانحدار الذاتي (VAR) متكاملة تكاملا مشتركا، يتم إدخال حد الخطأ في نموذج الانحدار الذاتي، ليصبح عبارة عن نموذج متجهات تصحيح الخطأ (Vector error correction model) (VECM). و أوضحت اختبارات التكامل المشترك المبنية على دالة الاحتمال الأعظمي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم الكتلة النقدية في

الجزائر و محدداتها، حيث نلاحظ أن معلمة متجهات تصحيح الخطأ $ecm1_{(-1)} = [-0.20]$ سلبية و معنوية ، مما يعني أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين حجم الكتلة النقدية $(\ln(bm))$ و المتغيرات المحددة لها. و هذا ما يبينه الملحق (2).

نلاحظ من العلاقة طويلة الأجل (متجه تصحيح الأخطاء) و كما يبينه الملحق (2) أنه إذا ارتفع حجم الاستثمار في الجزائر $\ln(inv)$ بنسبة 1% فإن حجم الكتلة النقدية $\ln(bm)$ سوف ينخفض بنسبة 0.37%، و كذلك هو الحال بالنسبة للتضخم الذي يضغط على الكتلة النقدية بالانخفاض بنسبة 0.09%، و هذا مقبول اقتصاديا (العلاقة عكسية)، حيث يدل هذا على أن الضغوط التضخمية وزيادة الطلب الاستثماري تسمح للسلطات النقدية باتباع سياسة انكماشية. و على العكس نلاحظ أنه إذا ارتفعت النفقات الحكومية $\ln(g)$ بنسبة 1% تسمح للكتلة النقدية بالزيادة بنسبة 3.5% (علاقة طردية)، و هذا يدل على أن السياسة النقدية و السياسة المالية في الجزائر غير مستقلة، و كذلك هو الحال بالنسبة للواردات التي ينتج عنها زيادة بنسبة 0.26% في الكتلة النقدية إذا ارتفعت بنسبة 1%، و هذا كذلك مقبول اقتصاديا، حيث زيادة الواردات تعمل على زيادة المعروض و هذا يسمح في الأخير بالتوسع النقدي. و في الأخير نلاحظ كذلك أن زيادة الصادرات بنسبة 1% ينتج عنها زيادة بنسبة 2.25% في الكتلة النقدية، و هذا كذلك يمكن قبوله اقتصاديا، حيث تسمح زيادة الصادرات بارتفاع حجم العملات الأجنبية، و هذا يسمح بدوره بالتوسع النقدي للجزائر.

معادلة النموذج:

$$D(\ln(bm)) = -0.2[\ln(bm)_{-1} + 0.37\ln(inv)_{-1} - 3.5\ln(g)_{-1} - 0.26\ln(im)_{-1} - 2.25\ln(ex)_{-1} + 0.09\ln(\text{inf})_{-1} + 37.47] + 0.37D(\ln(bm))_{-1} + 0.09D(\ln(inv))_{-1} - 0.17D(\ln(g))_{-1} - 0.4D(\ln(im))_{-1} - 0.34D(\ln(ex))_{-1} - 0.03D(\ln(inf))_{-1} + 0.09 \ldots\ldots\ldots(24)$$

نتحقق الآن من استقرارية كل بواقي المعادلات الستة (06) المكونة لهذا النموذج، حيث نستخدم في ذلك الاختبار Q−statistique

ل: Ljung–Box والتي تعطى بالعلاقة الآتية :

$$Q = n(n+2)\sum_{k=1}^{h}\frac{\hat{\rho}_k^2}{n-k}.$$

nعدد المشاهدات $\hat{\rho}_k^2$الارتباط الذاتي من الدرجة k و احصائية Q تتبع قانون توزيع χ^2 بدرجة h.

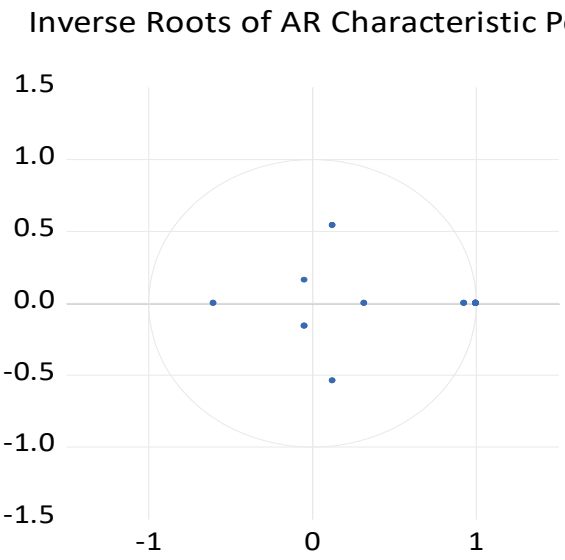
نفرض فرضية العدم $(\rho_1 = \rho_2 = \cdots \ldots . \rho_k)$اذا كانت إحصائية Q اكبر من القيم الحرجة الموجودة في جدول χ^2عند درجة الحرية h بالاعتماد على نتائج eviws وجدنا ان كل بواقي المعادلات الستة للنموذج مستقرة .

رابعا: اختبار صلاحية النموذج

هناك عدت اختبارات لتقييم النموذج قياسيا نستعمل منها مايلي:

1. اختبار جذر الوحدة Roots Test

الشكل رقم 19: يبين اختبار جذر الوحدة



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج eviews

بتضح من خلال الشكل اعلاه ان نموذج VECM المقدر يحقق شرط الاستقرارية اذ ان جميع الجذور تقع داخل او في محيط دائرة واحدة

2. اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء LM Test

الجدول رقم 6 :يبين اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء

Lag	Stat*LRE	Df	Prob	Rao F- Stat	Df	Prob
1	35.44604	36	0.4948	0.965724	36,46.7	0.5386

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج eviews

H_0 عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء

H_1 وجود ارتباط ذاتي للاخطاء

من خلال الجدول 6 اعلاه تظهر نتائج اختبار LM Test الخاصة بمشكل اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء و الذي يعتمد على احصائيتي Stat*LRE و Rao F-Stat .عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للاخطاء في النموذج المقدر على اعتبار ان القيمة الاحتمالية الاحصائية كانت اقل من القيمة المجدولة وبالتالي قبول الفرض العدمي الذي ينص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للاخطاء

3. اختبار ثبات تباينات الاخطاء Wihe test

الجدول رقم 7: يبين اختبار ثبات تباينات الاخطاء

Chi- sq	Df	Prob
297.7546	294	0,4279

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج eviews

H_0 عدم ثبات التباين

H_1 ثبات التباين

نلاحظ من خلال الجدول 7 اعلاه ان الاحتمال المقابل لقيمة احصائية Chi- sq المحسوبة اكبر من 0,05 عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض مشكل عدم التجانس و بالتالي نقبل فرضية ثبات التباين لحدود الخطأ في النموذج المقدر.

4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality Test

الجدول رقم 8: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	Df	Prob
Joint	7,083696	12	0,8520

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج eviews

H_0 : بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي .

H_1 بواقي النموذج المقدر لا تتبع التوزيع الطبيعي .

نلاحظ من الجدول رقم 8 ان القيمة الاحتمال المقابل لقيمة Jarque-Bera $0.8520>0.05$ اذن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

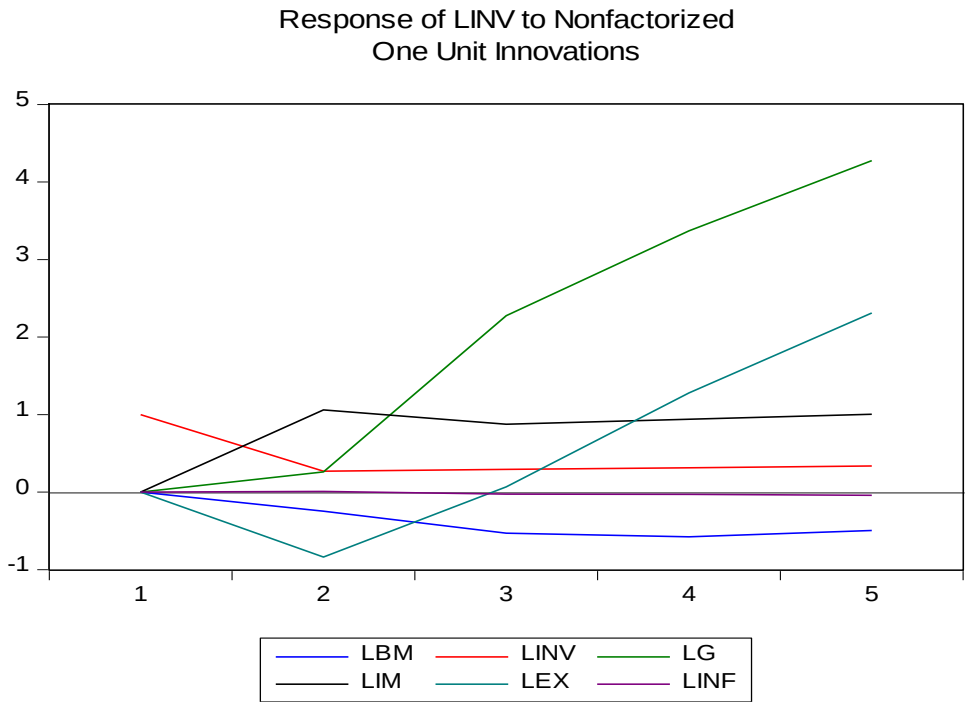
خامسا: تحليل دوال الاستجابة Impulse Response Functions

نقوم الآن بالتحليل الاقتصادي في الأجل القصير و نقارنه مع التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل، و حسب قاعدة (Engle – Granger) فإن وجود علاقة طويلة الأجل، تدل على وجود علاقة في الأجل القصير، لكن تحليل الأجل القصير يكون هذا في غاية الصعوبة، لذا، نعتمد على ما يعرف على دوال استجابة التي تقيس أثر الصدمة التي يتعرض لها المتغير التابع داخل نموذج (VAR) أو (VECM) على القيم الحالية و المستقبلية.

1. صدمة الاستثمار $ln(inv)$:

نلاحظ من الشكل (20) أن حدوث صدمة إيجابية في حجم الاستثمار في الجزائر $\ln(inv)$ تساوي الواحد (قيمة الانحراف المعياري)، تؤثر سلبا في تطوراتها الخاصة خلال أغلب الفترات. و تترجم الصدمة في حجم الاستثمار بانخفاض مستمر في أغلب الفترات على حجم الكتلة النقدية في الجزائر $\ln(bm)$، أي أن العلاقة عكسية بين هاذين المتغيرين، و بالتالي نقول بأن الاستثمار يؤثر سلبا على الكتلة النقدية في الجزائر في الأجلين القصير و الطويل.

الشكل 20: تحليل استجابة صدمة الاستثمار للجزائر

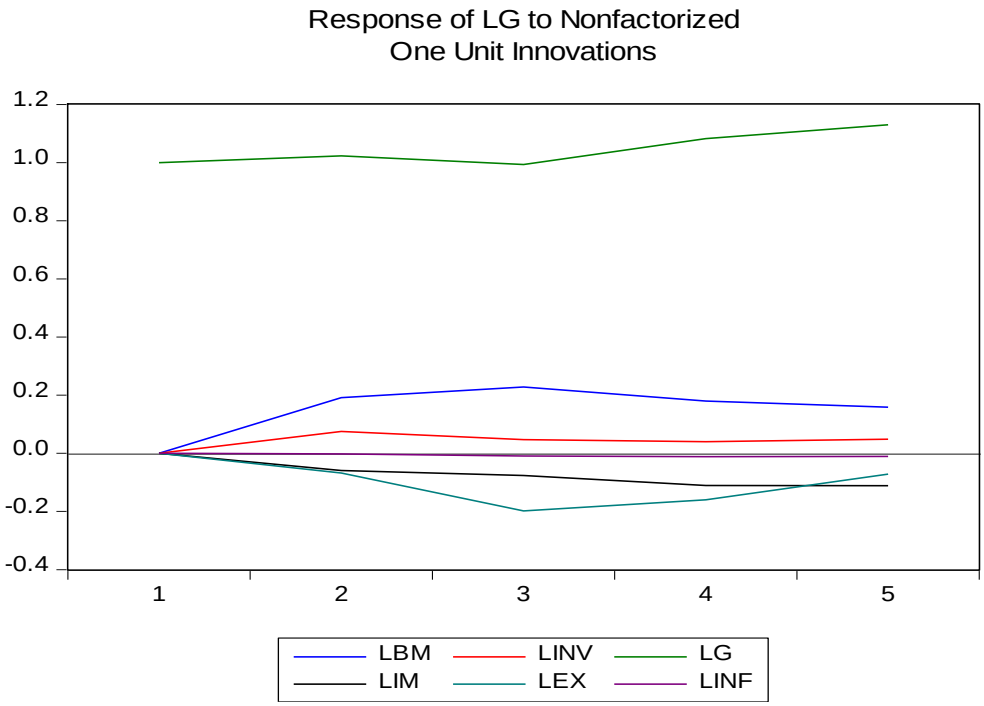


المصدر : من إعداد الطالبتان إعتمادا على نتائج eviews

2. صدمة الانفاق الحكومي $ln(g)$:

نلاحظ من الشكل(21) أن حدوث صدمة إيجابية في حجم الانفاق الحكومي في الجزائر $\ln(g)$ تساوي الواحد (قيمة الانحراف المعياري)، تؤثر ايجابا نوعا ما في تطوراتها الخاصة خلال أغلب الفترات. و تترجم الصدمة في حجم الحكومي في ارتفاع حجم الكتلة النقدية في الجزائر $\ln(bm)$ خلال السنوات الأولى ثم لتعرف نوعا من الاستقرار، أي أن العلاقة طردية بين هاذين المتغيرين، و بالتالي نقول بأن الانفاق الحكومي يؤثر ايجابا على الكتلة النقدية في الجزائر في الأجلين القصير و الطويل، و هو ما يثبت كذلك بأن السياستين النقدية و المالية في الجزائر على أنها غير مستقلة.

الشكل 21 : تحليل استجابة صدمة الانفاق الحكومي للجزائر

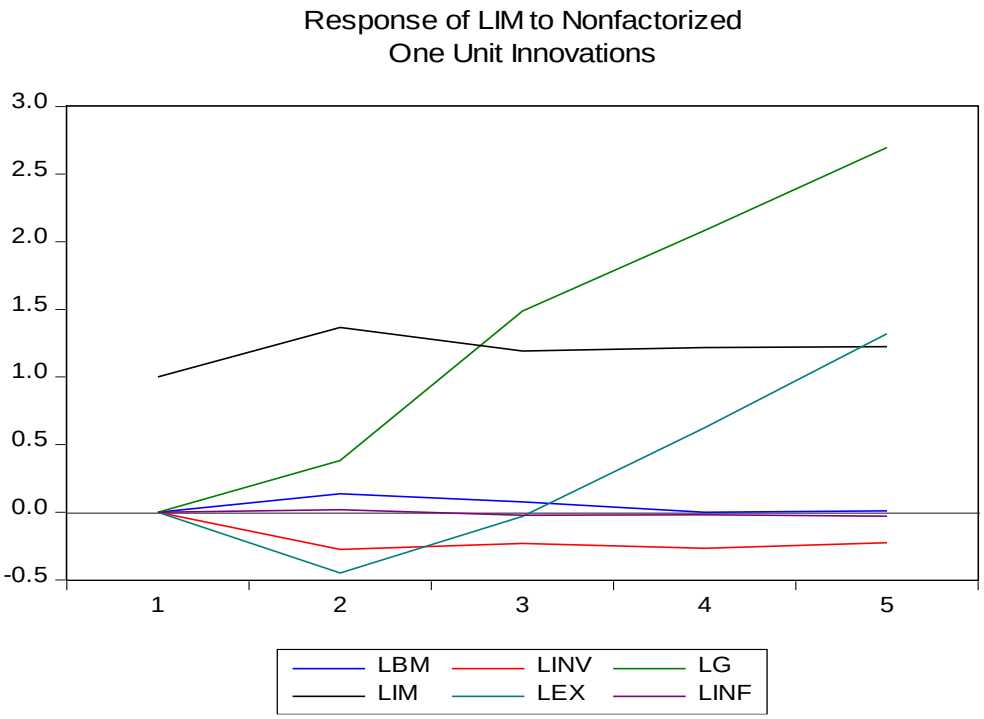


المصدر : من إعداد الطالبتان إعتمادا على نتائج eviews

3. صدمة الواردات $ln(im)$:

نلاحظ من الشكل (22) أن حدوث صدمة إيجابية في حجم الواردات الحقيقية في الجزائر $\ln(im)$ تساوي الواحد (قيمة الانحراف المعياري)، تؤثر ايجابا في تطوراتها الخاصة خلال السنة الأولى، لتعرف انخفاضا طفيفا في السنة الثانية، غير أنها تعرف نوع من الاستقرار. و تترجم الصدمة في حجم الواردات الحقيقية بارتفاع في حجم الكتلة النقدية في الجزائر $\ln(bm)$ خلال السنتين الأوليتين، لتشهد بعد ذلك انخفاضا مستمرا، بالتالي يمكن القول بان العلاقة بين حجم الواردات و الحجم الكتلة النقدية في الجزائر طردية، ومنه نستنتج بأن الواردات تؤثر ايجابا على الكتلة النقدية في الأجلين القصير و الطويل.

الشكل 22 : تحليل استجابة صدمة الواردات للجزائر

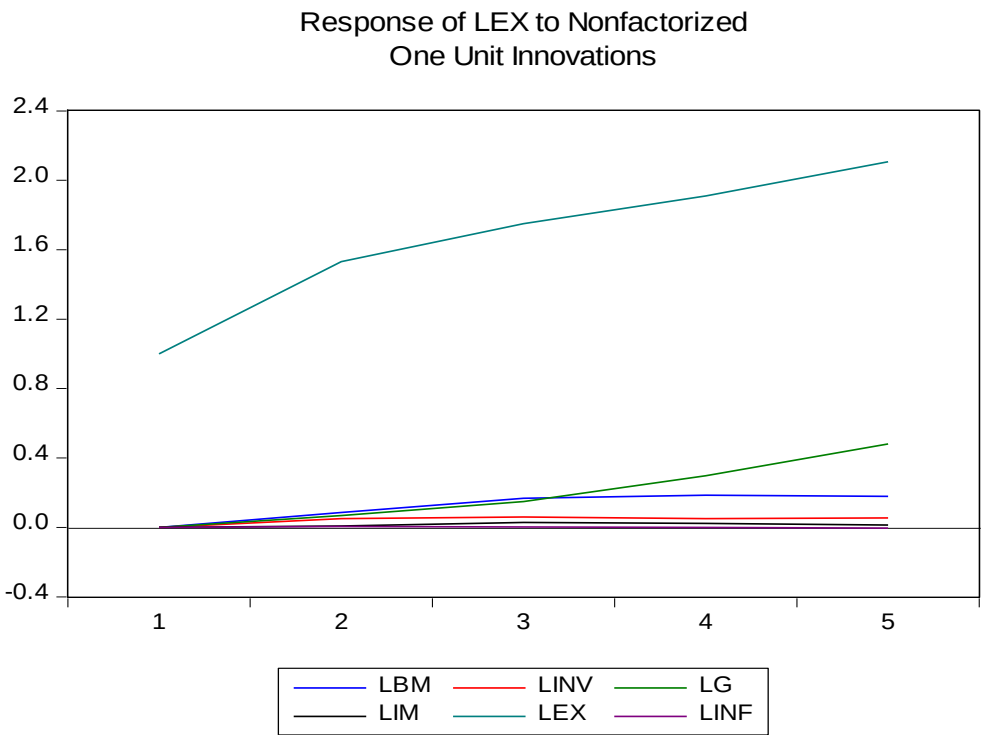


المصدر : من إعداد الطالبتان إعتمادا على نتائج eviews

4. صدمة الصادرات $ln(ex)$:

نلاحظ من الشكل (23) أن حدوث صدمة إيجابية في حجم الصادرات الحقيقية في الجزائر $\ln(ex)$ تساوي الواحد (قيمة الانحراف المعياري)، تؤثر ايجابا في تطوراتها الخاصة خلال كل الفترة. و تترجم الصدمة في حجم الصادرات الحقيقية بارتفاع في حجم الكتلة النقدية في الجزائر $\ln(bm)$ خلال كل الفترة أيضا، بالتالي يمكن القول بأن العلاقة بين حجم الصادرات و الحجم الكتلة النقدية في الجزائر طردية في الأجل القصير، و هذا يتوافق أيضا مع العلاقة في الأجل الطويل.

الشكل 23 : تحليل استجابة صدمة الصادرات للجزائر

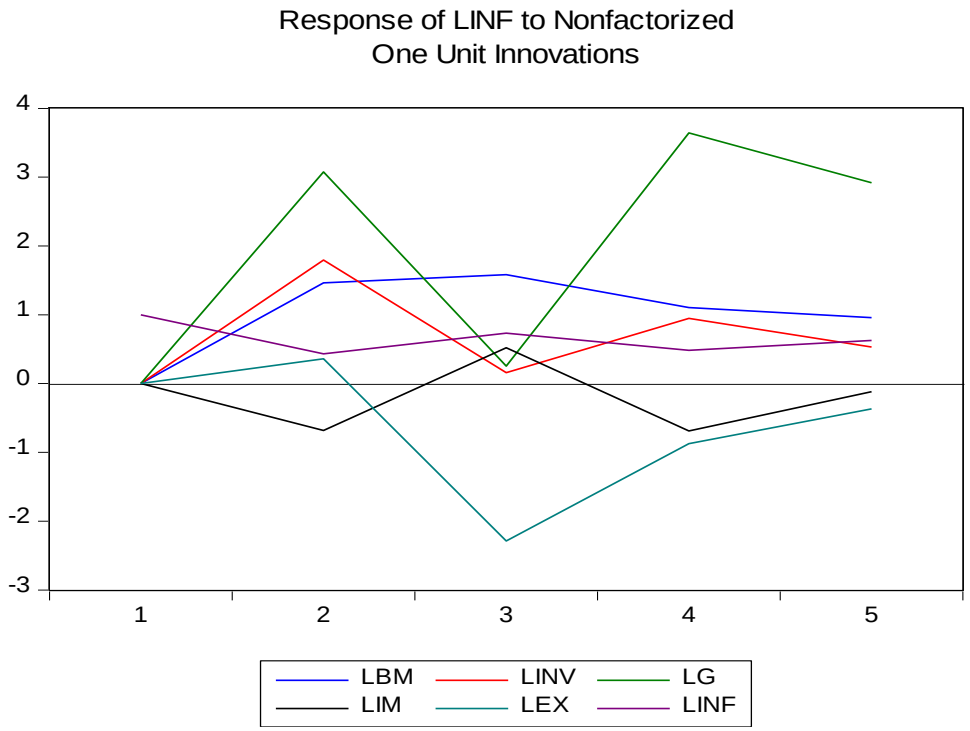


المصدر : من إعداد الطالبتان إعتمادا على نتائج eviews

5. صدمة التضخم $ln(inf)$:

نلاحظ من الشكل (24) أن حدوث صدمة إيجابية في معدل التضخم للجزائر $\ln(inf)$ تساوي الواحد (قيمة الانحراف المعياري)، تؤثر ايجابا و سلبا في تطوراتها الخاصة (تذبذب). و تترجم الصدمة في معدل التضخم بارتفاع في حجم الكتلة النقدية في الجزائر $\ln(bm)$ خلال الثلاث سنوات الأولى، لتعرف بعد ذلك انخفاضا طفيف خلال السنتين المتبقيتين، بمعنى يمكن القول بأن العلاقة طردية بين معدل التضخم و حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الأجل القصير، و هذه العلاقة تختلف عن العلاقة في الأجل الطويل، و يمكن تفسير هذا بأن السياسة النقدية في الجزائر لا تستجيب للضغوط التضخمية في الأجل القصير، و انما تكون في الأجل الطويل.

الشكل 24 : تحليل استجابة صدمة التضخم للجزائر



المصدر : من إعداد الطالبتان إعتمادا على نتائج eviews

الخلاصة

من خلال هذا الفصل دراسة العلاقة بين السياسة النقدية وبعض المؤشرات الاقتصادية كالتضخم ، النمو الاقتصادي و ميزان المدفوعات في المبحث الأول. أما فيما يخص المبحث الثاني فعرضنا فيه مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة حيث كانت سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي و المالي الجزائري وهذا بفضل صدور قانون النقد و القرض90-10 الذي تضمن مجموعة من المبادئ من بينها تحديد سلطة نقدية مستقلة وحيدة وهي البنك المركزي حيث قامت السلطات النقدية الجزائرية بعدة إصلاحات مالية ونقدية لتتكيف مع التغيرات الحاصلة في الإقتصاد الجزائري .

أما المبحث الثالث فخصصناه لدراسة القياسية و التحليلية لعلاقة السياسة النقدية بالمؤشرات الاقتصادية(التضخم،النمو الاقتصادي،ميزان المدفوعات) وذلك باستخدام نماذج الانحدار الذاتي(var) و نموذج تصحيح الأخطاء(ECM).و بينت نتائج الدراسة أن كل المتغيرات المستخدمة متكاملة من الدرجة الأولى(1)I وهو ما سمح لنا باستخدام طريقة التكامل المشترك. حيث تم وجود علاقة طويلة وقصيرة الاجل لكل من الاستثمار، معدل التضخم ، الواردات ، الصادرات ، الانفاق الحكومي مع الكتلة النقدية، دلت النتائج على ان الاستثمار ومعدل التضخم لهم تأثير سلبي على الكتلة النقدية في الاجل الطويل وهذه العلاقة مقبولة من الناحية الاقتصادية والنظرية في حين يؤثر كل من الواردات، الصادرات والانفاق الحكومي ايجابا في الاجل الطويل . وكما دلت النتائج في الاجل القصير من خلال دراسة دوال الاستجابة على ان الاستثمار يؤثر سلبا على الكتلة النقدية في حين يؤثر كل من الواردات، الصادرات، الانفاق الحكومي، معدل التضخم إيجابا في الاجل القصير.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية ويظهر ذلك من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية و كونها تستطيع تحقيق الأهداف المسطرة من قبل البنك المركزي باستعمالها لأدواتها المختلفة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي في اقتصاد أي بلد.

وقصد الالمام بموضوع دراستنا عرضنا الجوانب النظرية للسياسة النقدية والمؤشرات الاقتصادية. وتناولنا السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي (التحليل الكلاسيكي، التحليل الكينزي، التحليل النقدي) وذكرنا مختلف أهدافها المتمثلة في الأهداف الأولية و الوسيطية والنهائية وكذلك أدواتها المتمثلة في الأدوات العامة و الخاصة والأدوات الأخرى، بالإضافة الى ميكانيزماتها و كما تطرقنا الى استراتيجية البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية، وعرضنا مدى فعالية هذه الأخيرة في الاقتصاد المغلق و المفتوح و في الاقتصاديات المتقدمة والنامية. كما تتبعنا مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2020 بالإضافة الى دراسة قياسية و تحليلية لعلاقة السياسة النقدية بالمؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة باستخدامVECM حيث وجدنا خمسة متغيرات مستقلة المتمثلة في الاستثمار، انفاق الحكومي، الواردات ، الصادرات ومعدل التضخم والمتغير التابع المتمثل في (bm)الكتلة النقدية بمفهومها الواسع .

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا توصلنا الى مجموعة من التنائج:

- نتائج الجانب النظري:

– تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف المسطرة من خلال استعمالها لأدواتها المختلفة.

– يقوم البنك المركزي باتباع استراتيجية محكمة في اطار تطبيقه للسياسة النقدية.

– تعتبر السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية أقل فعالية منها في الاقتصاديات المتقدمة و هذا راجع للاختلالات الهيكلية و المالية و النقدية.

– كانت سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي و المالي الجزائري و هذا بفضل صدور قانون النقد و القرض 90–10 الذي أعطى استقلالية للبنك المركزي.

- نتائج الجانب التطبيقي:

– بينت نتائج الدراسة القياسية في الاجل القصير من خلال دراسة دوال الاستجابة على ان الاستثمار الحقيقي يؤثر سلبا على الكتلة النقدية، كما يؤثر كل من الانفاق الحكومي والواردات الحقيقة و الصادرات الحقيقية و معدل التضخم إيجابا على الكتلة النقدية.

– كما أن الاستثمار الحقيقي ومعدل التضخم يؤثر سلبا على الكتلة النقدية في الأجل الطويل و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية في حين كل من الانفاق الحكومي و الواردات الحقيقية و الصادرات الحقيقية لهم تأثير إيجابي على حجم الكتلة النقدية وهذا كذلك يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

اختبار فرضيات الدراسة:

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى نتائج الاختبارات التي تم وضعها كايجابات أولية على التساؤلات الفرعية لهذه الدراسة على النحو التالي:

- فيما يخص الفرضية الأولى التي تنص على أن الاستثمار له تأثير سلبي على الكتلة النقدية في الجزائر.

من خلال الدراسة القياسية وجدنا أن هناك علاقة عكسية بين حجم الاستثمار وحجم الكتلة النقدية، أي أنه اذا ارتفع حجم الاستثمار بنسبة1% سيؤدي الى انخفاض حجم الكتلة النقدية بنسبة 0.37% وهذا مقبول اقتصاديا. وبالتالي تم اثبات صحة الفرضية الأولى.

- فيما يخص الفرضية الثانية التي تنص على أن الواردات لها تأثير إيجابي على الكتلة النقدية في الجزائر.

ومن خلال الدراسة القياسية وجدنا أن هناك علاقة طردية بين حجم الواردات وحجم الكتلة النقدية، حيث أنه عندما يرتفع حجم الواردات بنسبة 1% يؤدي الى زيادة حجم الكتلة النقدية بنسبة 0.26% وهذا مقبول اقتصاديا. وبالتالي تم اثبات صحة الفرضية الثانية.

- فيما يخص الفرضية الثالثة التي تن على أنه لا يوجد علاقة تربط بين الصادرات و السياسة النقدية.

من خلال الدراسة القياسية وجدنا أن هناك علاقة تربط بين الصادرات و السياسة النقدية وهذه العلاقة هي علاقة طردية حيث أنه اذا ارتفع حجم الصادرات بنسبة 1% يؤدي الى ارتفاع حجم الكتلة النقدية بنسبة 2.25% وهذا مقبول اقتصاديا. ومن هنا يتم نفي صحة الفرضية الثالثة.

- فيما يخص الفرضية الرابعة التي تنص على أنه توجد علاقة بين السياسة النقدية و التضخم في الجزائر.

من خلال الدراسة القياسية وجدنا أن هناك علاقة بين السياسة النقدية و التضخم في الجزائر. حيث أنه توجد علاقة عكسية بينهما في الأجل الطويل فإذا ارتفع معدل التضخم بنسبة 1% فانه يؤدي الى خفض حجم الكتلة النقدية بنسبة 0.09% وهذا مقبول اقتصاديا، وكذلك توجد علاقة طردية بينهما في الأجل القصير. وبالتالي تم اثبات صحة الفرضية الرابعة.

الاقتراحات و التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلنا اليها،ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات و التوصيات:

- التنويع في أدوات السياسة النقدية لتطوير السوق النقدي وتوسيعه.
- لابد من منح بنك الجزائر الاستقلالية الكافية في تنفيذ و مراقبة السياسة النقدية.
- ضرورة تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار حتى يتم فتح المجال للمستثمرين الأجانب من أجل امتصاص البطالة و دفع عجلة الاقتصاد.
- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
- ضرورة استعمال أداة التأثير الأدبي لتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر.
- ضرورة تشجيع القطاعات المنتجة مثل القطاع الفلاحي.

افاق الدراسة:

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا المام بجميع جوانب هذا الموضوع لكن لشساعته ندرك أنها بقيت بعض النقاط لم نتطرق لها،و ارتأينا أن نقترحها كعناوين لبحوث قادمة وهي كالأتي:

- أثر أدوات السياسة النقدية في اطار مكافحة وباء كورونا.
- أثر السياسة النقدية على التضخم في الدول المتقدمة.
- علاقة السياسة النقدية بالبطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. سعيد سامي الحلاق،محمد محمود العجلوني،**النقود و البنوك و المصارف المركزية**،دار اليازوري العلمية،عمان،الأردن،2010.
2. صالح تومي،**مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين و مسائل محلولة**،الطبعة الثالثة،الجزائر،2013.
3. طاهر فاظل البياتي،ميرال روحي سمارة،**النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**،دار وائل للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2013.
4. عباس كاظم الدعمي،**السياسات النقدية و المالية و أداء سوق الأوراق المالية**،دار صفاء للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،عمان،2010.
5. عبد القادر متولي،**اقتصاديات النقود والبنوك**،دار الفكر،الطبعة الأولى،الأردن،2010.
6. عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**النظرية الاقتصادية الكلية**،الدار الجامعية للكتب،الإسكندرية،1997.
7. عبد المجيد قدي،**المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثالثة،الجزائر،2006.
8. عبد المجيد قدي،**المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003.
9. عبد المطلب عبد الحميد،**السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2013.
10. عبد المطلب عبد المجيد،**اقتصاديات النقود والبنوك(الأساسيات و المستحدثات)**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2013.

11. عبد المطلب عبد المجيد، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات**، دار الجامعية،الإسكندرية،2010.
12. علي قدور، يبربر محمد، **السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي**، دار الأيام، الطبعة الأولى،عمان،2017.
13. عمر إيهاب نافع، **الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي**، دار أمجد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،عمان،2020.
14. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، بن عكنون،الجزائر،2005.
15. محمد عبد الله شاهين محمد، **السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية**، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، الامارات العربية المتحدة،2016.
16. محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية،2007.
17. ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، **مدخل علم الاقتصاد**، دار زهران،عمان،الأردن،2007.

ثانيا: المجلات و الدوريات

1. أسماء علام، فاطمة علام، **واقع السياسة النقدية خلال الفترة (2010-2017)**،مجلة التمكين الاجتماعي،المجلد02،العدد03، 2020.
2. أمحمد بن البار، أحمد بن السيلت، **أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2014)**،مجلة الاقتصاد و المالية.
3. بلعزوز بن علي، طيبة بن عبد العزيز، **السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2006)**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد41، 2008.

4. حفصي بونبعو ياسين، يونسي محمد، خريسي فاطمة الزهراء، **مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي-دراسة تحليلية(2011-2020)**،مجلة دراسات اقتصادية،المجلد15،العدد03، 2021.

5. ربيعة حاج سليمان، حليمة بوسيكي، **السياسة النقدية و النمو الاقتصادي دراسة تحليلية على الاقتصاد الجزائري للفترة(1990-2018)**،مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية،المجلد06،العدد01، 2021.

6. رشيد سالمي، محمد رتيعة، **دراسة قياسية لتأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2014)**،مجلة الباحث،العدد17، 2017.

7. رضوان جمعة، **محاولة بناء نموذج لتفسير أسباب و أثار التضخم دراسة قياسية لتركيا(1988-2016)**،مجلة الباحث،2019.

8. ريم بن مصطفى، فتحي بن لدعم، **السياسة النقدية و أثرها على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة(2001-2008)**،مجلة دراسات وأبحاث،مجلد12،العدد04، 2020.

9. ريم بن مصطفى، فتحي لدغم، يوسف صوار، **دراسة قياسية لأثر السياسية النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)**،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد13،العدد01، 2020.

10. زهرة بودبودة، راضية مصداع، **توجهات السياسة النقدية في الجزائر تعديلات قاون النقد والقرض 90-10 دراسة تحليلية**، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، المجلد07، العدد01، 2022.

11. سلطان جاسم سلطان، محمد علي حميد، كاظم أحمد حمادة البطاط، **قياس وتحليل أثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي اسبانيا و اليونان انموذجا**، مجلة الإدارة و الاقتصاد،المجلد04،العدد16.

12. سمية حاجي، صالح مفتاح، **السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري،(1990-2014)**،مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي ،المجلد الأول، العدد التاسع.

13. صارة زعيتري، أعمر سعيد شعبان، محمد شويكات، **أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة(1990-2017)**،مجلة دراسات العدد الاقتصادي،العدد02،جامعة الجلفة، الجزائر.

14. طارق وهابي، حليمة بوسيكي، **فعالية انتقال أثار السياسة النقدية في القطاع الحقيقي دراسة حالة الجزائر للفترة(2000-2018)**،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية،المجلد04،العدد01 ،2020.

15. الطيب فتان، نوال بوشنتوف، **أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر**، معرض المغرب للاقتصاد و التسيير ،تلمسان،2017.

16. عابد بشكير ، **علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل نمذجة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر خلال الفترة(1980-2018)**،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة،المجلد07،العدد 01، 2022.

17. عثمان الهادي هيشر،أحمد تيجاني، بن الضب عبد الله، **اختبار ارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر(أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة(1974-2012)**،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية،العدد01، 2015.

18. عيفة بوزيان،رديف مصطفى،رضوان عماري،**أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لدول MENA دراسة قياسية خلال الفترة(1990-2019)**،مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة،المجلد05،العدد01، 2022.

19. فاطمة زعيتري،طارق بن خليف،**دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)**،مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية،المجلد07،العدد01.

20. قويدر معيزي،نوال دماد،**فعالية السياسة النقدية و أثرها في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية**،مجلة الاقتصاد الجديد،العدد02،الجزائر ، 2010.

21. ماجدة مدوح،**أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد و القرض10/90**،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد23، 2011.

22. محمد فودوا،**تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم**،مجلة الاقتصاد الجديدة،المجلد02،العدد17،جامعة أدرار،الجزائر،2017.

23. معمر حمداني،مصطفى بناي،**السياسة النقدية كألية فعالة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلة للفترة(2000-2017)**،مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية،المجلد05،العدد02، 2021.

24. مليكة ستيتو،محمد بوزيان،**مسار السياسة النقدية في الجزائر و أثرها على التحول الاقتصادي**،مجلة العلوم الاقتصادية،المجلد02،العدد02، 2007.

25. موسى بوشنب،**فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر(2000-2013)**،مجلة علمية محكمة معارف،العدد19، 2015.

26. نجية جلطي،**أثر قنوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال (1993-2019)**،مجلة المالية و الأسواق،المجلد08،العدد01.

27. نور الدين مناقر سميرة جمعي،**محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية**،مجلة الاقتصاد و المناجمنت ،المجلد01، العدد14، 2015.

28. وفاء حمومي،محمد بن عزة،**استجابة السياسة النقدية التقلبات أسعار النفط في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990-2020)**،مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة،المجلد05،العدد02، 2022.

29. ياسر محمد أحمد أبوعيد،**مدى تأثير كل من النفقات العامة و المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الظفة العربية و قطاع غزة للفترة(2008-2017)**،مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 02،العدد04، 2019.

ثالثا: الأطروحات و المذكرات:

1. ابتسام بوزيان، **البنوك المركزية ودورها في تحقيق الأهداف الأولية للسياسة النقدية- دراسة حالة بنك الجزائر**، مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية وبنوك جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2016-2017.
2. أحمد لمياء،**فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2001-2017)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي و بنكي،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2018-2019.
3. اكن لونيسي،**السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2009)**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص نقود وبنوك،جامعة الجزائر(03)،الجزائر،2010-2011.
4. أم لخير شريفي،بلقيس الوافي،**استراتيجة السياسة النقدية للحد من الضغوط التضخمية في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2021-2022.

5. أميرة بوديس ، أميرة العيب ،. **دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2019-2020)** ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان .
6. أميرة بولفلوس،أمال نويوة،**دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2006-2016)**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص إدارة مالية،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصواف،ميلة،2017-2018.
7. أميرة عيمر، لعلجة عبد الكبير، **محددات الاستقرار النقدي في الجزائر(2000-2016)**،مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد كمي،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2018-2019.
8. أميرة كريفي،عقيلة مولودي،**أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990-2018)**،أطروحة مقدمة للحصول على درجة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد كمي،2019-2020.
9. أية نش،**فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة(2014-2020)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2020-2021.
10. ايمان قاضي، هاجر دغة، **استخدام السياسة النقدية غير التقليدية في الدول المتقدمة عرض تجربة الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019-2020.

11. بلال سنافي،**فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة(2009-2019)**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص نقدي و بنكي

12. بوبكر خباية،عمر خرفاش،**دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2000-2017)**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية و تجارة دولية،جامعة محمد بوضياف-المسيلة،2018-2019.

13. حكيم سحنين،محمد بن ضياف،**محددات الطلب النقدي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال(1990-2020)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد كمي،جامعة المدية،2021-2022.

14. حلوة شردود،**دور السياسة النقدية في معالجة التضخم حالة الجزائر(2008-2018)**،لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقديو بنكي،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019-2020.

15. حورية بن طرية،**دراسة تحليلة لميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من (1970-2014)**،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية و تجارة دولية،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،2016-2017.

16. حياة طيايبة،أحلام مشقق،**دور السياسة النقدية على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2001-2017)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي و بنكي،جامعة محمد بوضياف،المسيلة2018-2019.

17. خيرة أجري،**التفاعل بين السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(1986-2019)**،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص التحليل الاقتصادي و التقنيات الكمية،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2018-2019.

18. رابح دحمان،**السياسة النقدية في التضخم في الجزائر دراسة_دراسة اقتصادية خلال الفترة(1980-2017)**،مذكرة لنيل شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،خصص اقتصاد كمي،جامعة أكلي محمد أولحاج،البويرة،2018-2019.

19. رانيا حاجي،**أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة تحليلة لحالة الجزائر خلال الفترة(2010-2019)**،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد بنكي و نقدي،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي،2020-2021.

20. رحاب بلعيد،حسناء شعلان،**واقع السياسة النقدية في الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص نقدي و بنكي،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2020-2021.

21. رضوان بونايل،**أثر حجم المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة تحليلية قياسية-حالة الجزائر(1990-2014)**،مذكرة لنيل شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص نقود و مالية،جامعة الصديق بن يحي،جيجل،2016-2017.

22. ريم بن مصطفى،**أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية-دراسة قياسية لحالة الجزائر(1980-2018)**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية و بنوك،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2021-2022.

23. زرق سيدأحمد،**أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر(1990-2014)**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي و مالي،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2015-2016.

24. سارة عباد،**قياس و تحليل العلاقة الديناميكية و السببية بين أدوات السياسة النقدية و ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة(1994-2015)**،مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية و بنوك،جامعة أم البواقي،2016-2017.

25. سعدية حديوش،**أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالإشارة الى حالة الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص نقود و مالية،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2019-2020.

26. سعدية مجوج،**الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2013)**،مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة ماسستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد قياسي،جامعة ام البواقي،2014-2015.

27. سعيد صحراوي،**أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي قنوات انتقال السياسة النقدية دراسة قياسية لحالة الجزائر**،تونس المغرب،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية دولية،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان.

28. السعيد هتهان،**النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام النماذجARCH في الفترة(1990-2020)**،أطروحة مقدمة من لنيل شهادة دكتوراه، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص دراسات اقتصادية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر2020-2021.

29. شيماء فضيلي،**دور السياسة النقدية في الحد من التضخم دراسة حالة الجزائر(2001-2019)**،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي و بنكي،جامعة محمد بوضياف،المسيلة2020-2021.

30. صالح الدين سعودي،أيوب عبد القدوس شعبان،**دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر(2006-2018)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2018-2019.

31. صباح بوسفط،فاطمة الزهراء جرفي،**السياسة النقدية ودورها في استهداف معدلات التضخم في الجزائر**،مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي و بنكي،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،2020-2021.

32. عائشة حشروف،دغة جمعة،**أثر السياسة النقدية في معالجة التضخم-دراسة حالة الجزائر للفترة(2015-2018)**،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي و بنكي،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة2021-2022.

33. عبد العزيز بن سعيدة،نور الدين بلحاج،**فعالية السياسة النقدية في مجابهة التضخم دراسة حالة الجزائر**،مذكرة شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد كمي،قاصدي مرباح،ورقلة،2018-2019.

34. عبيد حسان،**دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر(1990-2014)**،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية و تجارة دولية،جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم،2017-2018.

35. عبير شرقي،**العمق النقدي على فعالية السياسة النقدية بالجزائر-دراسة قياسية-خلال الفترة(1990-2021)**،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي،2020-2021.

36. علي بلكبير،فارس طلوش،**فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاسقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة-دراسة حالة الجزائر**-،مذكرة مكملة شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية و بنوك،جامعة أم البواقي،2013-2014.

37. فتيحة بنابي،**السياسة النقدية و النمو الاقتصادي-دراسة نظرية**-مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاديات المالية والبنوك،جامعة أمحمد بوقرة،بومرداس،2008-2009.

38. فتيحة خضار،حبيبة شريفي،**التنسيق بين السياسة النقدية و المالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2005-2019)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص نقدي و بنكي،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019-2020.

39. كريمة شلغوم،**دور البنوك في التأثير على السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر**،مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية،تأمينات و تسيير المخاطر،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2011-2012.

40. كلثوم زقلاوي، حنان بايشي، **تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2005-2015)** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص تحليل اقتصادي وحوكمة، جامعة أحمد دراية،الجزائر ،2015-2016.

41. كنزة دحان،كريمة سلوكي،**فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2000-2015)**،مذكرة نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي و بنكي،جامعة أحمد دراية،أدرار-الجزائر2016-2017.

42. ليلى اسمهان بقبق،**ألية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية-دراسة قياسية**،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص نقود وبنوك،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2014-2015.

43. محمد أبرير ،**السياسة النقدية و مدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية دراسة حالة الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص نقود مالية و بنوك،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان2008.

44. مروة برجم،**أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية واقع بنك الجزائر(2000-2014)**،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي نقدي و بنكي،جامعة محمد بوضياف،المسيلة2018-2019.

45. مريم شماخي،**السياسة النقدية و إشكالية مراقبة الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)**،مذكرة نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص نقود و مؤسسات مالية،جامعة 8 ماي 1945،قالمة2016-2017.

46. مونية زواطر،**قنوات انتقال السياسة النقدية دراسة مقارنة بين قناة سعر الفائدة و قناة الإقراض البنكي في الجزائر للفترة(1990-2017)**،مذكرة لنيل شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد كمي،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي.

47. نجية الجلطي،**فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة(2019-2020)**،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان.

48. نوال قاسيمي،**مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي-دراسة حالة الجزائر(2000-2007)**،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي و بنكي،جامعة أوكلي محمد أولحاج،البويرة،2017-2018.

49. نوال كحل الراس،**أثر الإصلاحات النقدية في الجزائر على أدوات السياسة النقدية-حالة الجزائر(1990-2014)**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص نقود و مالية دولية،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،2014-2015.

50. وردية بوسبتة،وسام هدور،**تقييم دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1990-2015)**،مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد نقدي و بنكي،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،2016-2017.

51. وليد عمران،**دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم دراسة حالة الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم ، تخصص مالية و تأمينات و تسيير المخاطر،جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي،2013-2014.

52. ياسمينة حلاب،مروة العاقل،**أثر استهداف التضخم على الاقتصاد الوطني في الجزائر خلال الفترة(2009-2018)**،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي و بنكي،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2020-2021.

53. ياسين حمري،**أثر أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار دراسة قياسية لحالة الجزائر_فترة جانفي 2008-مارس2019**،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص اقتصاد نقدي و بنكي،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2019-2020.

54. يزيد حريزي،فيصل يوسفي،**أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر دراسة قياسية(2000-2017)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية و بنوك،جامعة محمد بوضياف،مسيلة2018-2019.

55. يمينة شبيرة،**فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)-دراسة حالة الجزائر**،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص نقود و مالية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2015-2016.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Aboubakr bousslem,belarg azeddine,saoudi abdessamed,**Monetary policy monagemnt and central banks federal reserve bank versus europeam central banks,**review of human sciences volume 22,n01(2022).
2. Benazza ikram,**evaluating of monetary policy of the grouth economie of Algeria-Astructural VECM approach for the period 1980-2017,**volume12,n02(july2022).
3. Charles potters**,what is economic gouth and how is measured,**january01,2021,viwed at https://www.investopedia.com/trems/e/economicgrouth.asp.
4. J-Lbailly et autre,**Macroeconomie 2em Edibréal,2006.**
5. Madjida meherhera bouchama**,the effectiveness of monetary policy in achieving monetary stability in Algeria for period of(2000-2019),**volume10,n01(april 2021).
6. Meghlaoui amina,soukeur Fatima zohra, zerroukhi fayrouz,**the impact of monetary policy of economie activity in algeria during the period(1980-2019),**an ardl bounds test approach.
7. Réddouane touil,(2001),**lecons de Macroéconomle,presses universitre dr gonble,gomoble,France.**

الملاحق

الملحق (1): المعطيات الاقتصادية للجزائر

الفترة	الانفاق الحكومي	الاستثمار	الواردات	الصادرات	الكتلة النقدية	التضخم
1990	1258,34514	1705,78762	1856,13719	4709,52409	343,324	16,652534
1991	1377,88791	1404,27638	1523,88861	4667,13874	414,745	25,886386
1992	1506,0315	1190,32014	1593,98752	4849,15676	544,456	31,669661
1993	1500,00733	1068,6268	1487,19032	4757,02311	584,183	20,540326
1994	1560,00768	1199,41853	1577,90892	4595,28422	675,928	29,047656
1995	1623,96787	1143,78451	1609,46719	4884,78699	739,895	29,779626
1996	1688,92667	926,112315	1395,40797	5251,14611	848,25	18,6790759
1997	1722,70522	754,152925	1428,8978	5581,9685	1003,136	5,73352275
1998	1774,38634	1129,38251	1533,20737	5676,86159	1199,476	4,95016164
1999	1818,73286	1002,649	1559,21057	6017,76139	1366,769	2,64551113
2000	1820,71048	1053,681	1677,25538	6400,67362	1559,914	0,33916319
2001	1874,56837	1519,295	1859,42679	6243,16596	2403,06949	4,22598835
2002	2056,64032	1983,332	2277,14615	6495,67574	2836,87437	1,41830192
2003	2125,62949	2160,48	2390,95809	7043,49586	3299,45952	4,26895396
2004	2141,28733	2540,11	2684,46958	7259,60035	3644,29341	3,9618003
2005	2100,45546	2929,608	2853,97404	7676,22603	4070,44263	1,38244657
2006	2231,24624	3069,939	2811,33242	7473,49555	4870,07199	2,31149919
2007	2269,33494	3709,563	3146,48916	7395,73727	5994,60762	3,67899575
2008	2543,69682	4202,789	3635,9321	7184,25623	6955,96777	4,85859063
2009	2759,27413	5162,915	4108,99554	6463,24842	7292,6947	5,73706036
2010	2919,14917	5522,728	4288,89456	6407,9639	8280,74047	3,91106196
2011	3203,76621	5358,736	4056,92466	6214,80716	9929,18774	4,52421151
2012	3293,4717	6346,5	4622,0747	5979,8095	11015,1348	8,89145091
2013	3319,81947	6885,271	5075,03802	5638,96036	11941,5076	3,25423911
2014	3356,33749	7149,424	5501,34121	5650,23828	13663,9117	2,91692692
2015	3460,38395	7327,536	5880,93376	5678,48947	13704,5114	4,78444701
2016	3505,36894	7439,621	5716,26761	6075,98373	13816,3093	6,3976948
2017	3603,51927	7767,647	5310,41261	5705,34873	14974,2342	5,59111591
2018	3686,40021	7922,714	5119,23776	5494,25082	16636,7125	4,2699902
2019	3756,44182	8076,524	4766,01035	5159,10152	16510,6842	1,95176821
2020	3745,17249	6827,76459	3989,68563	4600,80782	17740,0066	2,41513094

المصدر: البنك الدولي 2023.

الملحق (2):

Vector Error Correction Estimates
Date: 04/04/23 Time: 22:41
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

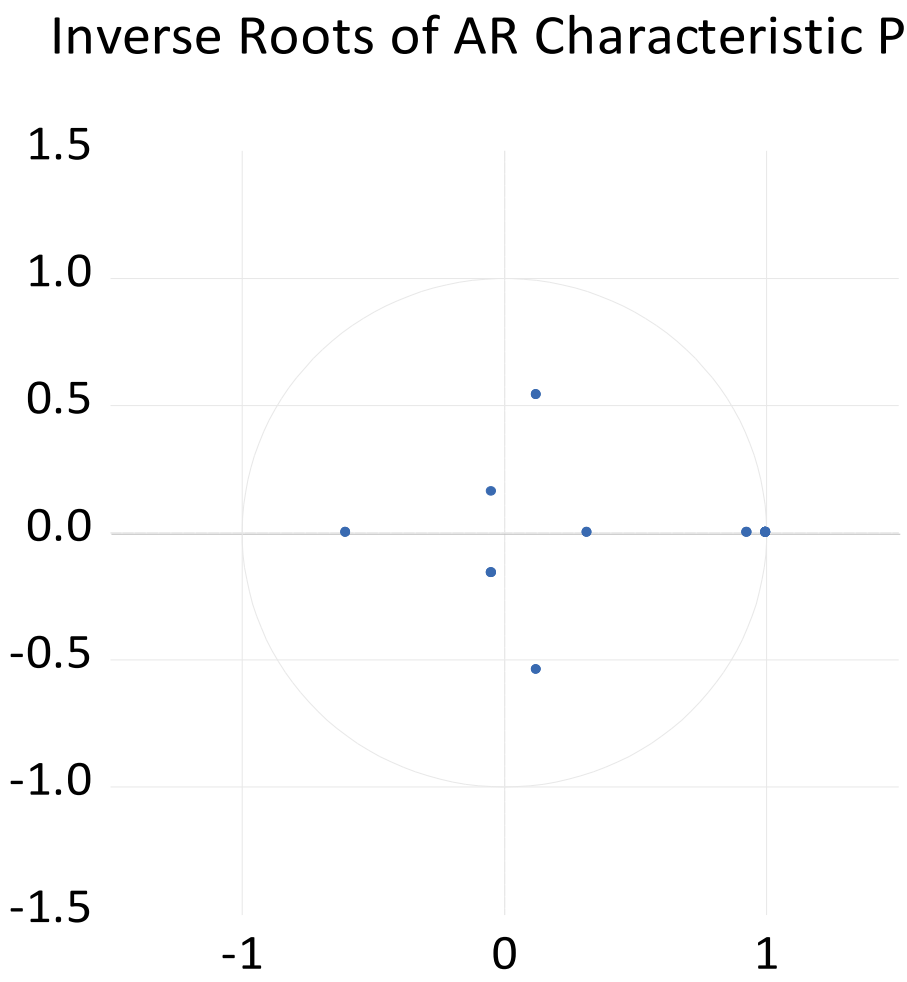
Cointegrating Eq:	CointEq1
LBM(-1)	1.000000
LINV(-1)	0.371717 (0.24056) [1.54522]
LG(-1)	-3.501626 (0.24958) [-14.0299]
LIM(-1)	-0.256645 (0.43771) [-0.58633]
LEX(-1)	-2.253889 (0.20025) [-11.2554]
LINF(-1)	0.093035 (0.03566) [2.60927]
C	37.47446

Error Correction:	D(LBM)	D(LINV)	D(LG)	D(LIM)	D(LEX)	D(LINF)
CointEq1	-0.202172 (0.08302) [-2.43520]	-0.558161 (0.14098) [-3.95908]	0.033982 (0.04085) [0.83180]	-0.264931 (0.07973) [-3.32287]	0.010690 (0.06766) [0.15799]	0.616889 (1.05011) [0.58745]
D(LBM(-1))	0.375719 (0.18916) [1.98621]	0.310832 (0.32123) [0.96762]	0.157740 (0.09309) [1.69456]	0.401865 (0.18167) [2.21212]	0.075215 (0.15417) [0.48788]	0.846543 (2.39269) [0.35380]
D(LINV(-1))	0.095104 (0.13739) [0.69222]	-0.522132 (0.23331) [-2.23791]	0.062404 (0.06761) [0.92301]	-0.176109 (0.13194) [-1.33472]	0.046551 (0.11197) [0.41574]	1.567027 (1.73782) [0.90172]
D(LG(-1))	-0.170020 (0.43174) [-0.39380]	-1.694727 (0.73317) [-2.31150]	0.142424 (0.21246) [0.67037]	-0.545888 (0.41463) [-1.31657]	0.105190 (0.35187) [0.29895]	5.235445 (5.46101) [0.95870]
D(LIM(-1))	-0.397392 (0.20953) [-1.89658]	0.916960 (0.35582) [2.57705]	-0.050141 (0.10311) [-0.48630]	0.298541 (0.20122) [1.48362]	0.010781 (0.17076) [0.06313]	-0.522271 (2.65030) [-0.19706]

D(LEX(-1))	-0.346189	-2.094712	0.008833	-1.047336	0.555522	1.750564
	(0.38893)	(0.66046)	(0.19139)	(0.37351)	(0.31697)	(4.91942)
	[-0.89012]	[-3.17160]	[0.04615]	[-2.80405]	[1.75261]	[0.35585]
D(LINF(-1))	-0.034529	0.061174	-0.005341	0.043305	0.004853	-0.626708
	(0.02194)	(0.03727)	(0.01080)	(0.02107)	(0.01788)	(0.27757)
	[-1.57346]	[1.64155]	[-0.49460]	[2.05482]	[0.27136]	[-2.25780]
C	0.092106	0.086220	0.005904	0.006333	-0.018740	-0.511167
	(0.03184)	(0.05407)	(0.01567)	(0.03058)	(0.02595)	(0.40276)
	[2.89263]	[1.59454]	[0.37677]	[0.20709]	[-0.72216]	[-1.26917]
R-squared	0.538623	0.595662	0.250891	0.603312	0.245218	0.240609
Adj. R-squared	0.384831	0.460883	0.001188	0.471083	-0.006376	-0.012522
Sum sq. resids	0.093006	0.268206	0.022522	0.085778	0.061775	14.88005
S.E. equation	0.066550	0.113012	0.032748	0.063911	0.054237	0.841768
F-statistic	3.502275	4.419536	1.004759	4.562617	0.974659	0.950533
Log likelihood	42.11545	26.75856	62.67912	43.28843	48.04835	-31.47374
Akaike AIC	-2.352790	-1.293694	-3.770974	-2.433685	-2.761956	2.722327
Schwarz SC	-1.975605	-0.916508	-3.393789	-2.056500	-2.384770	3.099512
Mean dependent	0.129514	0.054534	0.034480	0.033188	-0.000494	-0.081792
S.D. dependent	0.084849	0.153916	0.032768	0.087879	0.054065	0.836547

Determinant resid covariance (dof adj.)	7.52E-14
Determinant resid covariance	1.08E-14
Log likelihood	219.3602
Akaike information criterion	-11.40415
Schwarz criterion	-8.858150

الملحق 3: اختبار جذر وحدة النموذج.



الملحق 4: الارتباط الذاتي للأخطاء

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 05/22/23 Time: 10:51
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	35.44604	36	0.4948	0.965724	(36, 46.7)	0.5386

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	35.44604	36	0.4948	0.965724	(36, 46.7)	0.5386

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

الملحق 5: اختبار ثبات تباينات الأخطاء.

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 05/22/23 Time: 11:32
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
297.7546	294	0.4279

الملحق 6: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 05/22/23 Time: 11:04
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.420309	0.853855	1	0.3555
2	-0.182896	0.161680	1	0.6876
3	0.485882	1.141062	1	0.2854
4	-0.061262	0.018140	1	0.8929
5	-0.128531	0.079847	1	0.7775
6	0.188408	0.171571	1	0.6787
Joint		2.426155	6	0.8766

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.276854	0.092617	1	0.7609
2	2.029256	1.138666	1	0.2859
3	2.609888	0.183893	1	0.6680
4	1.930939	1.380994	1	0.2399
5	2.405181	0.427520	1	0.5132
6	1.910672	1.433851	1	0.2311
Joint		4.657541	6	0.5884

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.946472	2	0.6230
2	1.300346	2	0.5220
3	1.324955	2	0.5156
4	1.399134	2	0.4968
5	0.507367	2	0.7759
6	1.605423	2	0.4481
Joint	7.083696	12	0.8520

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation